استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2025 - 2019

التقرير السنوي السادس
2025

6th



نزاهة Nazaha

كويت جديدة NEWKUWAIT


بسم الله الرحمن الرحيم



حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه الله

الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تم تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والمعدل عليه بقرار رقم 616 المؤرخ بتاريخ 2025/5/15 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة وعضوية 19 جهة من ممثلي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	
الجهاز المركزي للمناقصات العامة	
المجلس الأعلى للقضاء	
النيابة العامة	
الهيئة العامة لمكافحة الفساد – نزاهة	Nazaha نزاهة
جمعية النزاهة الوطنية الكويتية	
ديوان الخدمة المدنية	CIVIL SERVICE COMMISSION
غرفة تجارة وصناعة الكويت	
الهيئة العامة للمعلومات المدنية	THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION
مجلس الجامعات الخاصة	
هيئة أسواق المال	Capital Markets Authority
وزارة الإعلام	
وزارة التجارة والصناعة	
وزارة التربية	MINISTRY OF EDUCATION
وزارة التعليم العالي	MINISTRY OF HIGHER EDUCATION KUWAIT
وزارة الداخلية	
وزارة العدل	
وزارة المالية	

انطلقت استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة 2019 الى 2025 لتوفير إطار توجيهي متكامل لجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خاصة من خلال وضع هذه الجهود ضمن خطة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة.

يعرض هذا التقرير السنوي السادس للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها منذ إصدار الاستراتيجية بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل مبادرة من مبادرات الاستراتيجية، والتحديات والدروس المستفادة منذ انطلاق هذه الاستراتيجية حتى ديسمبر 2025.

بالرغم من التحديات، لقد قامت جميع اللجان والفرق الفنية بمتابعة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية ببذل أعلى درجات الدقة والعناية الواجبة لجمع البيانات وتحليلها وقياس الأثر لعكسها على هذا التقرير.

إعداد التقرير :

تم إعداد هذا التقرير من قبل مكتب التخطيط والمتابعة في "نزاهة" والذي يقوم بمهام "لجنة الرصد والتقييم" وذلك بالتعاون مع جميع الوحدات المختصة للقيام بمهام مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

تم نشر نسخة إلكترونية من التقرير على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لمكافحة الفساد :
www.nazaha.gov.kw

المحتويات

01	كلمة الرئيس	13
02	الملخّص التنفيذي	14
03	الإطار العام لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	23
04	نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	31
05	نتائج سير عمل استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	33
06	من تقييم التجربة إلى بناء الاستراتيجية الوطنية القادمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	77

"من أجل الكويت"

النزاهة من أجل التنمية

أهم ما تم إنجازه ضمن هذا المشروع الوطني الطموح يتمثل في:

1. حصول مشروع استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على جائزة التميز الحكومي العربي في فئة أفضل مبادرة عربية لتطوير العمل الحكومي المقدمة برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2. وصول 96% من مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لمرحلة التطبيق النهائي وإنجاز معظم الأعمال.

3. التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق مشروع دعم إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتنفيذ (11) اجتماعاً وورشة عمل تشاورية، بمشاركة أكثر من (70) جهة وطنية من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبإجمالي حضور بلغ (236) مشاركاً، بما يعكس التوسع في اعتماد منهجية الإعداد التشاركي وتعزيز شمولية تمثيل أصحاب المصلحة في صياغة الإطار الاستراتيجي الجديد.

4. صدور عدد من المراسيم بقوانين الداعمة لمنظومة النزاهة، وفي مقدمتها تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومرسوم قانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، بما يعزز فعالية الملاحقة القضائية والتعاون الدولي.

5. الاستمرار في تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية المرتبطة بالقوانين ذات الصلة، وبالأخص قانون حق الاطلاع على المعلومات وقانون حظر تعارض المصالح، بما يرسخ الامتثال المؤسسي ويرفع مستوى الوعي المجتمعي.

6. إعداد واعتماد الدليل الوطني لتقييم وإدارة مخاطر الفساد في الجهات العامة، كأداة معيارية لدعم الوقاية الاستباقية من الفساد.

7. التوسع في تنفيذ مشروع "أداء" لترسيخ قواعد السلوك المهني، وتعزيز بيئة العمل المؤسسي القائمة على النزاهة والكفاءة.

8. التقدم الملحوظ في رقمنة الخدمات الحكومية من خلال تطبيق "سهل"، سواء على مستوى عدد الجهات المشاركة أو عدد الخدمات المقدمة للجمهور، حيث وصل عدد الجهات المشاركة إلى (42) جهة حكومية، وبلغ عدد الخدمات الإلكترونية التي يقدمها التطبيق منذ انطلاقه حتى تاريخه ما يقارب (491) خدمة. وقد حظي التطبيق بتكريم على المستوى الإقليمي بحصوله على جائزة التميز الحكومي العربي 2025 التي تمنحها جامعة الدول العربية في إطار تحفيز الابتكار وتطوير الخدمات الرقمية الحكومية، مما يعكس المكانة المتقدمة التي بلغتها منظومة التحول الرقمي في دولة الكويت.

جـــائزة
التميّـــز
الحكومي
العربـــي

ARAB GOVERNMENT
EXCELLENCE AWARD





كلمة معالي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

يجسد هذا التقرير السنوي السادس لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019–2025) حصيلة ستة أعوام من العمل الوطني المؤسسي الهادف إلى ترسيخ قيم النزاهة والشفافية، وتعزيز منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته، بما يتوافق مع الدستور الكويتي، والتزامات دولة الكويت الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويأتي العام السادس والأخير من تنفيذ هذه الاستراتيجية ليؤكد ما تحقق من إنجازات متراكمة على المستويات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية والتوعوية، وليعكس في الوقت ذاته قدرة الدولة على مواصلة العمل المؤسسي رغم التحديات المختلفة، مستندة في ذلك إلى دعم القيادة السياسية الرشيدة، والتعاون البنّاء بين الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وقد شهد عام 2025 عدداً من المحطات البارزة، من أهمها صدور مراسيم بقوانين أسهمت في تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وتوسيع نطاق الحماية للمبلغين، وتعزيز التعاون القضائي الدولي، فضلاً عن الاستمرار في تنفيذ المشاريع الوطنية الهادفة إلى ترسيخ السلوك المهني، ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات العامة. كما تُوِّجت هذه الجهود بفوز مشروع استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بجائزة أفضل مبادرة عربية لتطوير العمل الحكومي، وهو ما يمثل اعترافاً إقليمياً بتميز التجربة الكويتية ونهجها المؤسسي المتكامل في هذا المجال.

كما أولت الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهمية خاصة للتحضير للمرحلة المقبلة، من خلال التعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد إطار استراتيجي وطني جديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة اللاحقة، وفق منهجية تشاركية شاملة تعكس أولويات الدولة وتطلعاتها المستقبلية، واستندت في ذلك إلى تنفيذ مرحلة تقييم متكاملة للاستراتيجية القائمة، أسفرت عن إعداد ثلاثة تقارير رئيسية، شملت تقييم القدرات المؤسسية للهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهات الوطنية الرئيسية المعنية، وتقييم النتائج والأثر المتحقق من تنفيذ الاستراتيجية، إضافة إلى تحليل احتياجات وأولويات القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والهيئات المتخصصة ذات الصلة، بما يضمن أن يرتكز الإطار الاستراتيجي الجديد على أسس تقييمية موضوعية ومعطيات واقعية.

وإذ نضع بين أيديكم هذا التقرير، فإننا نؤكد التزام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمواصلة أداء دورها في قيادة وتنسيق الجهود الوطنية ذات الصلة، والعمل بشفافية ومسؤولية، وبما يسهم في حماية المال العام، وترسيخ الثقة في مؤسسات الدولة، ودعم مسيرة التنمية الشاملة لدولة الكويت.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الملخص التنفيذي

أُطلقت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في يناير 2019 تحت رعاية واعتماد سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، وذلك ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد. ووفقاً لمنهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث اعتماد النهج التشاركي في الإعداد والتنفيذ، والأولى خلال عقد من الزمن التي تتبنى إطاراً وطنياً متكاملاً لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

امتد نطاق تنفيذ الاستراتيجية للفترة من عام 2019 وحتى عام 2024، وبناءً على قرار اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (961)، تم تمديد العمل بها حتى نهاية عام 2025، وذلك استجابة للتحديات الاستثنائية التي واجهت تنفيذ بعض المبادرات خلال السنوات السابقة، وفي مقدمتها تداعيات جائحة كورونا وتعطّل أعمال عدد من الجهات المنفذة.

وتهدف الاستراتيجية إلى دعم مسار الإصلاح المؤسسي في دولة الكويت، وتعزيز الامتثال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية كويت جديدة 2035، ويدعم تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالحوكمة والنزاهة والشفافية.

وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور استراتيجية رئيسية، تتفرع عنها (13) أولوية استراتيجية، و(47) مبادرة تنفيذية، تضمنت مجموعة من الإجراءات والأنشطة ومؤشرات الأداء، ونُفذت بمشاركة عدد واسع من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتتولى الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" مسؤولية قيادة وتنسيق ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لاختصاصاتها القانونية.

ويستعرض التقرير السنوي السادس نتائج تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال عام 2025، بوصفه العام الختامي لتنفيذ الاستراتيجية، ويبيّن مستوى التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات، حيث بلغت نسبة الإنجاز التراكمي لإجراءات المبادرات منذ انطلاق الاستراتيجية نحو (90%)، بما يجسد حصيلة ستة أعوام من العمل المؤسسي المنظم، ويعكس مستوى النضج الذي بلغته منظومة تنفيذ الاستراتيجية في عامها الأخير.

وقد تميز العام السادس بعدد من الإنجازات البارزة، من أبرزها صدور مراسيم بقوانين أسهمت في تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وعلى وجه الخصوص تعديل بعض أحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وصدور مرسوم التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، بما يدعم فعالية الملاحقة القضائية والتعاون الدولي في جرائم الفساد. كما استمرت الجهود الوطنية في تنفيذ البرامج التوعوية المرتبطة بقانون حق الاطلاع على المعلومات وقانون منع تعارض المصالح، بما يعزز الامتثال المؤسسي ويرسّخ مبادئ الشفافية.

وشهدت الاستراتيجية تقدماً نوعياً في مجال الوقاية من الفساد، من خلال إعداد واعتماد الدليل الوطني لتقييم وإدارة مخاطر الفساد في الجهات العامة، باعتباره أداة معيارية تسهم في دعم النهج الوقائي والاستباقي داخل الجهاز الإداري للدولة. كما استمر تنفيذ مشروع "أداء" الهادف إلى ترسيخ قواعد السلوك المهني وتعزيز الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة، بما انعكس إيجاباً على بيئة العمل المؤسسي.

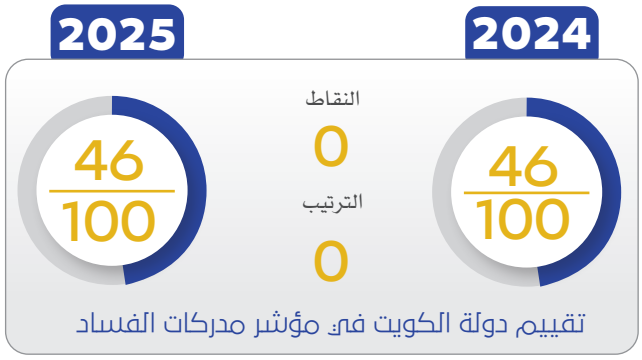
وفي مجال تطوير الخدمات الحكومية، واصلت الدولة جهودها في التحول الرقمي، حيث ارتفع عدد الجهات الحكومية المشاركة في تطبيق "سهل" إلى (42) جهة حكومية، وبلغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر التطبيق ما يقارب (491) خدمة، إلى جانب ارتفاع أعداد المعاملات المنجزة ومستويات رضا المستفيدين، بما يسهم في تقليل الإجراءات وتعزيز الشفافية والحد من فرص الفساد.

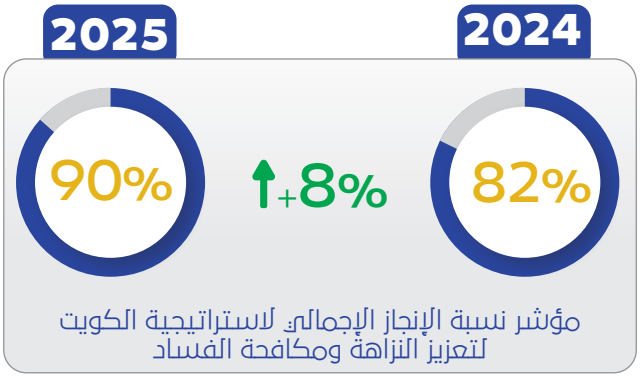
وعلى صعيد التعاون المؤسسي والدولي، شهد عام 2025 توسعاً في الشراكات مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي مقدمتها التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وذلك في إطار الإعداد لإطلاق إطار استراتيجي وطني جديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة ما بعد 2025، من خلال منهجية تشاركية شاملة شملت عقد عشرات ورش العمل والمشاورات مع الجهات المعنية.

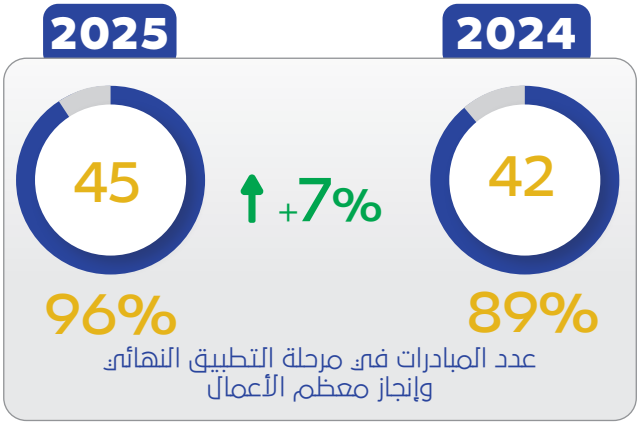
كما حظيت الاستراتيجية بتقدير إقليمي تمثل في فوز مشروع استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بجائزة أفضل مبادرة عربية لتطوير العمل الحكومي، بما يعكس الاعتراف بجودة التجربة الكويتية ونهجها المؤسسي المتكامل في هذا المجال.

ويخلص التقرير إلى أن ما تحقق خلال العام السادس يُمثل محطة ختامية مهمة في مسار الاستراتيجية، ويؤسس لمرحلة جديدة أكثر نضجاً واستدامة، تستند إلى الدروس المستفادة والتجارب المتراكمة، بما يعزز جاهزية دولة الكويت للانتقال إلى الإطار الاستراتيجي المقبل، وترسيخ منظومة وطنية فاعلة للنزاهة ومكافحة الفساد.

نبذة عن مؤشرات سير عمل تنفيذ الاستراتيجية

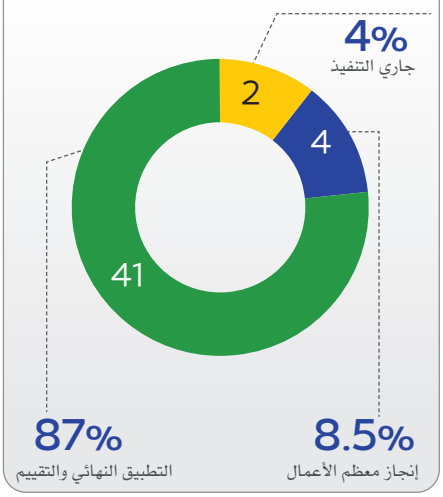




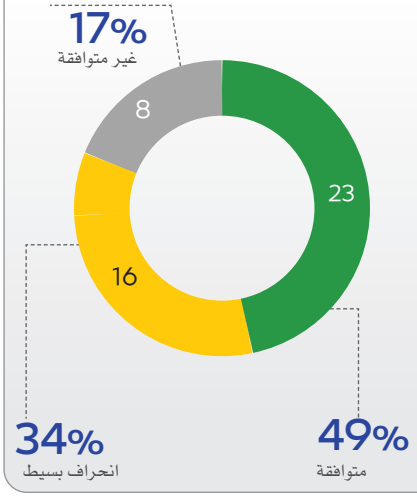


تحسن
تراجع

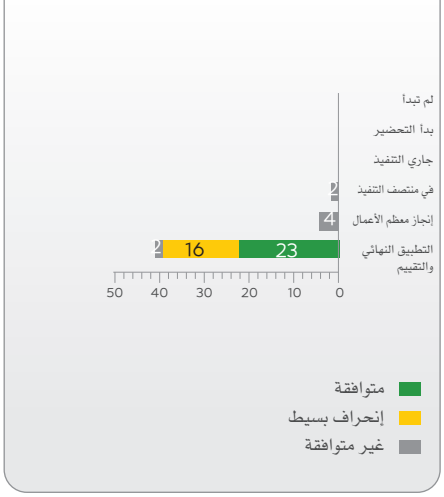
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



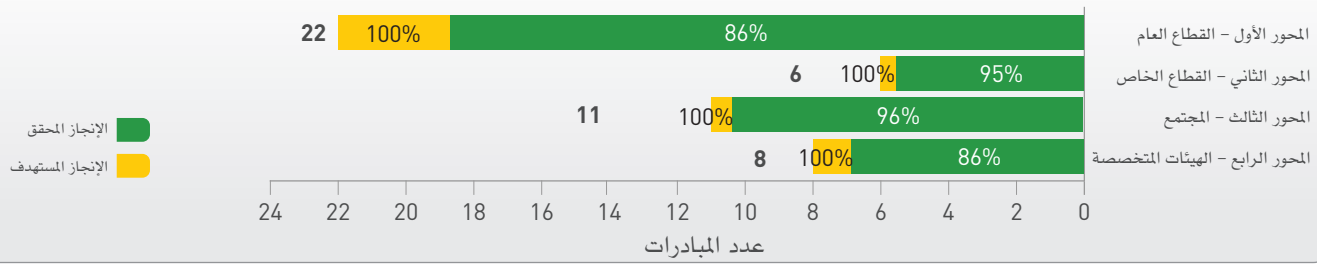
توزيع المبادرات لمدى توافقه مع الجدول الزمني



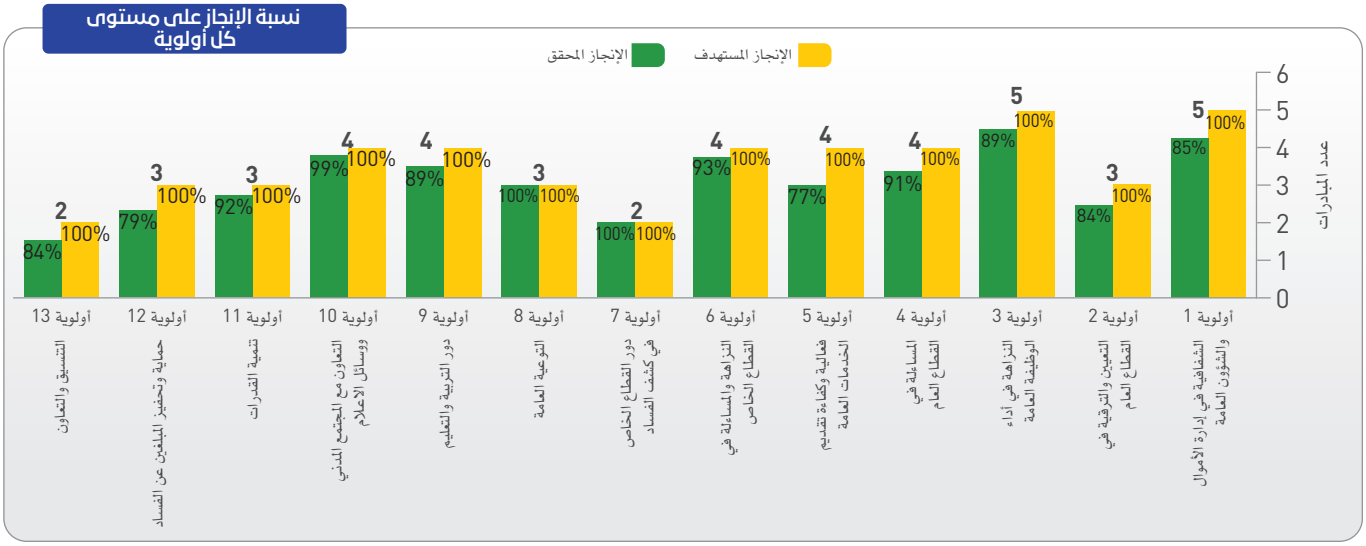
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ونسبة الانجاز



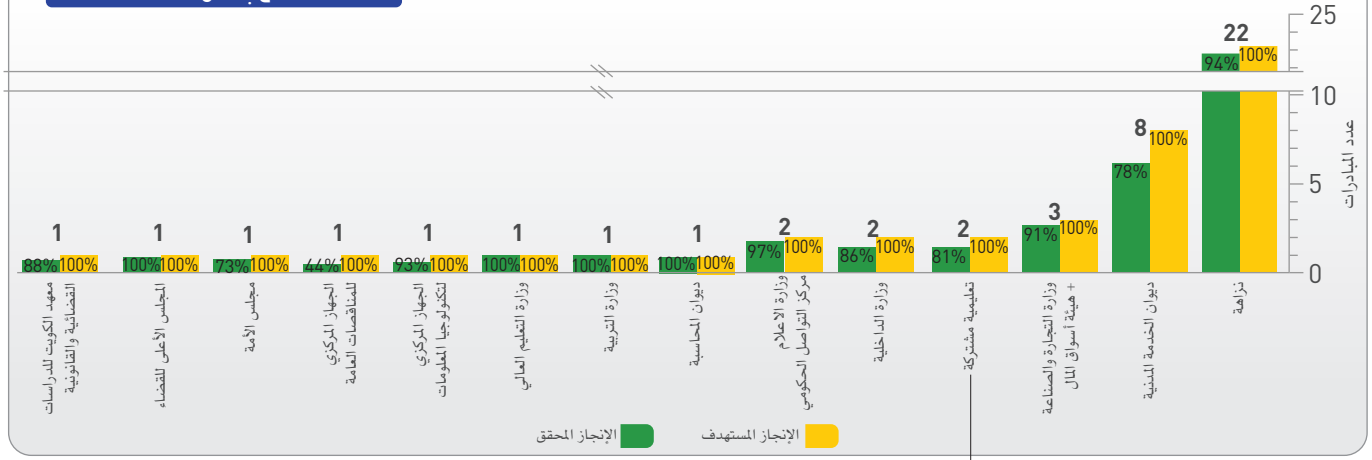
نسبة الإنجاز وفقاً لكل محور



نسبة الإنجاز على مستوى كل أولوية



نسبة الإنجاز على مستوى كل جهة منفذة



*المبادرات التعليمية المشتركة موضحة بشكل تفصيلي في الصفحة رقم (63) من التقرير



ملخص القوانين والتشريعات التي تدعمها الاستراتيجية وتسعى إلى إرسائها، وملخص سير عمل هذه التشريعات:

شهد عام 2025 صدور عدد من التشريعات ذات الصلة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، حيث صدر المرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وقد نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/5/25. كما صدر المرسوم بقانون رقم (79) لسنة 2025 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/5/27، ويأتي صدور هذه التشريعات ضمن جهود تحديث التشريعات ذات الصلة خلال عام 2025، ويبين الجدول أدناه بيانات جميع التشريعات الواردة في إطار الاستراتيجية:

رقم	القانون	الجهة المسؤولة	إعداد المسودة	مراجعة المسودة من "نزاهة"	مراجعة المسودة من الفتوى والتشريع	مراجعة المسودة من أصحاب المصلحة المعنيين	اعتماد القانون	ملاحظات
1	حق الاطلاع على المعلومات	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 سبتمبر 2020 كما وتم صدور اللائحة التنفيذية في 27 يناير 2021.
2	تجريم الرشوة في القطاع الخاص	نزاهة Nazaha	✓	✓	قيد المراجعة	قيد المراجعة	–	لايزال المشروع طور المراجعة لدى الجهات المختصة، وفقا للإجراءات المقررة في هذا الشأن.
3	مسؤولية الأشخاص الإعتباريين	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور قانون رقم (2) لسنة 2023 بتاريخ 22 يناير 2023 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (31) لسنة 1970 بما يشمل تحديد وتعيين المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في جرائم الفساد.
4	مشروع قانون تعارض المصالح المحدّث	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور القانون واللائحة التنفيذية لتعارض المصالح رقم (1) لسنة 2023 بتاريخ 22 يناير 2023 ونشرة في جريدة الكويت اليوم.
5	مشروع تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور مرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/5/25.

6	مشروع قانون التعاون القانوني والقضائي الدولي	نزاهة Nazaha	☑	☑	☑	☑	صدور مرسوم بقانون رقم (79) لسنة 2025 في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/7/6.
7	مشروع قانون المناقصات العامة	الجهاز المركزي للمناقصات	☑	–	☑	قيد المراجعة	مشروع القانون طور المراجعة من قبل مجلس الوزراء.
8	مشروع قانون بشأن تمويل الحملات الانتخابية	وزارة الداخلية	☑	☑	☑	☑	صدور مرسوم أميري بحل مجلس الأمة الكويتي بتاريخ 2024/5/10 وتعليق بعض مواد الدستور بمدة لا تزيد عن أربع سنوات.

ملخص التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية:

أظهرت عملية التقييم الختامي لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019–2025) جملة من التحديات التي أثرت على وتيرة التنفيذ ومستوى الأثر المتحقق، وأسهمت في استخلاص دروس مهمة سيتم البناء عليها في صياغة الإطار الاستراتيجي القادم، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

- **التحديات التشريعية:** تمثلت في الحاجة إلى مراجعة وتحديث بعض الأطر القانونية ذات الصلة، وتفاوت جاهزية الجهات المعنية للتعامل مع التشريعات المستحدثة، إضافة إلى متطلبات استكمال الإجراءات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، مما أثر على توقيت تنفيذ بعض المبادرات.
- **التحديات المالية:** برزت في محدودية الموارد المالية المخصصة لتنفيذ عدد من المبادرات، لا سيما تلك التي تتطلب دراسات استشارية متخصصة أو حلولًا تقنية متقدمة، مما أثر على نطاق التنفيذ أو استكمال بعض الأنشطة وفق الجداول الزمنية المستهدفة.
- **التحديات الإدارية والتنسيقية:** شملت تفاوت مستويات التنسيق بين الجهات الشريكة، وتأثر تنفيذ بعض المبادرات بتغير الأولويات المؤسسية أو الإجراءات الداخلية، الأمر الذي أدى إلى تأخير جزئي في التنفيذ أو إعادة جدولة بعض الأنشطة.
- **تحديات الرصد والتقييم:** تمثلت في غياب منظومة متكاملة للرصد والتقييم في المراحل الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، واعتماد آليات متابعة تقليدية تطلبت جهدًا ووقتًا إضافيين في جمع البيانات وإعداد التقارير الدورية، لا سيما فيما يتعلق بقياس الأثر الفعلي للمبادرات.
- **الظروف الاستثنائية:** تأثر تنفيذ عدد من المبادرات بتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19)، حيث شهدت الجهات الحكومية المنفذة توقفًا أو تقييدًا مؤقتًا للأعمال والأنشطة خلال فترة الجائحة، مما انعكس على الجداول الزمنية المعتمدة وأسهم في تمديد فترة تنفيذ الاستراتيجية لضمان استكمال مستهدفاتها وفق الظروف الاستثنائية التي مرت بها الدولة.

وقد أسهمت هذه التحديات، بمجموعها، في توفير مدخلات واقعية وعملية لمرحلة التقييم والتحليل، وشكّلت أساسًا مهمًا لإعادة تصميم المقاربات والمنهجيات المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية القادمة، بما يعزز كفاءة التنفيذ، ويرفع مستوى التنسيق المؤسسي، ويضمن مواءمة أفضل بين الموارد، والأهداف، ومؤشرات الأداء.



إن الفساد بطبيعته يمثل عائقا أساسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى استنزاف الموارد وتوجيهها بعيدا عن تحقيق النتائج التنموية كما يقوّض كفاءة الإنفاق العام. ونظرا للترابط بين الفساد وانخفاض معدلات النمو، تتزايد أهمية جهود مكافحة الفساد لتحقيق الإصلاح الهيكلي والاستدامة. ومن ناحية موازية، فإن الفساد في بيئة الأعمال يؤدي إلى عدم الاستقرار وتباطؤ فعالية الأعمال وتحمّل تكاليف إضافية بحيث تصبح الدولة أقل جاذبية للأعمال وبالتالي تراجع استثمارات القطاع الخاص والتنافسية، والحد من القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما أن على المدى المتوسط والطويل يتشعب الفساد ويؤدي إلى تعميق الفروق الاجتماعية وزيادة عدم المساواة في المجتمع وتراجع الثقة في الدولة وتراجع فعالية المؤسسات والهيئات الحكومية (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

إن الإرادة السياسية عامل أساسي في فاعلية مكافحة الفساد على المدى الطويل، ويتضمن ذلك ما يلي:

1. الحفاظ على نزاهة **القطاع العام** وتطوير كفاءة وفاعلية الخدمات العامة بما يحقق الشفافية والمساءلة.
2. تشجيع **القطاع الخاص** لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
3. تمكين **المجتمع** من المشاركة في إرساء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.
4. تعزيز كفاءة وفاعلية **الهيئات المتخصصة** التي تهدف إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

1. الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد

لا يوجد تعريف قياسي ومتعارف عليه عالميا للفساد، حيث يشير دليل الأمم المتحدة لسياسات مكافحة الفساد (2003) إلى أن "التعريفات المتداولة للفساد تتباين من دولة لأخرى وفقا للعوامل الثقافية والقانونية وغيرها من العوامل ذات الصلة، بالإضافة إلى طبيعة تحديات الفساد التي تواجهها كل دولة. تُعرِّف عدداً من المؤسسات (مثل منظمة الشفافية الدولية) الفساد بوصفه "سوء استغلال السلطة بهدف تحقيق مكاسب خاصة".

كما يعرِّف البنك الدولي ممارسة الفساد بوصفها "عرض أو تقديم أو تلقي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي شيء ذو قيمة للتأثير بصورة غير قانونية على أفعال طرف آخر".

قامت دولة الكويت بتطوير العديد من الآليات والتشريعات لوضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وبما في ذلك تأسيس العديد من الهيئات المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد، ومكافحة سوء استغلال المال العام والممارسات المماثلة. حيث تم إصدار قانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وأتاح لها الصلاحيات والسلطات اللازمة لتفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال الوقاية من مخاطر الفساد، ورصد واكتشاف جرائم الفساد والعمل على التحقيق فيها.

كما أنه تم تشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية والمتخصصة في مكافحة الفساد وحماية المال العام في 24 أغسطس 2019 بغرض:

- دعم جهود تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جميع الجهات الأعضاء.
- تفعيل التعاون والتنسيق الكامل بين الأجهزة الرقابية ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية عن أعمال الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.
- تعزيز تكامل جهود الجهات الرقابية بما يهدف إلى توحيد الجهود الحكومية لحصر ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام ومتابعة إجراءاتها داخل البلاد وخارجها.
- المتابعة على سبل استرجاع الأموال العامة إلى خزينة الدولة.
- إعداد الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي وأسبابه سعياً لاستكمال مقومات محاربة الفساد بكافة أشكاله.

التشريعات الرئيسية

في دولة الكويت، تتم مواجهة الرشوة والفساد من خلال مجموعة من القوانين المختلفة والمترابطة. على وجه الخصوص، قامت دولة الكويت بإصدار قانون مستقل لمكافحة الفساد (القانون رقم 2 لسنة 2016)، والذي تم إعداده في ضوء معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2016، فإن الرشوة، طبقا للقانون رقم 16 لسنة 1960 (قانون الجزاء) المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، تعتبر جريمة فساد (قانون مكافحة الفساد – المادة رقم 2/22). ويتقدم تنفيذ قانون مكافحة الفساد على القوانين الأخرى التي قد تتناقض معه (قانون مكافحة الفساد – المادة 58).

تجرِّم القوانين الكويتية طائفة واسعة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، كما تسعى دولة الكويت إلى إكمال المنظومة التشريعية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقية والمعاهدات الدولية المذكورة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن طريق جملة تعديلات تشريعية تستهدف تجريم الرشوة في القطاع الخاص، وتجريم رشوة الموظف العمومي الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

يجرم قانون مكافحة الفساد التلاعب في إجراءات المناقصات العامة والمزادات والرشوة والتزوير والكسب غير المشروع. يتضمن هذا القانون مواد تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وغسل الأموال، كما يتضمن عقوبات جزائية تصل إلى السجن لمدة 7 سنوات لجرائم الفساد. وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيمكن أن تصل عقوبة مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات غير الحكومية المدانة بجرائم غسل الأموال إلى السجن لمدة تصل إلى 20 سنة. وقد قامت دولة الكويت بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة.



التعاون الإقليمي والدولي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاهدة الدولية الأبرز والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003. وتعتبر هذه الاتفاقية الأداة الرئيسية لمواجهة الفساد حول العالم. وقد مثلت عملية التفاوض الدولي حول هذه المعاهدة والتصديق عليها من قبل 168 دولة أحد أهم الإنجازات المشهودة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال تقديم معالجة دولية لمشكلة دولية.

وقعت دولة الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003 كما قامت بالتصديق عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، إعمالاً لحكم المادة 70 من الدستور الكويتي، والتي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها تكون لها قوة القانون اعتبارا من تاريخ التصديق عليها وإصدارها. وأصبحت بذلك الكويت رسمياً دولةً طرفاً في الاتفاقية في 16 فبراير 2007.

إن الاستراتيجية بما تحتويه من التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات والممارسات ذات العلاقة، تتوافق مع أفضل المعايير الدولية التي تتبناها الاتفاقية بما يرتقي بدولة الكويت لتكون مثالاً يحتذى به بين الدول المماثلة وعلى المستوى الدولي.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أصدرت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بحيث تكون الأداة الرسمية الأولى على المستوى العربي لمكافحة الفساد إذ قامت بالتوقيع عليها 21 دولة عربية في 21 ديسمبر 2010. حيث قام وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب بالتوقيع على تلك الاتفاقية.

تنص الاتفاقية على أنها تهدف إلى تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة كافة أوجه الفساد والتصدي له لا سيما فيما يتعلّق بتسليم المجرمين واسترداد الممتلكات المنهوبة. كما تؤكد الاتفاقية على أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية وإنما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تؤكد الاتفاقية العربية على المساواة الكاملة بين الدول وأهمية احترام سيادة الدول الأطراف في هذه المعاهدة.

عرّفت الاتفاقية أفعال الفساد على أنها تشمل 13 جريمة من بينها الرشوة في الوظائف العمومية وشركات القطاع العام والخاص، ورشوة موظفي المؤسسات الدولية العموميين فيما يتعلّق بتصريف الأعمال التجارية الدولية، وغسل العائدات الإجرامية، والإثراء غير المشروع، وإساءة استغلال الوظائف العمومية، والمتاجرة بالنفوذ، واختلاس الممتلكات للمؤسسات العامة والخاصة، وإعاقة سير العدالة.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على أن أهمية الوقاية من الفساد لا تقل عن ملاحقة مرتكبيه، ويكون ذلك من خلال رفع الوعي حول مخاطر الفساد بين المواطنين وتوضيح التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للتأكد من مشاركة المواطنين بفعالية في مكافحة الفساد مثل تطوير معايير الشفافية والمنافسة في المشتريات العامة وتطوير قواعد السلوك المهني في الخدمات العامة.

اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ القوانين

تعد أهمية هذه الاتفاقية على تعزيز إجراءات تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد بغرض منع جرائم الفساد وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها واسترداد الموجودات المسروقة، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المساعدة التقنية والتدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، بغية تحسين فاعلية تبادلها للمعلومات والتحريات بشأن جرائم الفساد.

قامت "نزاهة" بالتوقيع على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ القوانين في نوفمبر 2024، تأكيدًا على التزام دولة الكويت بمواصلة جهودها في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة جرائم الفساد ودعم تبادل الخبرات في إعداد برامج وخطط مكافحة الفساد.

المعاهدات والاتفاقيات الأخرى الموقعة:

اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية

تعتبر الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد أول أكاديمية دولية متخصصة لمكافحة الفساد، وهي تعمل على تحديد أوجه القصور في علوم وممارسات مكافحة الفساد، والتغلب عليها عبر تمكين وتدريب المختصين في هذا المجال. وقّعت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 5 مارس 2015 وصادقت عليها في 4 مايو2015. يهدف اتفاق إنشاء الأكاديمية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره من خلال:

1. تقديم التعليم الأكاديمي والتدريب المهني اللازم فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
2. إجراء ودعم البحوث المتعلقة بكافة جوانب الفساد.
3. تقديم كافة أوجه المساعدة الفنية والتقنية لمكافحة الفساد.
4. تعزيز التعاون الدولي والتواصل بين الأطراف المشاركة لمكافحة الفساد.

الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تم التوقيع على الاتفاقية في 21 ديسمبر 2010 بين كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لغرض تعزيز الإجراءات الهادفة إلى دعم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الشأن.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: وقّعت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 12 مايو 2006. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بفاعلية وكفاءة.

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وقّعت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 21 ديسمبر 2012 وصادقت عليها في 5 سبتمبر 2013.

مذكرات التفاهم:

وقّعت "نزاهة" مجموعة من مذكرات التفاهم مع هيئات مكافحة الفساد النظيرة من أجل تعزيز التعاون الثنائي في مجالات منع ومكافحة الفساد، وهي كالتالي:

- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وحكومة دولة فلسطين (هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية) بشأن التعاون المشترك في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين جمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية فرنسا (الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية كوريا (لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة المملكة العربية السعودية (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة") بشأن تعزيز وتنسيق التعاون الثنائي في مجال منع ومكافحة الفساد.



3

الإطار العام
لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المواءمة مع الأولويات الوطنية:

إن محاربة الفساد من أهم ممكنات تحقيق رؤية الكويت 2035

أطلقت دولة الكويت رؤيتها الوطنية "رؤية كويت جديدة 2035" في يناير 2017، وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي جاذب للاستثمار، بالإضافة إلى دورها في تعزيز تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية بشكل تدريجي.

تم تصميم رؤية الكويت 2035 على أساس 7 ركائز لتحقيق 5 توجهات استراتيجية كما هو موضّح في الشكل أدناه. وتعتبر مكافحة الفساد من أهم عوامل تحقيق هذه الركائز والأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تساهم في تحسين الإدارة الحكومية الفاعلة، وتعزز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى تعزيز فعالية الحكومة من خلال تحسين صياغة السياسات العامة وتحسين إجراءات العمل الحكومية.

رؤية الكويت 2035

الأهداف

	مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
1	إدارة حكومية فاعلة				
	ستعزز القوانين العادلة مبدأ المساءلة لدى الحكومة	وضوح المسؤوليات والحكومة الفعالة سيعزز صياغة السياسات العامة إدارة الإنفاق العام أساسيا لاستدامة المالية العامة	القوانين الأفضل لتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص		
2	اقتصاد مستدام ومتنوع				
			تنويع مصادر الدخل سيساعد على رخاء الدولة	اقتصاد يوفّر الوظائف والدخل اللازم للمواطنين	اقتصاد قوي يعزز مكانة الكويت دولياً
3	بنية تحتية متطورة				
		تحسين تطبيق التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات	بنية تحتية فعالة ستعزز نموالاقتصاد	توفر أفضل المرافق والخدمات للمواطنين	نمو النقل الجوي لتعزيز التواصل الدولي
4	بيئة معيشية مستدامة				
		ترشيد الدعومات لدعم استدامة المالية العامة	برامج اسكان فعالة لتعزيز الاقتصاد	الاسكان والخطط السليمة بيئياً لمستوى عيش أفضل	
5	رعاية صحية عالية الجودة				
				تحسين جودة نظام الرعاية الصحية العامة لتوفير حياة أطول وأكثر صحية	

ركائز

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

ذو صلة: مكافحة الفساد أمر مرتبط وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035.

6 رأسمال بشري إبداعي

مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
		نظام تعليم أفضل لتوفير رأسمال بشري مؤهل	نظام تعليم أفضل لتوفير مهارات ومعرفة أكبر في المجتمع	

7 مكانة عالمية متميزة

تعزيز سيادة القانون لضمان الأمن والسلم		الاستثمارات الأجنبية لتحفيز الاقتصاد		التأثير الدولي أساسي لتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية

ركائز

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
ذو صلة: مكافحة الفساد أمر مرتبط وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية)

حرصت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على الانسجام مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي فيما يخص العلاقة بين الفساد والتنمية، مع التركيز على الإطارين الأبرز في هذا المجال وهما أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية للعام 2030)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003.

تتضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 سبعة عشر (17) هدفاً، وقد صادقت عليها دولة الكويت في سبتمبر 2015. تُعتبر الطبيعة المترابطة والمتكاملة لهذه الأهداف ذات أهمية كبيرة لضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الأممية الجديدة. حيث أن نجاح دولة الكويت في تحقيق الطموحات الكاملة لهذه الخطة من شأنه أن يحسّن حياة جميع السكان من مواطنين ومقيمين على نحو ملموس، بما يسهم في تحويل دولة الكويت والعالم أجمع إلى الأفضل.

في هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتمكن دولة الكويت من اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نموذج سباق عالمي في تحقيق الخطة الأممية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديداً فيما يخص هدفها السادس عشر (16) الخاص "بالسلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي ستسعى بموجبه دول العالم إلى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. في هذا الإطار، تمت مواءمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الهدف السادس عشر (16) من "أهداف التنمية المستدامة" نحو تحقيق مقاصده المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي:

16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 خفض التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة إلى حد كبير، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16.5 الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 ضمان الاستجابة والنهج التشاركي في اتخاذ القرارات التمثيلية على جميع المستويات.

16.8 ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

2. الرؤية والرسالة والأهداف

بذلت دولة الكويت جهوداً عديدة لمحاربة الفساد خلال السنوات السابقة، وعملت على إطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتنظيم هذه الجهود، حيث تم إعداد الاستراتيجية من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في إطار من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الإعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

تمت رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية" في 15 و16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي، بدءاً من استكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصولاً إلى تحقيق معدلات أفضل على مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية "كويت جديدة" مروراً بتحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

ولتحقيق أهداف استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، يتعيّن أن تتمحور الاستراتيجية حول رؤية واضحة وطموحة، وتعكس رسالة محددة وقابلة للتطبيق، وتتبنى مبادىء وقيم تعبّر عن جوهر ما تصبو إلى تحقيقه. جميع هذه العناصر تم تصميمها في الاستراتيجية لتعكس تطلعات وقناعة والتزام جميع القائمين على إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية:

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 – 2024



الرؤية 2024

كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احترام كامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد.



الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المبادئ

1. السيادة الوطنية
2. المشاركة
3. الشمولية
4. الواقعية
5. المسؤولية

الركائز

القطاع العام

الهدف الاستراتيجي

حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

القطاع الخاص

الهدف الاستراتيجي

تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

المجتمع

الهدف الاستراتيجي

تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد.

الهيئات المتخصصة

الهدف الاستراتيجي

تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

3. أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

اختارت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (4) محاور أساسية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع والهيئات المتخصصة) لعملها خلال سنواتها الخمس (2019 – 2024)، وذلك في ظلّ الرؤية والرسالة والمبادئ المحددة في إطارها العام، بحيث يقوم كل من هذه المحاور الأربعة على هدف استراتيجي عام قابل للرصد والتقييم.

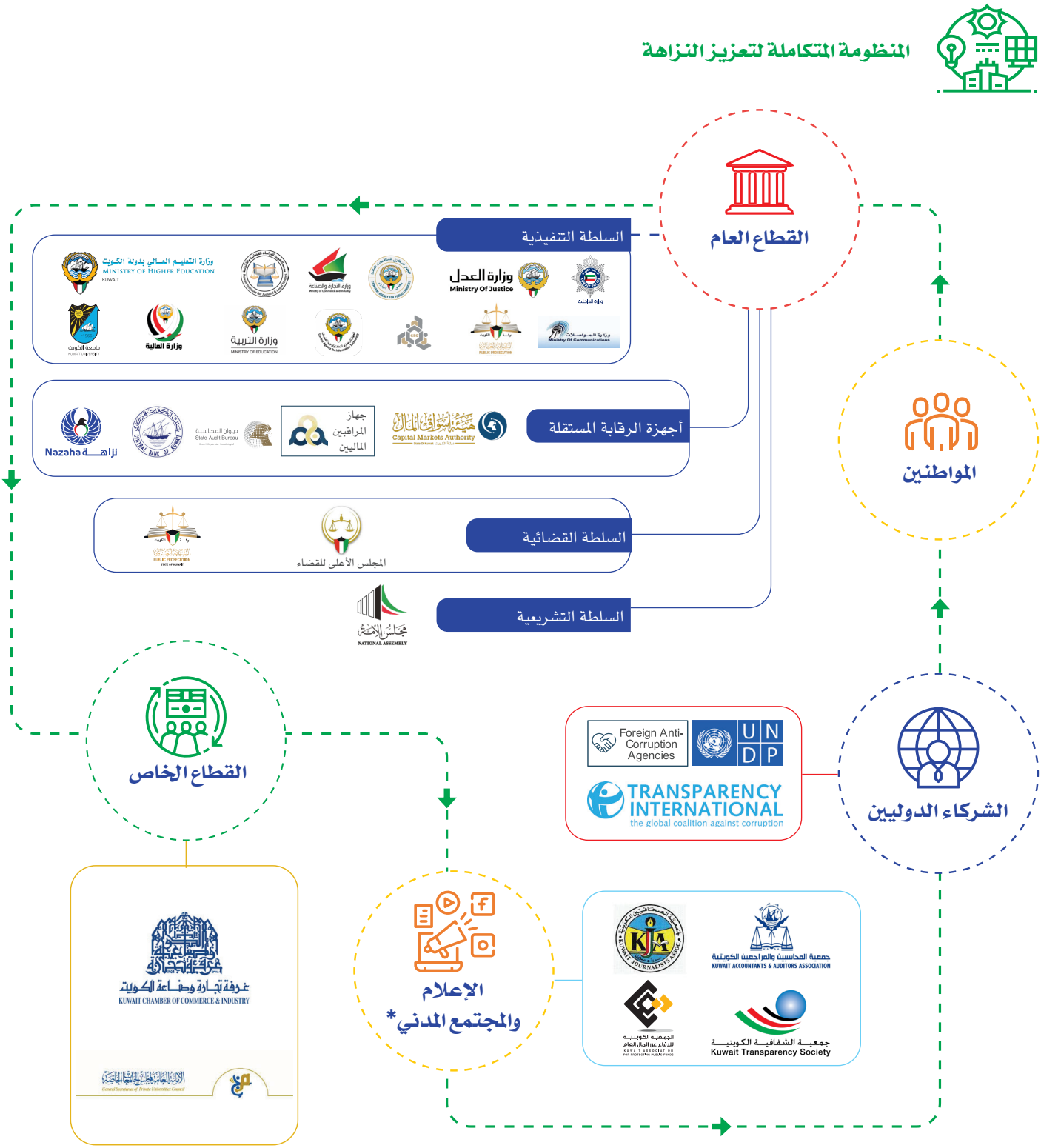
تشتمل استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجمل محاورها الأربعة على (13) أولوية تندرج ضمنها (47) مبادرة محددة سيتم تنفيذها بين العامين 2019 و2024. ضمن المحور الأول المتمثل بالقطاع العام، اعتمدت الاستراتيجية (5) أولويات و (22) مبادرة، إضافة إلى أولويتين و (6) مبادرات خاصة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص، أما في المحور الثالث حول المجتمع، فيوجد (3) أولويات و (11) مبادرة، في حين يوجد (3) أولويات و (8) مبادرات ضمن المحور الرابع حول الهيئات المتخصصة.



4. المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة

يتم مكافحة الفساد بالشراكة والتنسيق مع جميع مكونات منظومة مكافحة الفساد محلياً ودولياً:

محاربة الفساد هي منظومة، حيث أن الفساد له أبعاد إدارية، ومجتمعية، وثقافية، وقانونية، وعليه فإن محاربته تحتاج إلى منظومة تغطي جميع هذه الجوانب. كما أنه للفساد شبكات ومنظومة وعليه فإن مكافحته تتطلب منظومة متكاملة، وجاءت الاستراتيجية لتعزز مكونات هذه المنظومة بحيث تشمل (سلطات إنفاذ القانون والجهات التشريعية والرقابية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام... إلخ) وبهذا يكون تنفيذ الاستراتيجية هو مسؤولية وطنية مشتركة، وليست مسؤولية الجهات المنفذة فقط بل جميع الجهات التي تكوّن منظومة مكافحة الفساد.



* الجهات المذكورة هي فقط لسبيل المثال وليس الحصر حيث أن اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثالث على تواصل مع الشريحة الأكبر من ممثلين المجتمع المدني والاعلام.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

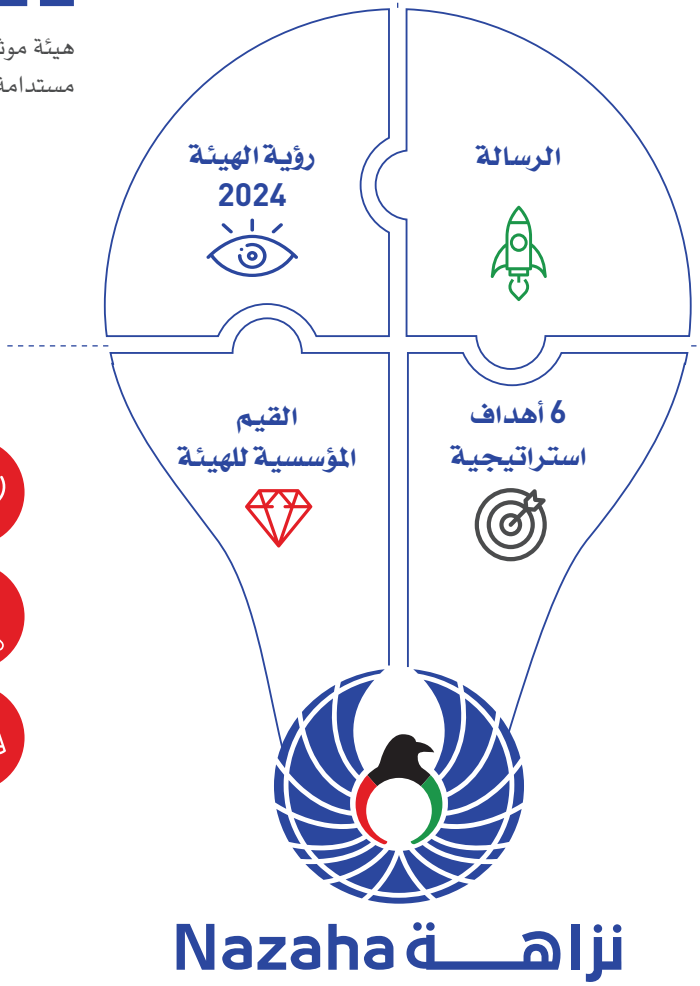
الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أُنشأت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 2016/1/24 وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كاستجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن "تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد"، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما كشف عنه التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

تم إعداد الاستراتيجية المؤسسية الأولى للهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتزامن مع إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. حيث تهدف استراتيجية الهيئة إلى تنظيم جهودها في قيادة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية للهيئة لتحقيق نطاق عملها وفقاً للقانون.

الاستراتيجية الخمسية الأولى لـ"نزاهة" 2019-2024

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية والتحقيق

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة



1. المساهمة في تطوير وتطبيق تشريعات مكافحة الفساد
2. تطوير الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد
3. تعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة في القطاع العام
4. تنسيق جهود مكافحة الفساد بكفاءة مع جميع أصحاب المصلحة في الوطن
5. رفع مستوى الوعي ونشر ثقافة مكافحة الفساد
6. تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

- المصداقية
- الشفافية
- المساءلة



4

نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ
استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. مكونات نموذج الحوكمة

تُعد الآلية المعتمدة لحوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أمراً جوهرياً لنجاح الاستراتيجية، حيث تحكم هذه الآلية التواصل الفعال ووضوح المسؤوليات بين مكونات القيادة والتنفيذ والمتابعة والتقييم للاستراتيجية، بالإضافة إلى تفعيل آلية اتخاذ القرار، وتوفير مستويات الدعم الفني والتقني والإداري بشكل فعال.

لقد تم اعتماد نموذج حوكمة واضح ومنسّق وفعال يستقي الممارسات الفضلى عالمياً ويتناسب مع بيئة العمل والنظام المؤسساتي والقانوني في دولة الكويت. تقوم آلية حوكمة الاستراتيجية على (4) مكونات أساسية كما هو موضّح في الشكل التالي:

هيكل آلية التنفيذ

المستوى التوجيهي والاستراتيجي

اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

المهام

- تقديم التوجيهات والإرشادات وجميع أوجه الدعم اللازم لضمان حسن سير تنفيذ الاستراتيجية
- المتابعة الدورية على سير عمل الاستراتيجية ومؤشرات الأداء والبحث بأية تحديات أو مخاطر قد تؤثر على سير العمل

دورية الاجتماعات

بشكل ربع سنوي وعند اللزوم

المستوى الفني والتقني

اللجان الفنية

- **لجنة المحور الأول** — القطاع العام
- **لجنة المحور الثاني** — القطاع الخاص
- **لجنة المحور الثالث** — المجتمع
- **لجنة المحور الرابع** — الجهات المتخصصة

المهام

- الإشراف الفني للمبادرات الخاصة بكل محور وتحليل ومتابعة العوامل التي تؤثر على تحقيق المبادرات لأهدافها
- تقديم التوصيات لتعزيز تنفيذ المبادرات فنياً وتنظيمياً وخاصة من خلال إعداد خطط التنفيذ التفصيلية
- التواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة وجمع واستلام البيانات والتقارير من الجهات المنفذة ومراجعتها لمتابعة سير العمل

دورية الاجتماعات

بشكل شهري

لجنة الرصد والتقييم

المهام

- متابعة سير عمل تنفيذ الاستراتيجية من حيث الجدول الزمني، والمؤشرات التشغيلية وإعداد التقارير المجمعة
- تقييم مدى فعالية تنفيذ الاستراتيجية وتوثيق أثر التنفيذ والدروس المستفادة.

دورية الاجتماعات

بشكل شهري

مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (المتمثل في مكتب التخطيط والمتابعة لدى "نزاهة")

نزاهة Nazaha

المهام

- التنسيق بين جميع مستويات الحوكمة واللجان الفنية
- تطبيق نموذج الحوكمة والتحقق من الالتزام بالخطط والمواثيق المعتمدة
- تقديم الدعم التقني الخاص بإدارة الاستراتيجيات والمتابعة على نتائجها

دورية الاجتماعات

دعم بشكل مستمر

فريق إداري ومالي | **فريق فني** | **فريق إعلامي**



5

نتائج وسير عمل

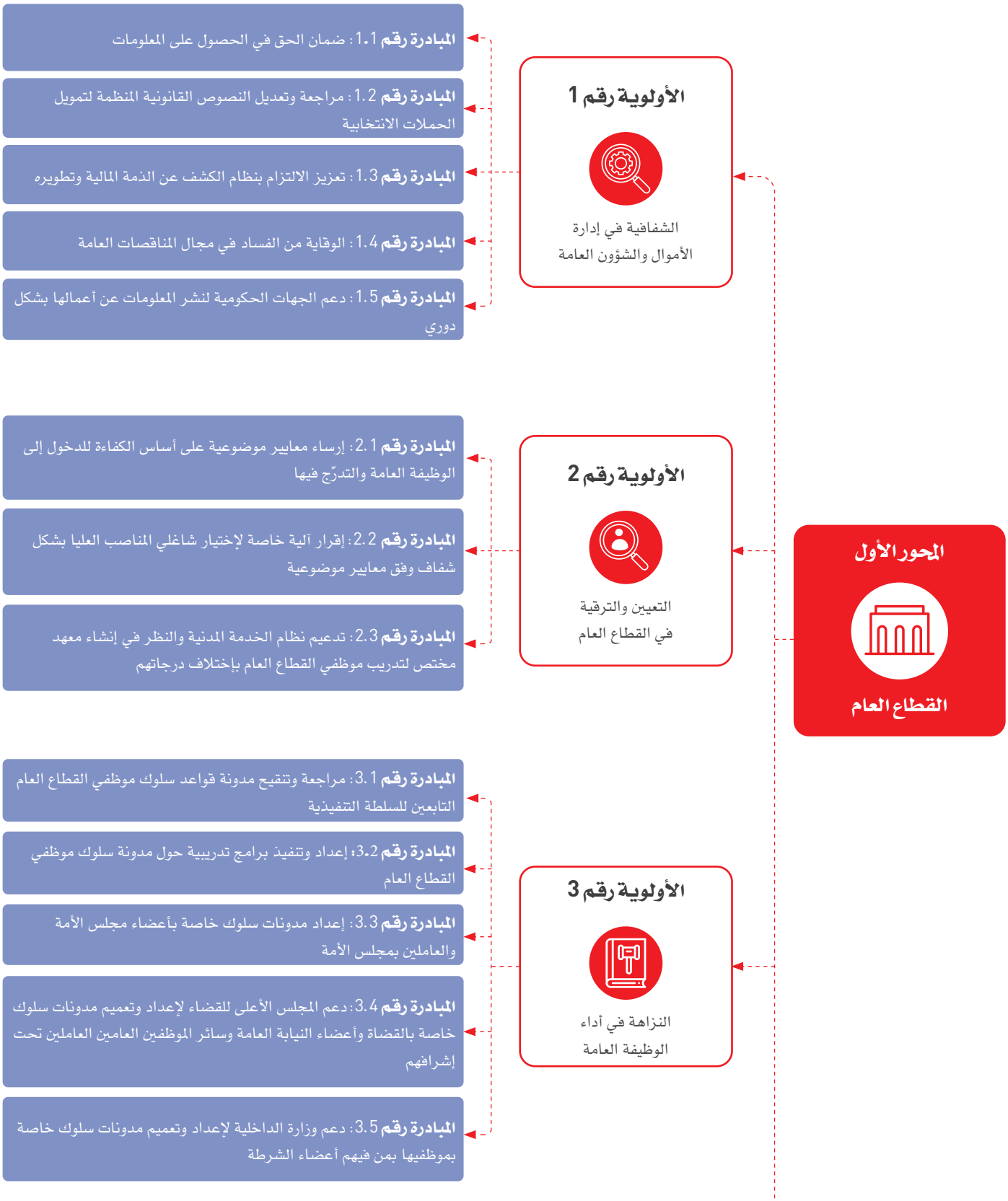
استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المحور الأول: القطاع العام

الهدف الاستراتيجي: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الأول:



الأولوية رقم 4



المساءلة في
القطاع العام

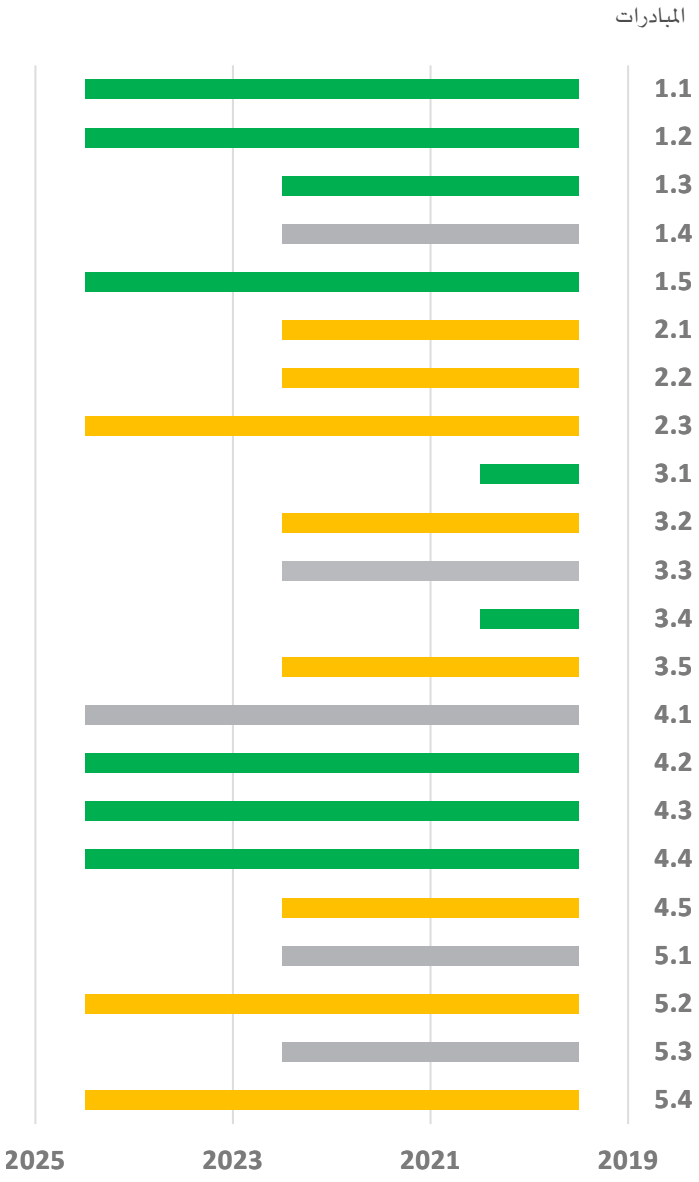
- **المبادرة رقم** 4.1: تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم
- **المبادرة رقم** 4.2: مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة
- **المبادرة رقم** 4.3: مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة
- **المبادرة رقم** 4.4: إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح
- **المبادرة رقم** 4.5: تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال

الأولوية رقم 5



فعالية وكفاءة
تقديم الخدمات العامة

- **المبادرة رقم** 5.1: مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة
- **المبادرة رقم** 5.2: متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة
- **المبادرة رقم** 5.3: إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقياً وإلكترونياً
- **المبادرة رقم** 5.4: إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام



الأولوية رقم 1

الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

الأولوية رقم 2

التعيين والترقية في القطاع العام

الأولوية رقم 3

النزاهة في أداء الوظيفية العامة

الأولوية رقم 4

المساءلة في القطاع العام

الأولوية رقم 5

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

متوافق على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة
غير متوافق

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الاطلاع على الصفحة 41 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

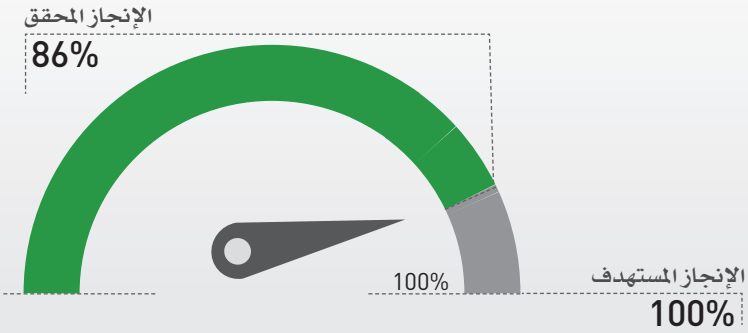
العنصر	النتيجة
المحور الأول **القطاع العام**	زيادة في مستوى النزاهة في القطاع العام وتطوّر الخدمات العامة وفعاليتها وكفاءتها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة
الأولوية رقم 1 الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة	تحقيق ثقة أكثر متانة في مؤسسات الدولة وسيادة القانون وتحقيق أداء حكومي أكثر كفاءة
الأولوية رقم 2 التعيين والترقية في القطاع العام	بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام في العمل على أساس الشفافية وسيادة القانون
الأولوية رقم 3 النزاهة في أداء الوظيفة العامة	زيادة في نزاهة الخدمات العامة
الأولوية رقم 4 المساءلة في القطاع العام	التطبيق الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة في القطاع العام
الأولوية رقم 5 فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة	زيادة في شفافية الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها، والحد من مخاطر الفساد، وتعزيز فعالية أنظمة تقديم الخدمات العامة

لنبني الوطن بنزاهة

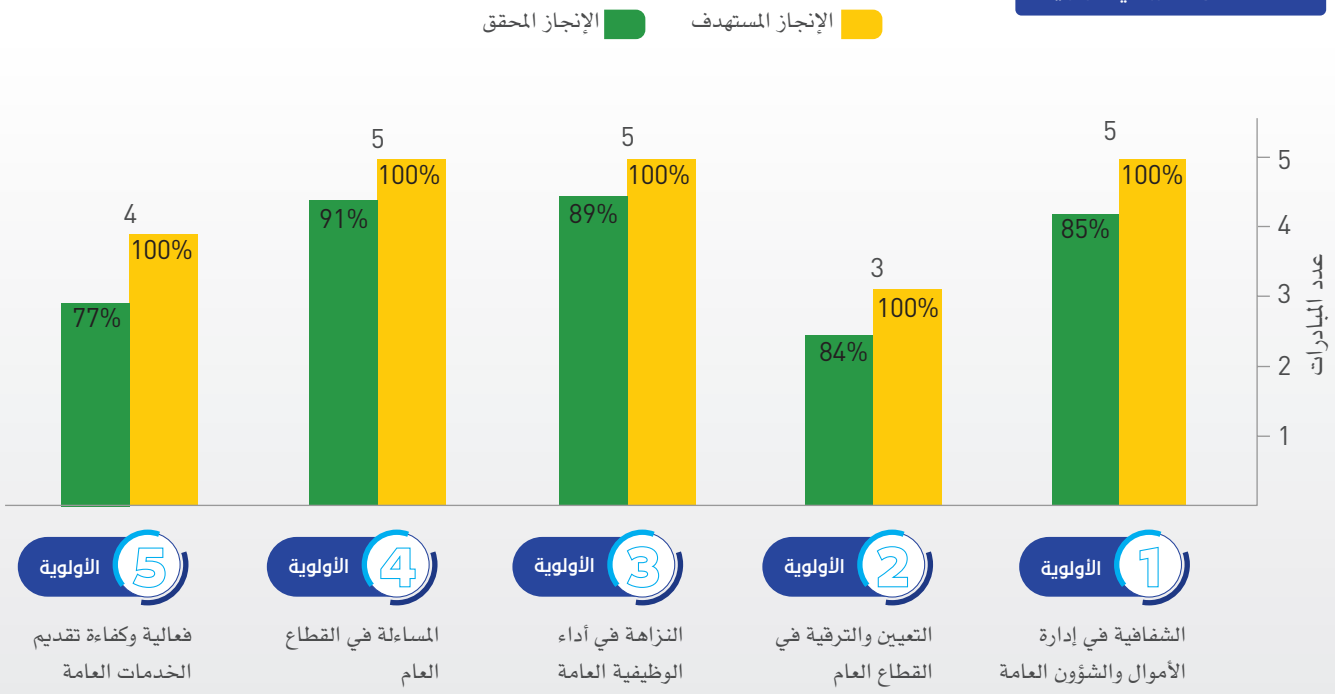


جـ) لوحة متابعة المحور الأول

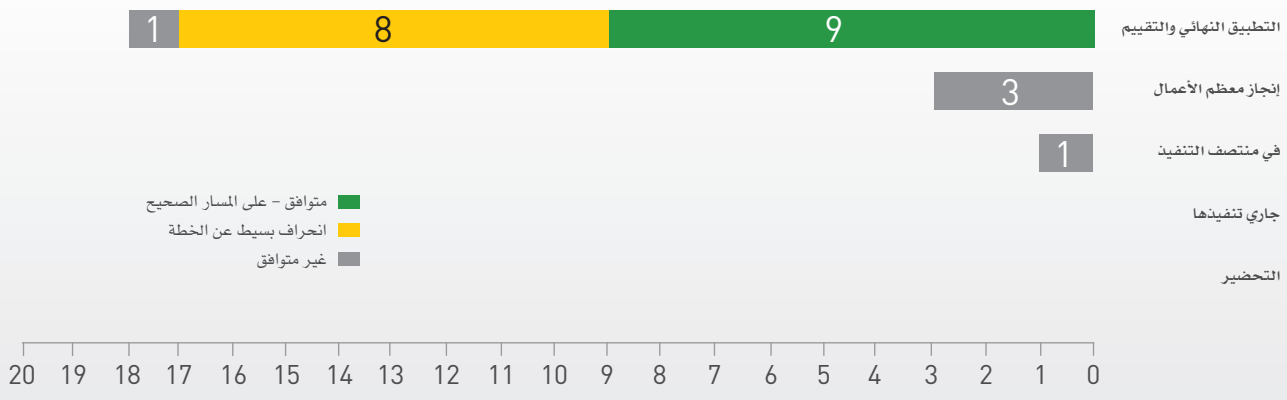
حالة التقدم المحرز في المحور



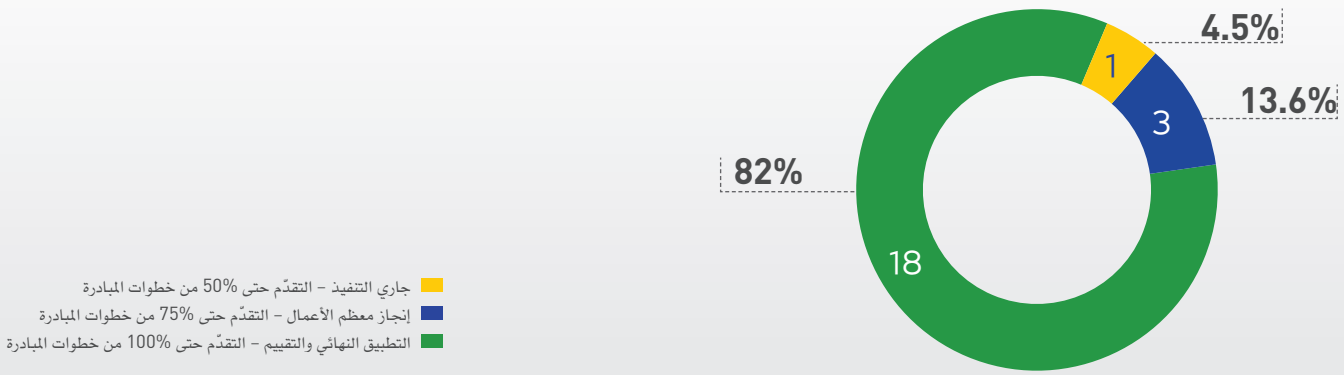
حالة التقدم المحرز في الأولويات



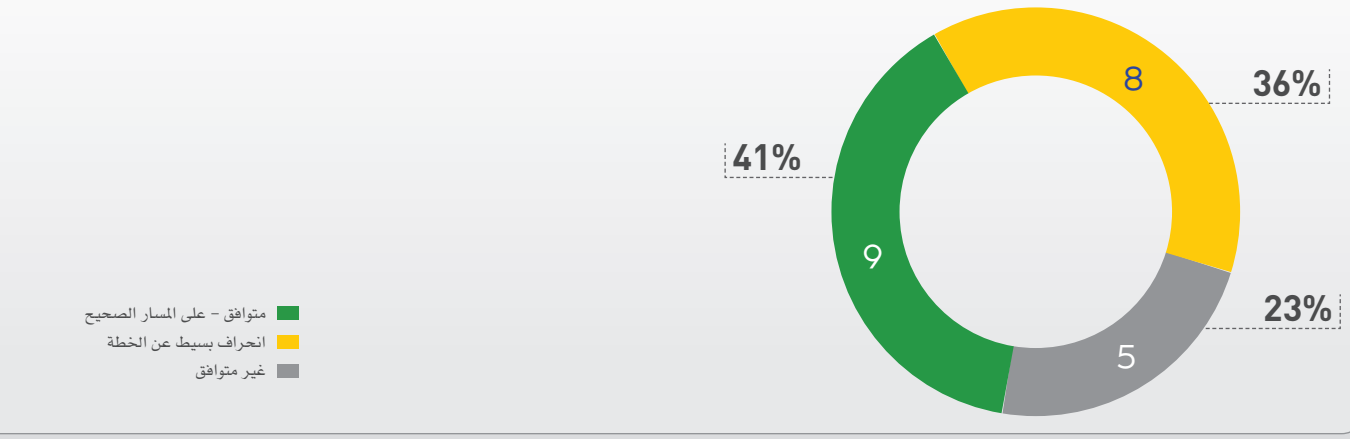
توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الإنجاز



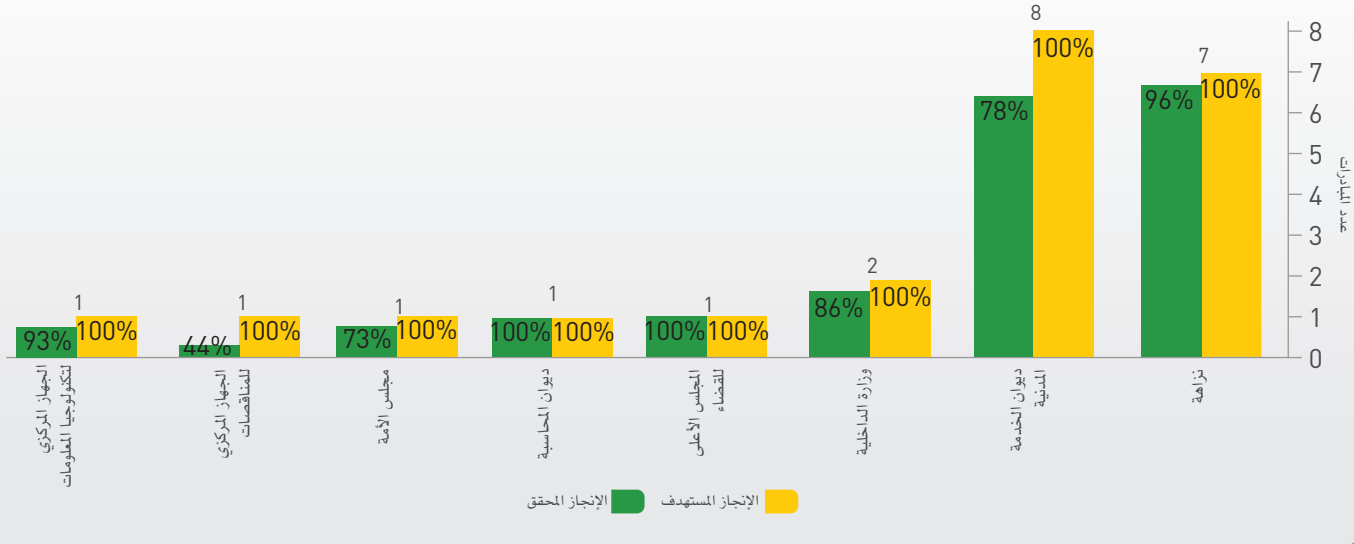
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



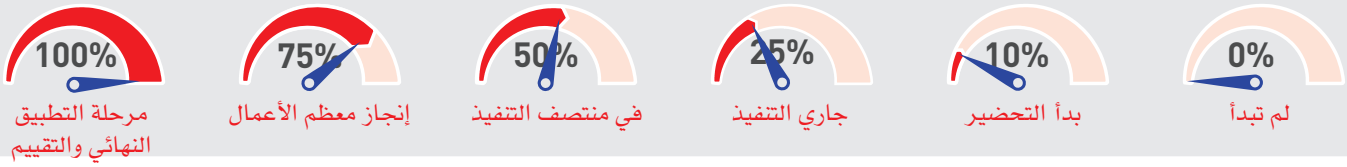
نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفذة للمبادرة



يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

حالة التقدم المحرز: 85%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
1.1	ضمان الحق في الحصول على المعلومات 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• استُكمل الإطار التشريعي والتنظيمي للمبادرة بصدور القانون رقم **(12)** لسنة **2020** بشأن حق الاطلاع على المعلومات ولائحته التنفيذية، كما باشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ صدور القانون بتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية متواصلة لتعزيز تطبيق أحكامه لدى الجهات الحكومية، واستمر تنفيذ هذه البرامج حتى ختام الاستراتيجية في عام 2025، **على أن تواصل "نزاهة" جهودها، في إطار اختصاصاتها، في متابعة تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية، ومواصلة تقييم تطبيق القانون، بما يضمن استدامة الامتثال وتعزيز الشفافية.**	نزاهة Nazaha
1.2	مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• صدور القانون رقم **(120)** لسنة **2023** بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة، والمتضمن إنشاء المفوضية العامة للانتخابات، والتي تختص بتنظيم وإدارة العملية الانتخابية، بما في ذلك وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات الانتخابية، وضبط النفقات ومصادر التمويل والحد الأعلى للإنفاق الانتخابي. **كما صدر مرسوم أميري بحل مجلس الأمة بتاريخ 2025/5/10 وتعليق بعض مواد الدستور لمدة لا تزيد عن 4 سنوات لدراسة جميع جوانب المسيرة الديموقراطية وتطويرها.**	وزارة الداخلية
1.3	تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية بالتنسيق مع الجهات وأصحاب المصلحة المعنيين، بما يعزز الالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية واستكمال البيانات المطلوبة. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق نسب التزام مرتفعة، **حيث بلغت نسبة تقديم إقرارات الذمة المالية (99.4%)، وبلغت نسبة فحص المقرين (97%) خلال عام 2025.**	نزاهة Nazaha
1.4	الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة 50% في منتصف التنفيذ	• **شملت صدور القانون رقم (1) لسنة 2024 بتعديل المادة رقم (24) من المرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة، والمادة رقم (31) من القانون رقم (49) لسنة 2016** بشأن المناقصات العامة، بما تضمن إلغاء شرط الوكيل المحلي والسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار وإنشاء فروع لها في دولة الكويت ومباشرة أعمالها بشكل مباشر. كما جرى استكمال الأعمال الفنية والإدارية والقانونية المرتبطة بتطوير قانون المناقصات، بما في ذلك دراسة وتنقيح المقترحات ذات الصلة والتنسيق مع الجهات المختصة، ورفع الموضوع لاستكمال دورته الدستورية، حيث إن الإجراءات ذات الصلة قيد النظر حاليًا لدى مجلس الوزراء.	الجهاز المركزي للمناقصات العامة
1.5	دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات 75% إنجاز معظم الأعمال	• أعدّت الهيئة العامة لمكافحة الفساد دليلاً إرشاديًا لإعداد التقارير السنوية وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في تعزيز الشفافية ودعم التزام الجهات الحكومية بنشر المعلومات. وتناول الدليل شرح متطلبات تنفيذ أحكام المادة رقم **(5)** من قانون حق الاطلاع على المعلومات، وآليات إعداد التقارير السنوية التي تعكس أداء الجهات الحكومية، وقد تم نشر الدليل على الموقع الرسمي للهيئة في مايو **2025**.	نزاهة Nazaha

الأولوية رقم 2: التعيين والترقية في القطاع العام

حالة التقدم المحرز: 84%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
2.1	إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرج فيها 	• قام ديوان الخدمة المدنية بإعداد مشروع قانون لتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم **(15)** لسنة **1979**، وتضمن المشروع تحديث الإطار القانوني المنظم لعمل الديوان بما يسمح بإرساء نظام مركزي للتوظيف في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمستقلة، على نحو يعزز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين. وقد تم رفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء في مارس **2021**، ولا يزال الموضوع محل بحث ودراسة ضمن الأطر المؤسسية المعتمدة.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.2	إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية 	• بناءً على تكليف مجلس الوزراء في سبتمبر **2021**، قام ديوان الخدمة المدنية بإعداد دراسة حول تطوير آلية تعيين وترقية القياديين والإشرافيين، وتمت مناقشتها مع مجلس الخدمة المدنية وفق نظم وصلاحيات المجلس، حيث خضعت للمراجعة والتقييم ضمن الأطر المؤسسية المعتمدة. • وفي سياق تطوير الأطر المنظمة لشغل الوظائف القيادية، أصدر مجلس الخدمة المدنية القرار رقم **(18)** لسنة **2023** بشأن آلية اختيار المرشحين لشغل الوظائف القيادية، وتم نشره في جريدة الكويت اليوم بتاريخ **2023/8/6**، بما يعزز مبادئ الشفافية والموضوعية في شغل المناصب العليا.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.3	تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم 	• في إطار تدعيم منظومة الخدمة المدنية وتطوير قدرات الكوادر الحكومية، كلف مجلس الوزراء ديوان الخدمة المدنية بتاريخ **2023/12/11** بتفعيل دور إدارة التدريب وتوسيع مهامها، بما يشمل تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية واختبارات مهنية تستهدف مختلف الفئات الوظيفية، لا سيما القيادية والإشرافية والتنفيذية. • وفي هذا السياق، شهد الموسم التدريبي **(2024-2025)** تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية الموجهة للفئات القيادية والإشرافية، حققت مستويات تقييم فني مرتفعة، بما يعكس تعزيز كفاءة منظومة التدريب وبناء القدرات في الجهاز الحكومي. كما عمل ديوان الخدمة المدنية على تطوير مشروع منصة تدريبية آلية متكاملة داعمة لمنظومة التدريب الحكومي، **حيث تم إعداد تصور متكامل وخطة عمل تتضمن الأهداف والمراحل الزمنية للتنفيذ والتقييم، واستكمال الإجراءات التنظيمية والمالية والفنية ذات الصلة، بما في ذلك اعتماد الميزانية المخصصة للمشروع وتحويله إلى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لمتابعة الجوانب الفنية، وذلك في إطار تطوير البنية المؤسسية للتدريب في القطاع العام.**	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

تسليط الضوء على التوظيف والترقيات في القطاع العام

تحكم قوانين وتعاميم ديوان الخدمة المدنية عملية التوظيف في الجهات الحكومية التي تندرج تحت إشراف الديوان.

يتم تنظيم عملية التوظيف عبر نظام آلي مركزي والذي يمكّن المواطنين من التقديم على الوظائف عبر الإنترنت ويتم نشر كافة الوظائف الشاغرة عبر الإنترنت أيضاً.

أصدر ديوان الخدمة المدنية **التعميمين رقم 25 لسنة 2006 ورقم 30 لسنة 2015** بشأن الوظائف الإشرافية (مدير، مراقب، رئيس قسم، رئيس شعبة) والمتضمنة متطلبات واضحة (مثل المتطلبات الأكاديمية والخبرة) وذلك من أجل التوظيف في الوظائف الإشرافية وتنظيم العملية (مثل الاعتماد على توصية من لجنة الموارد البشرية). هذان التعميمان يحددان المتطلبات الدنيا، ولكن يمكن للجهات الحكومية المعنية إضافة معايير فرز أخرى دون الإخلال بالمتطلبات الدنيا.

تشترط صحة قرارات التعيين والترقيات الموافقة المسبقة من قبل مراقبة ديوان الخدمة المدنية، وهذا إجراء اعتمده الديوان بغرض ضمان أن هذه القرارات تجري وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة.

تم اعتماد آلية شفافة للتظلم تتيح لأي مواطن عنده أية شكوك في عملية التوظيف الخاصة به بأن يتظلّم وفقاً للإجراءات المعتمدة. كما جاء قانون حق الاطلاع ليعزز حق المواطن في طلب الاطلاع على أية بيانات خاصة به وفقاً للقانون.

يحكم وينظم **التعميم رقم 18 لسنة 2011** الترقيات في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الخدمة المدنية.

بالنسبة للوظائف القيادية، يحدد **التعميم رقم 8 لسنة 2018** معايير توظيف واضحة (بما في ذلك الحد الأدنى للخبرة والمتطلبات الأكاديمية والأداء الوظيفي السابق.. إلخ) على أن يتم تحديد ثلاثة مرشحين على الأقل للوظيفة ممن يخضعون إلى الاختبارات والمقابلات. تعطي هذه العملية الأولوية للترقيات الداخلية عن المرشحين من الخارج.

أصدر مجلس الخدمة المدنية قرار **رقم (18) لسنة 2023 والمعدل بقرار (25) لسنة 2023** بشأن آلية اختيار المرشحين لشغل الوظائف القيادية وتم نشر القرار في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2023/8/6.



الأولوية رقم 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة

حالة التقدم المحرز: 89%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
3.1	مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• قام ديوان الخدمة المدنية بإصدار التعميم رقم **(2)** لسنة **2021** بشأن مدونة قواعد سلوك محدثة لموظفي القطاع العام وتعميمها على جميع الجهات الحكومية، بما أسهم في توحيد المعايير السلوكية وتعزيز الالتزام بالقيم المهنية في الجهاز الحكومي.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.2	إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• نفّذ ديوان الخدمة المدنية برامج تدريبية متخصصة حول مدونة السلوك الوظيفي المحدثة لموظفي الجهات الحكومية، شملت إعداد برنامج تدريبي معتمد وإدراجه ضمن خطط التدريب السنوية، إلى جانب تنفيذ برامج لإعداد مدربين معتمدين في مجال مدونات السلوك الوظيفي، حيث بلغ عدد المدربين المعتمدين نحو **(18)** مدربًا من مختلف الجهات الحكومية. كما واصل الديوان التنسيق مع الجهات الحكومية ومخاطبتها بشكل دوري لضمان تنفيذ البرامج التدريبية ذات الصلة. • وفي إطار تطوير منظومة التدريب الحكومي، واستكمالًا للجهود المبذولة في إعداد منصة تدريبية إلكترونية داعمة، جرى العمل على توسيع نطاق تنفيذ البرامج التدريبية بما يتيح الوصول إلى شريحة أوسع من موظفي القطاع العام بمختلف فئاتهم الوظيفية، وبما يعزز كفاءة تنفيذ البرامج التدريبية واستدامتها. • كما واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد تنفيذ مشروع «أداء»، الهادف إلى **تعزيز الالتزام بقواعد السلوك المهني وترسيخ أخلاقيات الوظيفة العامة**، من خلال منظومة اعتماد مؤسسية تقوم على التوعية والتدريب وبناء القدرات وقياس الالتزام. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة في المشروع **(28)** جهة، فيما بلغ عدد المستفيدين نحو **(65,339)** موظفًا وموظفة، بما يسهم في ترسيخ القيم المؤسسية ورفع مستوى الاحترافية والكفاءة في بيئة العمل الحكومي.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.3	إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة  إنجاز معظم الأعمال	• في ما يخص العاملين بالأمانة العامة لمجلس الأمة، تم إصدار مدونة سلوك وظيفي لموظفي الأمانة العامة بقرار رقم **(13)** الصادر عن اجتماع مكتب مجلس الأمة رقم **(4)** في فبراير **2021**، حيث بلغت نسبة التغطية (100%) من موظفي الأمانة. كما تم إعداد برامج تدريبية مصوّرة وتصميم حملة توعوية لشرح أحكام مدونة السلوك الوظيفي، وتعميمها على جميع العاملين بالأمانة العامة، بما يسهم في رفع مستوى الوعي والالتزام بالقيم الوظيفية. • وفيما يتعلق بإعداد مدونة سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة، فقد تأثر استكمال الإجراءات المرتبطة بهذه الشريحة بصدور مرسوم أميري بحل مجلس الأمة بتاريخ **2024/5/10** وما ترتب عليه من انتهاء عمل الأمانة العامة لمجلس الأمة خلال الفترة اللاحقة، وذلك في إطار الأوضاع القائمة خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية.	مجلس الأمة NATIONAL ASSEMBLY
3.4	دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العاملين تحت إشرافهم  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• أصدر المجلس الأعلى للقضاء مدونة قواعد سلوك خاصة برجال القضاء وأعضاء النيابة العامة في عام **2021**، وتم تحديثها في عام **2023**، بما يعزز الإطار القيمي والسلوكي المنظم للعمل القضائي. كما قام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بتعميم مدونة قواعد السلوك القضائي على جميع وكلاء وقضاة المحكمة الكلية وأعضاء النيابة العامة، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لتعزيز الالتزام بأحكامها. • وفي هذا الإطار، نُفذت برامج تدريبية استهدفت أعضاء النيابة العامة، والباحثين القانونيين المرشحين للعمل بوظيفة وكيل النائب العام، إضافة إلى القضاة المنقولين من النيابة العامة للعمل بالمحكمة الكلية، وذلك في مجالات مدونة قواعد السلوك القضائي وقيم وتقاليد القضاء، بما يسهم في ترسيخ المبادئ المهنية وتعزيز النزاهة والاستقلالية في العمل القضائي.	

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
3.5	دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• قامت وزارة الداخلية بإصدار مدونتي سلوك وظيفي خاصتين بأعضاء الشرطة وموظفي الوزارة، وتم تعميمهما في أكتوبر **2021**، بما أسهم في توحيد المعايير السلوكية وتعزيز الالتزام بالقيم المهنية لدى منتسبي الوزارة. كما تم تعميم مدونات السلوك الوظيفي على جميع العاملين من المدنيين وأفراد الشرطة، وبلغت نسبة العلم بمضامينها (100%). • وفي إطار تفعيل المدونات وتعزيز الامتثال لأحكامها، نفذت وزارة الداخلية برامج تدريبية وتوعوية استهدفت منتسبيها من العسكريين والمدنيين، بما يسهم في رفع مستوى الوعي بمدونات السلوك الوظيفي وترسيخ مبادئ النزاهة والانضباط المهني في بيئة العمل. كما جرى التنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد للاستفادة من التجارب التوعوية ذات الصلة في مجال إعداد المواد التثقيفية المرتبطة بمدونات السلوك الوظيفي.	وزارة الداخلية

الأولوية رقم 4: المساءلة في القطاع العام

حالة التقدم المحرز: 91%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.1	تطوير إدارة أداء الموظفين العاملين وإجراء تقييمات دورية لهم  إنجاز معظم الأعمال	• شهدت المبادرة تقدمًا ملحوظًا في تطوير منظومة إدارة أداء الموظفين، حيث عمل ديوان الخدمة المدنية على إعداد إطار متكامل لتقييم أداء الموظف العام يربط بين المهام الوظيفية ونتائج التقييم السنوي، بما يسهم في تعزيز العدالة والشفافية وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي. • وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الخدمة المدنية الدليل الاسترشادي لنموذج تقييم أداء الموظفين والعاملين في الجهات الحكومية، وفق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم **(18)** لسنة **2025** الصادر في أغسطس **2025**، ليكون إطارًا مرجعيًا موحدًا يُسترشد به عند إجراء تقييم الأداء. كما باشر ديوان الخدمة المدنية تنفيذ برامج تدريبية وورش تعريفية لدعم جاهزية الجهات الحكومية لتطبيق الدليل وفق الأطر المعتمدة. • كما أسهمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دعم تنفيذ المبادرة من خلال إعداد دراسة توعوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي بآلية تقييم أداء الموظف العام لدى الجهات الحكومية، بما يعزز فهم تطبيق منظومة التقييم ويدعم النزاهة والشفافية في إجراءاتها.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
4.2	مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• استُكملت إجراءات المبادرة من خلال تعزيز الإطار المؤسسي لمنظومة المساءلة والتدقيق والرقابة في القطاع العام خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية، حيث كلف مجلس الوزراء في عام **2022** ديوان الخدمة المدنية، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بتعميم الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية في الجهاز الإداري للدولة. كما شكّل قرار مجلس الوزراء رقم **(283)** لسنة **2011** بشأن إنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق أساسًا تنظيميًا داعمًا لتفعيل آليات المساءلة والرقابة الداخلية في الجهات الحكومية. • وفي هذا الإطار، تم إصدار الأدلة الإرشادية المعيارية للتدقيق الداخلي في عام 2019، وتنفيذ أنشطة توعوية وتخصصية خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات الرقابية والمهنية ذات الصلة، وفي مقدمتها ديوان المحاسبة وجمعية المدققين الكويتية وجهاز متابعة الأداء الحكومي، وبمشاركة عدد واسع من الجهات الحكومية، بما أسهم في تعزيز استقلالية وفعالية مكاتب التفتيش والتدقيق والحد من الملاحظات الرقابية. • وفي سياق تعزيز الجهود المؤسسية لتفعيل مكاتب التفتيش والتدقيق في الجهات الحكومية، واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد، من خلال مكتب التفتيش والتدقيق، تقديم برامج الدعم الفني وبناء القدرات، من خلال التدريب العملي ونقل المعرفة وعقد الاجتماعات التنسيقية والمتابعات الفنية مع الجهات الحكومية، وبذلك **بلغ إجمالي عدد الجهات الحكومية المستفيدة من هذه البرامج (16) جهة، وبواقع (26) اجتماعًا** خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية. كما شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات المهنية المتخصصة، من بينها **مؤتمر المدققين الداخليين الذي نظمته جمعية المدققين الداخليين الكويتية في الفترة من 10 إلى 11 ديسمبر 2025**، حيث استعرضت تجربتها في تفعيل مهنة التدقيق الداخلي ودعم الجهات الحكومية في هذا المجال، وأسهمت مخرجات المؤتمر وتوصياته في تعزيز التوجه نحو تطوير أطر التدقيق الداخلي القائمة على منهجية إدارة المخاطر، وبناء القدرات المهنية للمدققين الداخليين، بما يدعم كفاءة منظومة المساءلة والحوكمة في القطاع العام. • ووفقًا لبيانات وتقارير ديوان المحاسبة، أظهرت مؤشرات أداء منظومة التدقيق والرقابة في القطاع العام تحسنًا ملحوظًا خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية. فقد ارتفعت نسبة الجهات الحكومية التي تتضمن وظيفة تدقيق داخلي مفعّلة من نحو (19%) في بدايات تطبيق الاستراتيجية خلال السنة المالية **2020/2019** إلى ما يقارب (72%) في السنة المالية **2025/2024**، بما يعكس تطور مستوى تبني وتفعيل وظائف التدقيق الداخلي في الجهاز الحكومي. • وفيما يتعلق بالملاحظات الرقابية، بيّنت البيانات أن نسبة الملاحظات المستمرة من العام السابق بلغت (33.8%) في السنة المالية **2024/2023**، بواقع **(925)** ملاحظة من إجمالي **(2,735)** ملاحظة، في حين انخفضت هذه النسبة خلال السنة المالية **2025/2024** إلى (24.4%)، بواقع **(678)** ملاحظة من إجمالي **(2,778)** ملاحظة. ويعكس هذا الانخفاض تحسن كفاءة الجهات الحكومية في متابعة الملاحظات الرقابية ومعالجتها، وتعزيز فاعلية منظومة المساءلة والحوكمة في القطاع العام.	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.3	مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة 	• استُكملت إجراءات المبادرة خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية من خلال تعزيز أطر حوكمة الشركات المملوكة من الدولة، حيث أصدر ديوان المحاسبة في عام **2019** دليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، إلى جانب إعداد أدوات ومعايير لتقييم تدابير النزاهة والمساءلة، شملت التحديد السليم للمهام والمسؤوليات، وضمان نزاهة التقارير المالية، وتطوير نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية، وتشجيع تحسين الأداء المؤسسي. • وفي إطار دعم نشر ممارسات الحوكمة، نظّمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد منتدى «نزاهة» الثالث في ديسمبر **2023** تحت عنوان «النزاهة من خلال الحوكمة»، بمشاركة جهات حكومية وخاصة ومنظمات مجتمع مدني وعدد من الشركات المملوكة من الدولة. كما تعاونت الهيئة مع ديوان المحاسبة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجهات مهنية متخصصة لعقد جلسات نقاشية تناولت أفضل ممارسات حوكمة الشركات المملوكة من الدولة، وأسفرت عن إعداد تقرير توصيات رُفع إلى جهات الاختصاص للاستدلال به. • ووفقًا لتقرير ديوان المحاسبة السنوي للسنة المالية **2023-2024**، قام الديوان بمراجعة وتحليل نماذج الحوكمة الخاصة بمدى التزام الشركات المشمولة برقابته بقواعد الحوكمة، حيث بلغ عدد الشركات الخاضعة للمراجعة **(24)** شركة، شملت **(3)** شركات خاضعة لرقابة هيئة أسواق المال تراوحت نسبة الالتزام لديها بين (95%–97%)، و(13) شركة خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم **(1)** لسنة **2016** تراوحت نسب الالتزام لديها بين (29.5%–81.5%)، إضافة إلى **(8)** شركات تابعة للقطاع النفطي تراوحت نسب الالتزام فيها بين (80%–93.5%)، وذلك وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.	Nazaha نزاهة
4.4	إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح 	• شهدت المبادرة تقدمًا جوهريًا خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية من خلال استكمال الإطار التشريعي المنظم لمنع تعارض المصالح، حيث صدر القانون رقم **(1)** لسنة **2023** بشأن منع تعارض المصالح بتاريخ **2023/1/22**، ونُشرت لائحته التنفيذية في جريدة الكويت اليوم بتاريخ **2023/9/10**، بما وفّر أساسًا قانونيًا واضحًا لتنظيم حالات تعارض المصالح في القطاع العام. • وفي إطار تفعيل أحكام القانون، واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد تنفيذ برامج وأنشطة توعوية لتعريف الجهات الحكومية بأهداف القانون وآليات تطبيقه منذ صدوره، شملت عددًا من الجهات الحكومية خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية، بما يسهم في رفع مستوى الوعي المؤسسي بمقتضيات قانون منع تعارض المصالح وتعزيز الالتزام بأحكامه. • كما اعتمدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد دليلاً إجرائيًا داعمًا لتطبيق قانون منع تعارض المصالح، يوضح آليات التعامل مع الحالات ذات الصلة ضمن نطاق اختصاصها، وذلك في إطار تعزيز وضوح الإجراءات وتكامل الجهود المؤسسية المرتبطة بمنظومة النزاهة.	Nazaha نزاهة
4.5	تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعّال 	• صدور المرسوم بقانون رقم **(69)** لسنة **2025** بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم **(2)** لسنة **2016** المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، بما تضمن توسيع تعريف جريمة الإثراء غير المشروع وتعزيز الإطار التشريعي المنظم لها، وقد تم نشر المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية بتاريخ **2025/5/25**.	Nazaha نزاهة

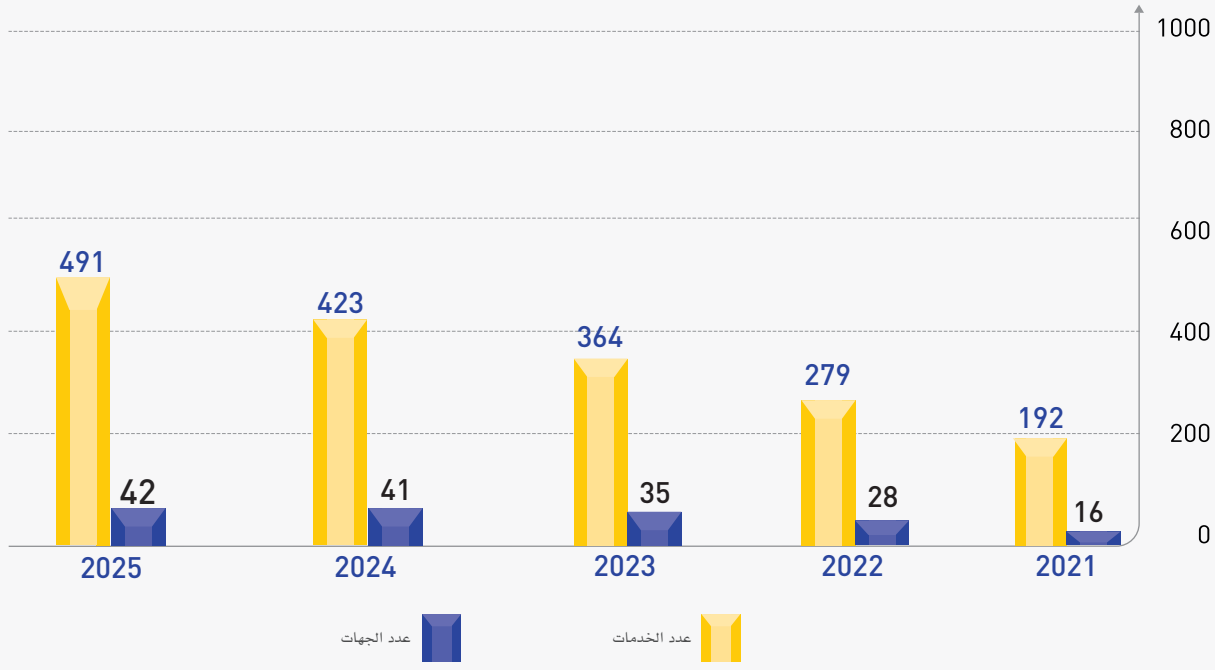
الأولوية رقم 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

حالة التقدم المحرز: 77%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
5.1	مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة 	• تم إعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات الحكومية وتوثيق إجراءاتها وتبسيطها، وتعميمه على كافة الجهات الحكومية بموجب تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم **(24)** لسنة **2020** الصادر في ديسمبر **2020**، ليكون إطارًا مرجعيًا موحدًا لتحسين إجراءات تقديم الخدمات الحكومية. • كما جرى خلال عام **2024** حصر الخدمات الحكومية المميكنة وغير المميكنة لكافة الجهات الحكومية المعتمدة ضمن نظام دليل الخدمات الحكومية، مع إعداد تقارير إحصائية للخدمات المصنفة بحسب فئات المستفيدين (أفراد، قطاع خاص، جهات حكومية). ونفّذ ديوان الخدمة المدنية عددًا من ورش العمل التدريبية للجهات الحكومية لتعزيز تطبيق الدليل الإرشادي وآليات توثيق وتبسيط إجراءات الخدمات. • ويرتبط التطبيق الفعلي لمضامين هذه المبادرة بدرجة التزام الجهات الحكومية بإدخال البيانات المطلوبة عبر الأنظمة المعتمدة، وتحديث إجراءات خدماتها وفق الدليل الإرشادي لتطوير الخدمات الحكومية. •	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
5.2	متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الالكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة 	• تم إطلاق التطبيق الموحد للخدمات الحكومية «سهل» في **2021/9/15** كمنصة موحدة لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًا، وبلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة فيه حتى تاريخه **(42)** جهة، فيما وصل عدد الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر التطبيق إلى نحو (491) خدمة. كما بلغ معدل تقييم رضا المستفيدين عن التطبيق بصفة عامة خلال عام **2025 (3.96 من 5)**، وبلغ معدل تقييم الخدمات بعد إنجازها **(4.35 من 5)**. • وفي إطار توسيع نطاق الخدمات الرقمية، تم إطلاق تطبيق «سهل الأعمال» في**2022/11/20**، بهدف تمكين أصحاب الشركات والمؤسسات من إنجاز معاملاتهم الحكومية عبر نافذة إلكترونية موحدة. وبلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة في التطبيق **(18)** جهة، فيما وصل عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلاله إلى نحو **(220)** خدمة. • وفي تقدير للدور الذي قام به التطبيق في تطوير منظومة الخدمات الحكومية الرقمية، **حظي تطبيق «سهل» بتكريم من جامعة الدول العربية في إطار جائزة التميّز الحكومي العربي، التي تُقام تحت رعاية القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وذلك تقديرًا لإسهامه في دعم التحول الرقمي وتحسين تجربة المستفيدين وتسهيل الحصول على الخدمات الحكومية عبر القنوات الإلكترونية.**	الهيئة العامة للمعلومة المدنية THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION
5.3	إعداد أدلة مبسطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقياً وإلكترونياً 	• تم إعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات الحكومية وتوثيق إجراءاتها وتبسيطها، استنادًا إلى تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم **(24)** لسنة **2020**، باعتباره إطارًا مرجعيًا ومنظومة رقمية داعمة لتعريف الخدمات الحكومية وآليات توثيق إجراءاتها وتبسيطها، وقد تم تعميم الدليل على الجهات الحكومية وإدراجه في الموقع الرسمي للديوان. • وفي هذا السياق، جرى تطوير نظام دليل الخدمات الحكومية من خلال إضافة حقول خاصة بإجراءات الخدمات وتصنيفها، بما يتيح للجهات الحكومية إدخال بيانات خدماتها وتحديثها، على أن تتم متابعة ومراجعة تلك البيانات من قبل فرق الديوان المختصة. كما تم التواصل مع الجهات الحكومية لاستكمال إدخال إجراءات الخدمات بهدف بناء دليل شامل ومحدّث للخدمات الحكومية. • كما واصل ديوان الخدمة المدنية متابعة الجهات الحكومية وتقديم الدعم الفني والتدريبي اللازم لإعداد أدلة إجراءات الخدمات الخاصة بها، إلى جانب تنظيم ورش تدريبية لمستخدمي نظام دليل الخدمات الحكومية، ومتابعة الملاحظات والاستفسارات الواردة من منسقي الجهات الحكومية. • **ويعتمد تحقيق الأثر الإيجابي للمبادرة على استمرار التعاون والتكامل بين ديوان الخدمة المدنية والجهات الحكومية في إدخال وتحديث بيانات الخدمات.**	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
5.4	إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام 	• قامت واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية العمل على تطوير الإطار المنهجي لمبادرة إدارة مخاطر الفساد، من خلال الاستفادة من مخرجات الاجتماعات التشاورية التي عُقدت مع خبراء محليين ودوليين، ودراسة المواد المرجعية وأفضل الممارسات ذات الصلة، **بما أسفر عن إعداد الدليل الوطني لتقييم وإدارة مخاطر الفساد في القطاع العام وفق منهجية موحدة تراعي طبيعة العمل المؤسسي في الجهات الحكومية.** • كما جرى البناء على التطبيقات التمهيدية التي نُفذت في عدد من الجهات الحكومية، والمتعلقة بإعداد سجلات أولية لمخاطر الفساد المرتبطة بعناصر مدونة السلوك الوظيفي، وذلك بهدف مواءمة المنهجية المقترحة مع السياق المؤسسي والعملي للجهات الحكومية. وأسهمت الأنشطة التوعوية والنقاشية التي نظمتها الهيئة، بما في ذلك المنتديات المتخصصة، في تعزيز تبادل الخبرات وتسليط الضوء على التجارب الدولية الرائدة في مجال قياس الفساد وإدارة مخاطره. • واستكمالًا للمسار التأسيسي للمبادرة اكتمل إعداد دليل التدريب لتقييم وإدارة مخاطر الفسادفي نهاية عام **2025**، بما يدعم جاهزية الجهات الحكومية للانتقال إلى مرحلة التطبيق وبناء القدرات المؤسسية، تمهيدًا لاستكمال التقرير الختامي وتطوير التوصيات لتوسيع نطاق التنفيذ وضمان الاستدامة. • ولتعزيز التطبيق العملي للدليل، نظمت «نزاهة» أربع ورش تدريبية استهدفت القيادات والمسؤولين وفرق التطبيق، ضمن مرحلة تجريبية تهدف إلى تحويل مخرجات الدليل إلى ممارسة مؤسسية فاعلة، وقد نُفذ البرنامج على مدى أربعة أيام بمشاركة **(56)** متدربًا من **(18)** جهة حكومية، مما أسهم في تبادل الخبرات وتعزيز الجانب التطبيقي.	نزاهة Nazaha

تطور عدد الخدمات الحكومية والجهات المشاركة في تطبيق سهل منذ انطلاقه حتى تاريخه

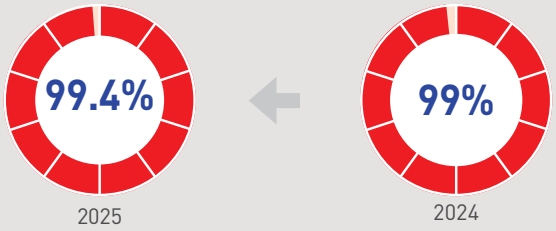


• إجمالي عدد الجهات الحكومية 70 جهة (ينبغي ملاحظة أن انضمام الجهات يعتمد على طبيعة عملها، حيث إن بعض الجهات ليست خدمية أو لا تقدم خدمات مباشرة للجمهور).

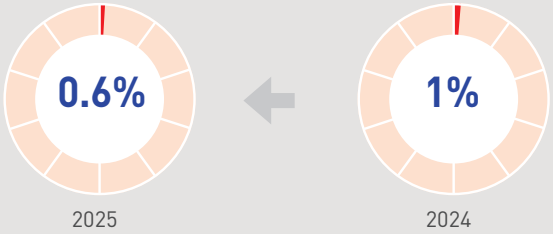
• مصدر الإحصائية "سهل".

تسليط الضوء على أنشطة إقرارات الذمة المالية

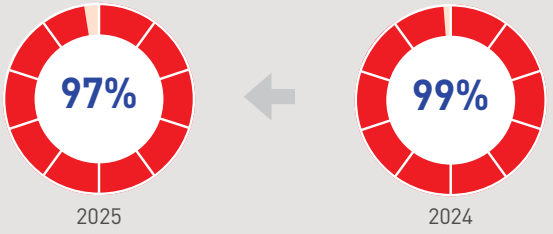
نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية



نسبة عدم الالتزام كلياً بالتقديم



نسبة المقرين الذين تم فحص اقراراتهم

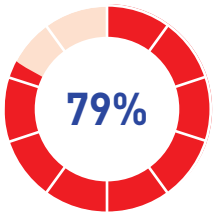


عدد ونسبة التأخير بتقديم الإقرارات الذمة المالية:

إجمالي الاقرارات المستلمة بالوقت المحدد وفقاً للمواعيد القانونية

2,750

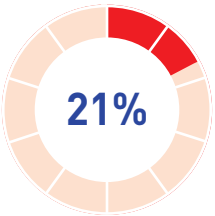
نسبة الاستلام



إجمالي الاقرارات المستلمة بعد فوات الوقت المحدد وفقاً للمواعيد القانونية

718

نسبة الاستلام



عدد الإقرارات المستلمة حسب نوع الإقرار

إقرار أول	تحديث إقرار	إقرار نهائي	الإجمالي
1,287	432	1,749	3,468

عدد الإقرارات المستلمة حسب أعلى 5 صفات وظيفية

مدير إدارة أو من في مستواه	1,705
عضو مجلس إدارة جمعية تعاونية	424
عضو مجلس إدارة هيئة رياضية	210
عضو في النيابة العامة	190
قاضي	139
إجمالي أعلى 5 صفات وظيفية	2,668

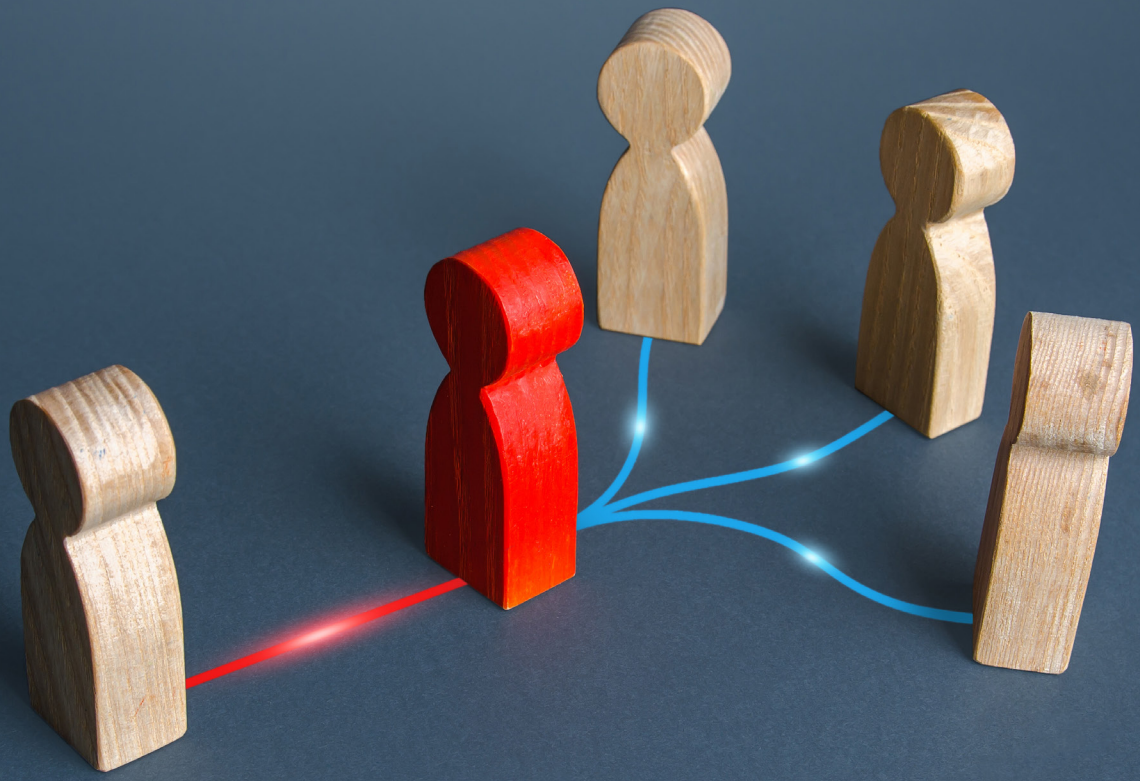
عدد الإقرارات المستلمة حسب أعلى 5 جهات حكومية

وزارةالداخلية	565
وزارة العدل	517
جامعة الكويت	179
جهاز المراقبين الماليين	139
وزارة الدفاع	130
إجمالي إقرارات أعلى 5 جهات حكومية	1,530

أعلى خمس صفات وظيفية في عدم تسليم الإقرارات

مدير أدارة ومن في مستواه	9
موثق في إدارة التسجيل العقاري أو إدارة التوثيق بوزارة العدل	3
عضو مجلس إدارة هيئة رياضية	2
عضو مجلس إدارة جمعية تعاونية	2
مدير عام	1
الإجمالي	17

تعارض المصالح

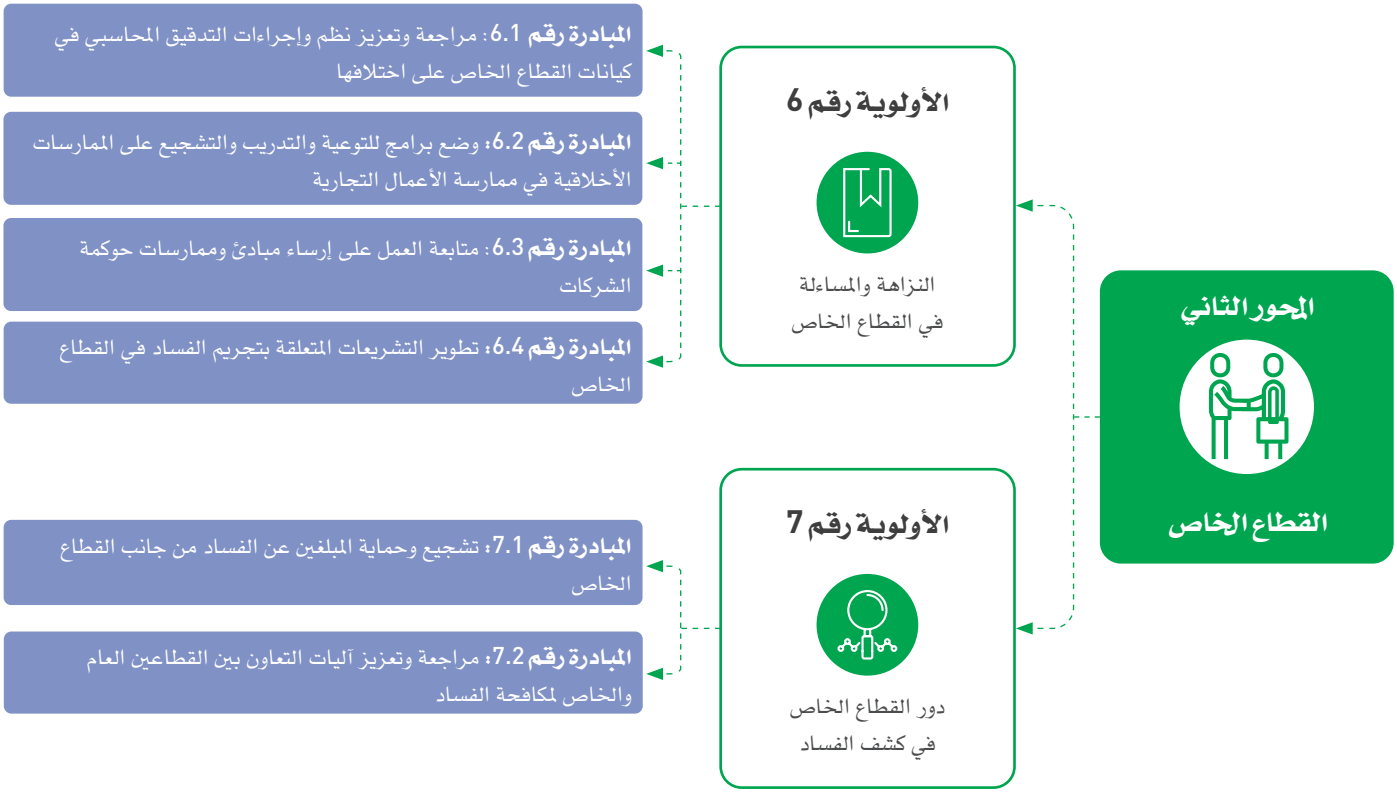


2. المحور الثاني: القطاع الخاص

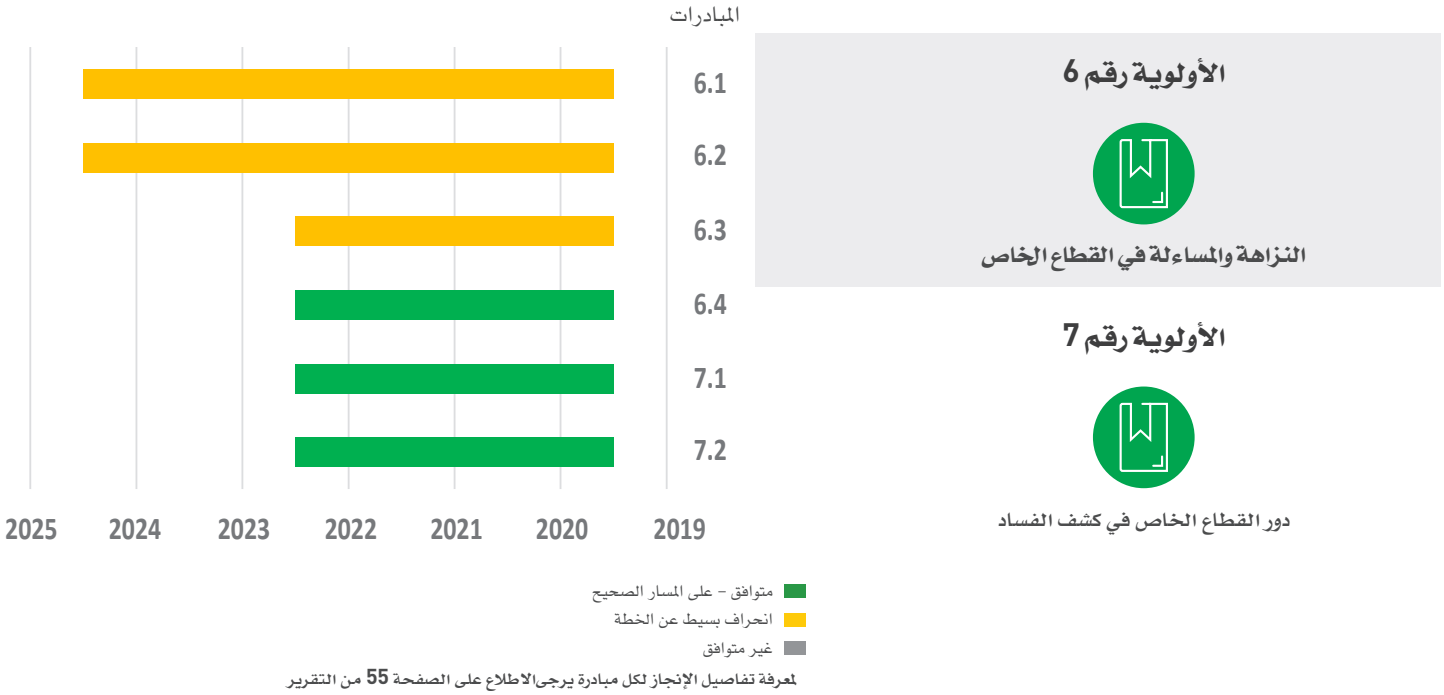
الهدف الاستراتيجي: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الثاني:



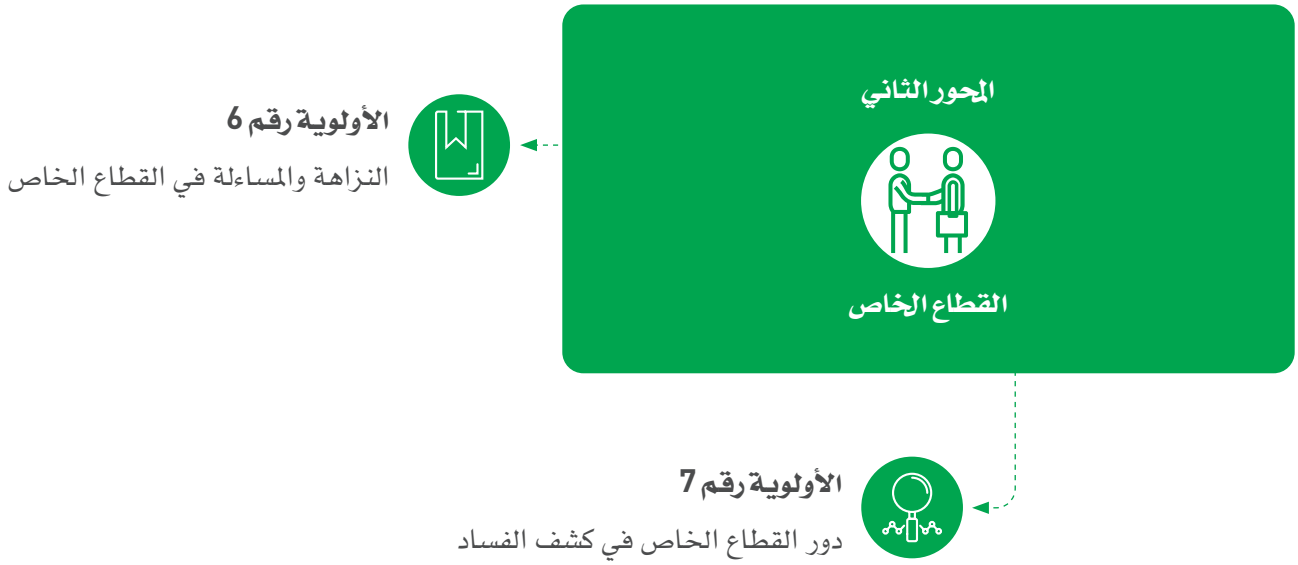
التقدم المحرز في مبادرات المحور الثاني



لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الاطلاع على الصفحة 55 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

العنصر



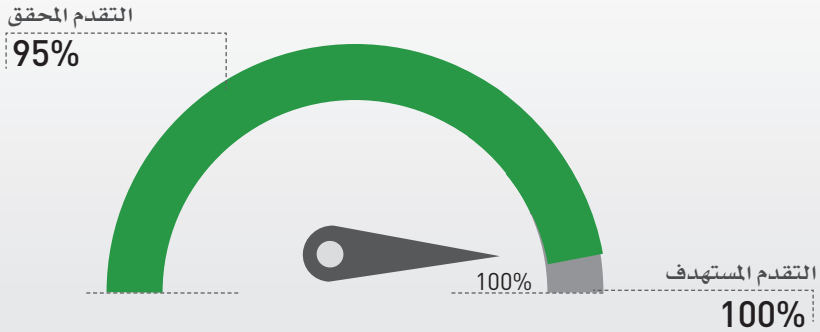
النتيجة

تمكين القطاع الخاص من لعب دور فعّال كشريك في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

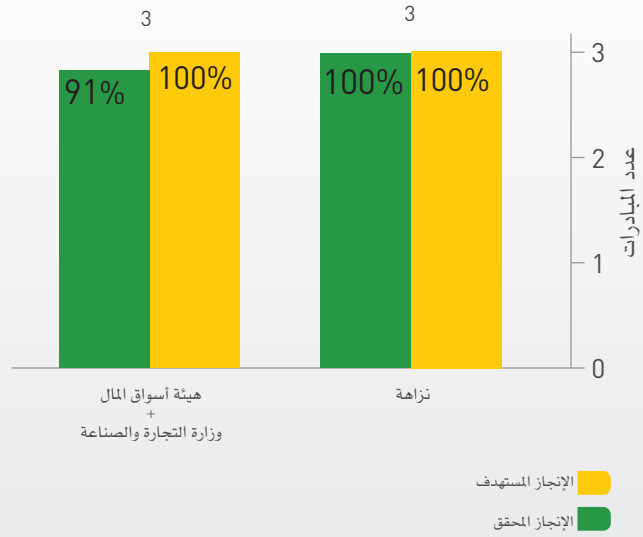
بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي والتي توفّر تكافؤ الفرص للمستثمرين وتعزز التطور المستدام للمجتمع ككل وتعزز من مركز الكويت في الأعمال التجارية العالمية والأسواق المالية.

زيادة في مستوى التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه.

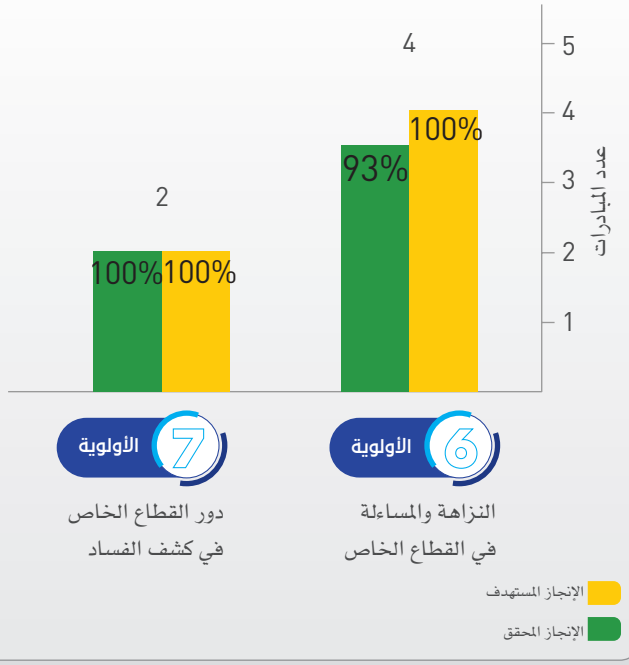
حالة التقدم المحرز في المحور



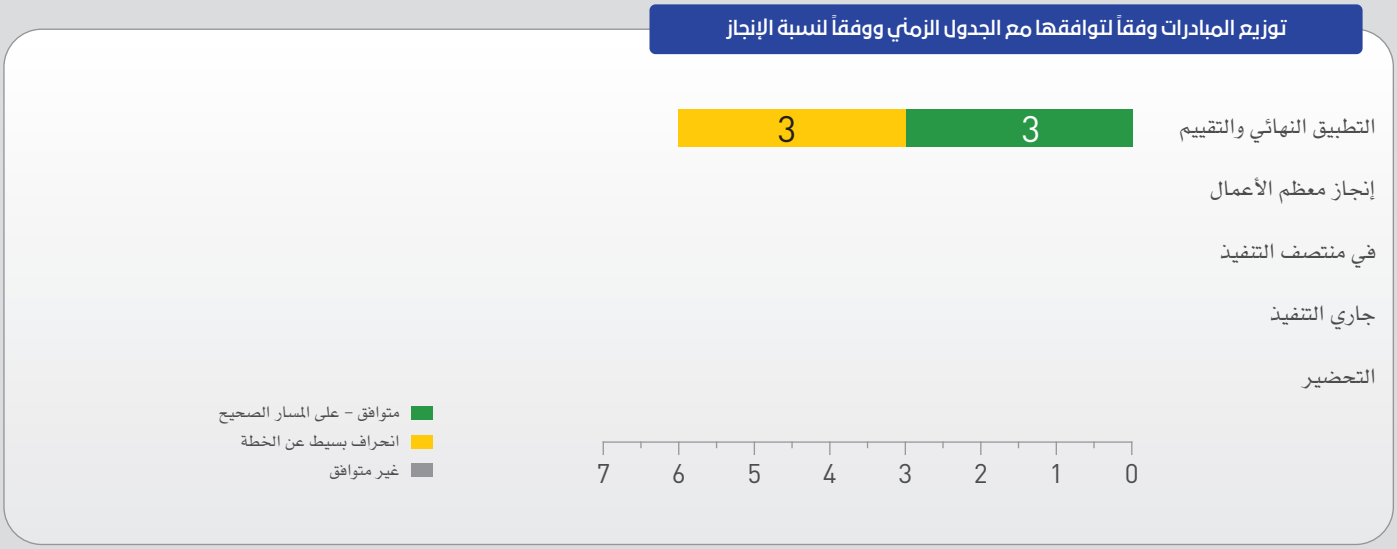
الجهة المنفّذة للمبادرة



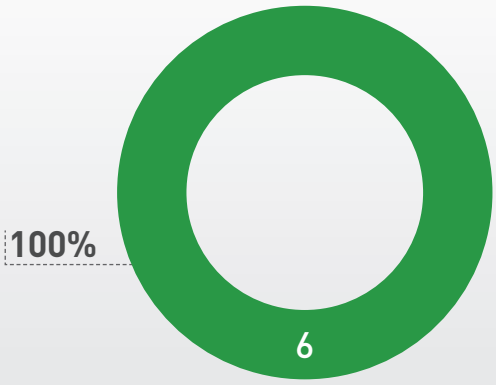
التقدم المحرز في الأولويات



توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقاً لنسبة الإنجاز

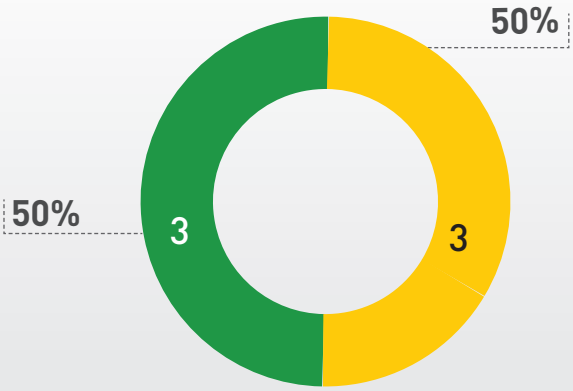


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



- جاري التنفيذ – التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
- إنجاز معظم الأعمال – التقدّم حتى 75% من خطوات المبادرة
- التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة

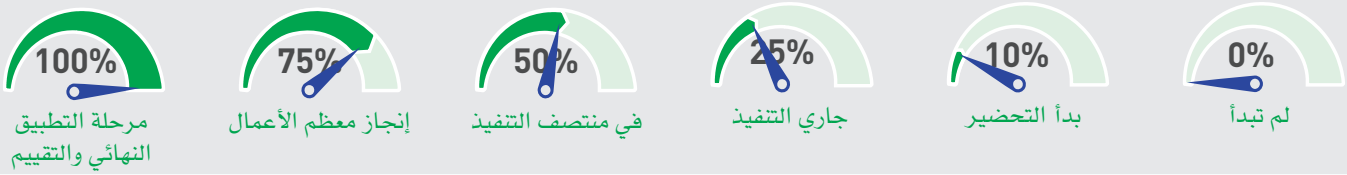


- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة
- غير متوافق



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

حالة التقدم المحرز: 93%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
6.1	مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها  100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• تم تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمهنة مراقبة الحسابات في القطاع الخاص من خلال صدور قانون مراقبي الحسابات رقم **(103)** لسنة **2019**، وإصدار لائحته التنفيذية بقرار رقم **(13)** لسنة **2019** بتاريخ **2020/2/9**، بما ينظم أعمال المراجعة والتدقيق ويرسخ الالتزام بالمعايير المهنية المعتمدة. ووفقًا للتشريعات السارية، تلتزم الشركات بمختلف أنواعها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة وإعداد البيانات المالية وفق أحدث إصداراتها، إلى جانب الالتزام بالمبادئ والسلوكيات المهنية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. • وفي هذا السياق، شملت الأطر التنظيمية ذات الصلة بقانون إنشاء هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية أحكامًا خاصة بمراقبي الحسابات العاملين لدى الشركات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، حيث قامت الهيئة بتطوير الإطار الرقابي وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية واسعة النطاق في مجال حوكمة الشركات، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية، مع الاستمرار في متابعة مدى التزام الشركات المعنية بتطبيق متطلبات الحوكمة. • كما صدر القرار الوزاري رقم **(159)** لسنة **2023** بشأن تطوير القدرات المهنية لمراقبي الحسابات، بما ينظم آليات التأهيل والتدريب المستمر وفق معايير التعليم الدولي. وفي إطار دعم تطوير المهنة، قامت وزارة التجارة والصناعة بإبرام اتفاقيات تعاون مع الجهات المهنية ذات الصلة، وتشكيل لجان فنية دائمة لتطوير القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق ومواكبة المستجدات الدولية، وبناء على الاتفاقية تم تدريب عدد **(12)** من مزاولي مهنة مراقبي الحسابات. • وفيما يتعلق بالرقابة والتفتيش، تم منح الضبطية القضائية لعدد من موظفي وزارة التجارة والصناعة المختصين، والاستمرار في تدريبهم بالتعاون مع الجهات المهنية المعنية، بما يعزز فاعلية التفتيش على مراقبي الحسابات والتعامل مع المخالفات وفق الأطر القانونية المعتمدة، تم رصد عدد **(2)** مخالفة بعد التفتيش على مكاتب مراقبين الحسابات المزاولين للمهنة والذي يبلغ عددهم **(113)** مكتب.	وزارة التجارة والصناعة هيئة أسواق المال Capital Markets Authority
6.2	وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية  100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• نفذت وزارة التجارة والصناعة برامج توعوية تستهدف تعزيز الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية، إلى جانب إعداد ونشر محتويات إعلامية تتعلق بتحديث القوانين والإجراءات ذات الصلة، وبثها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي المتاحة للوزارة، بما يسهم في رفع مستوى الوعي المؤسسي وترسيخ الالتزام بالسلوك المهني. • وفي هذا السياق، نفذت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة عددًا من الدورات التدريبية الموجهة لمنتسبي الوزارة، كما واصلت الجمعية الإعلان عن برامجها التدريبية عبر منصاتها الإلكترونية، دعمًا لبناء القدرات المهنية ونشر ثقافة النزاهة في بيئة الأعمال. • كما تضطلع هيئة أسواق المال بدور داعم في تعزيز الممارسات الأخلاقية وترسيخ متطلبات الحوكمة والسلوك المهني لدى الجهات الخاضعة لرقابتها، وذلك من خلال الأطر التنظيمية والتوعوية المعتمدة لديها.	وزارة التجارة والصناعة هيئة أسواق المال Capital Markets Authority

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
6.3	متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• استندت جهود إرساء مبادئ حوكمة الشركات إلى الإطار التشريعي المنظم، حيث نص قانون الشركات على التزام الجهات الرقابية المختصة بإصدار متطلبات الحوكمة المؤسسية للشركات الخاضعة لرقابتها. ووفقًا لذلك، أصدرت كل من هيئة أسواق المال و❖❖بنك الكويت المركزي❖❖ أطرًا شاملة لحوكمة الشركات، تضمنت مبادئ أساسية من بينها بناء هيكل متوازن لمجالس الإدارة، والتحديد السليم للمهام والمسؤوليات، وضمان نزاهة التقارير المالية، وتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية. • وفي هذا السياق، أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار رقم **(75)** لسنة **2023** بشأن تشكيل لجنة مختصة بدراسة مقترحات إزالة معوقات تطوير سوق المال الكويتي، وتقديم المقترحات والآليات المناسبة، بما في ذلك دراسة إمكانية توحيد قواعد حوكمة الشركات بين الجهات الرقابية. كما أصدرت وحدة تنظيم التأمين القرار رقم **(58)** لسنة **2023** بشأن قواعد حوكمة شركات التأمين وإعادة التأمين. • وتواصل هيئة أسواق المال تطبيق متطلبات إدارة المخاطر والحوكمة على الشركات الخاضعة لرقابتها، باعتبارها من الشروط الإلزامية للترخيص ومزاولة أنشطة الأوراق المالية، وذلك وفقًا للائحة التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة في عام **2013**، إلى جانب المتابعة الرقابية المستمرة لمدى الالتزام بهذه المتطلبات. كما أطلقت الهيئة مرحلة التطبيق الإلزامي لنظام الإفصاحات الإلكتروني (XBRL)، بوصفه منصة تقنية متقدمة لإدارة الإفصاحات المالية وغير المالية، بما يعزز مستوى الشفافية ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لدى الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم وأنظمة الاستثمار الجماعي ذات الصلة. • وفي إطار دعم حوكمة الأنشطة الاقتصادية، أطلقت وزارة التجارة والصناعة مشروع نظام الوسيط العقاري الإلكتروني ليشمل مختلف القطاعات العقارية، مع توسيع نطاق الربط الإلكتروني وتفعيل الإشعارات الرقمية، بما يسهم في تعزيز الشفافية، وحصر الصفقات العقارية بدقة، ودعم جهود مكافحة غسل الأموال، إضافة إلى ضمان توثيق المالكين الحقيقيين للعقارات وتعزيز مصداقية العقود من خلال المصادقة الإلكترونية. • وفي سياق استكمال الأطر التنظيمية الداعمة لحوكمة الشركات وتعزيز الشفافية، أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم **(4)** لسنة **2023** بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي، والذي ألزم الشركات بتسجيل بيانات الأشخاص ذوي الملكيات الفعلية في الشركة، ممن لا يرد ذكرهم في السجلات أو العقود أو المستندات الرسمية أو قواعد البيانات المعتمدة لدى الوزارة. ويهدف هذا القرار إلى تطوير وتنظيم بيئة الأعمال، وتعزيز الدور الرقابي للوزارة في التصدي للعمليات المشبوهة، ودعم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة. • وفي نطاق تطبيق متطلبات إدارة المخاطر ألزمت وزارة التجارة والصناعة الشركات ذات أنشطة المجوهرات وسماسرة العقار بوضع وتنفيذ سياسة تقييم المخاطر حيث بلغت نسبة الشركات التي امتثلت (98%).	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry هيئة أسواق المال Capital Markets Authority
6.4	تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• صدر القانون رقم **(2)** لسنة **2023** بتاريخ **2023/1/22** بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم **(31)** لسنة **1970**، بما تضمن تحديد وتنظيم المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في جرائم الفساد، وذلك في إطار تعزيز الإطار القانوني لمساءلة كيانات القطاع الخاص. • وفي هذا السياق، كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) قد أعدّت في عام **2019** مشروع تعديل لبعض أحكام قانون الجزاء رقم **(31)** لسنة **1970**، يتضمن تجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم رشوة الموظف العام الأجنبي، وتمت إحالته إلى مجلس الأمة آنذاك. وتواصل الهيئة متابعة هذا المشروع ضمن الأطر المؤسسية المعتمدة، تمهيدًا لاستكمال الإجراءات التشريعية ذات الصلة ضمن المراحل الاستراتيجية المقبلة.	نزاهة Nazaha

الأولوية رقم 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد

حالة التقدم المحرز: 100%

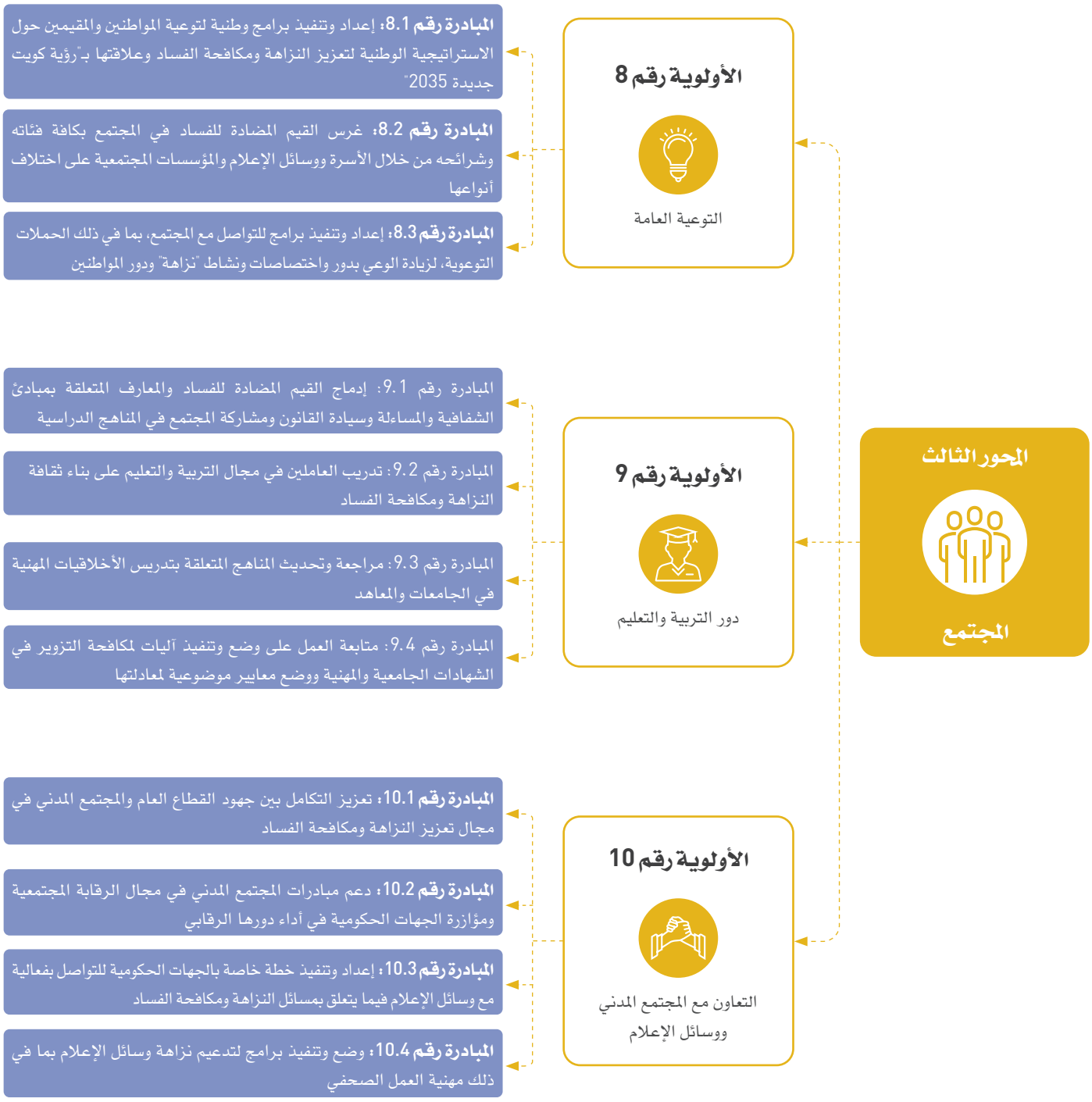
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
7.1	تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص 	• قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بإعداد دراسة شاملة حول أحكام وتدابير حماية المبلّغين الواردة في الاتفاقيات والتشريعات ذات الصلة، تضمنت رصد التحديات العملية المرتبطة بتطبيق تدابير الحماية، ولا سيما ما يتعلق بالجوانب الإدارية والوظيفية في القطاعين العام والخاص، وانتهت بوضع مجموعة من التوصيات الداعمة لتطوير منظومة حماية المبلّغين، إلى جانب إعداد خطة عمل لتنفيذ تلك التوصيات. • وفي هذا الإطار، صدر المرسوم بقانون رقم **(69)** لسنة **2025** بتعديل بعض أحكام القانون رقم **(2)** لسنة **2016** بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ **2025/5/25**، بما عزز الإطار القانوني لتشجيع وحماية المبلّغين عن الفساد، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص. • كما قامت هيئة أسواق المال بتنظيم آلية الإبلاغ عن المخالفات والجرائم وحماية المبلّغين وفقًا لأحكام لائحتها التنفيذية، إلى جانب تحديد الجهة المختصة بتلقي البلاغات، واستكمال ميكنة نموذج البلاغ بما يتيح تقديمه إلكترونيًا عبر الموقع الرسمي للهيئة أو من خلال التطبيق الحكومي «سهل».	Nazaha نزاهة
7.2	مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد 	• تم تعزيز آليات التعاون المؤسسي في مجال مكافحة الفساد من خلال إبرام مذكرات تفاهم لتبادل المعلومات بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وعدد من الجهات ذات الصلة، من بينها وحدة التحريات المالية الكويتية، وذلك بهدف دعم تبادل المعلومات المتعلقة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، وفقًا للأطر القانونية المعتمدة وبما يعزز التكامل بين الجهات الرقابية والقطاع المالي. • كما شمل التعاون تبادل البيانات مع جهات ذات صلة بالقطاع الخاص، من بينها الشركة الكويتية للمقاصة، بما يتيح دعم تطبيق أحكام الكشف عن الذمة المالية ضمن الأطر القانونية المنظمة. • وفي إطار تعزيز النزاهة في أسواق المال، تواصل هيئة أسواق المال تنفيذ خطط التفتيش الميداني الدورية والمفاجئة على الجهات الخاضعة لرقابتها، بما يسهم في دعم العدالة والشفافية والنزاهة في الأنشطة المرتبطة بالقطاع الخاص وسوق المال.	Nazaha نزاهة

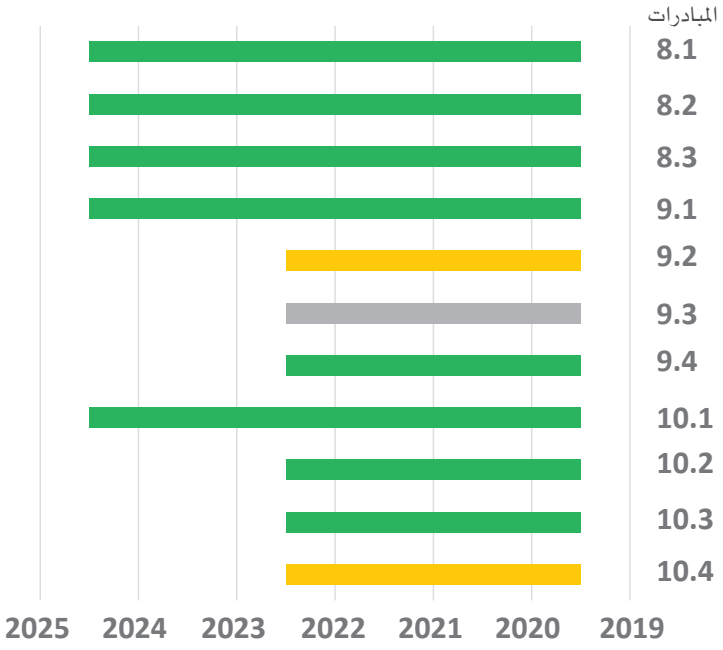
3. المحور الثالث: المجتمع

الهدف الاستراتيجي: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الثالث:





الأولوية رقم 8

التوعية العامة

الأولوية رقم 9

دور التربية والتعليم

الأولوية رقم 10

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة
غير متوافق

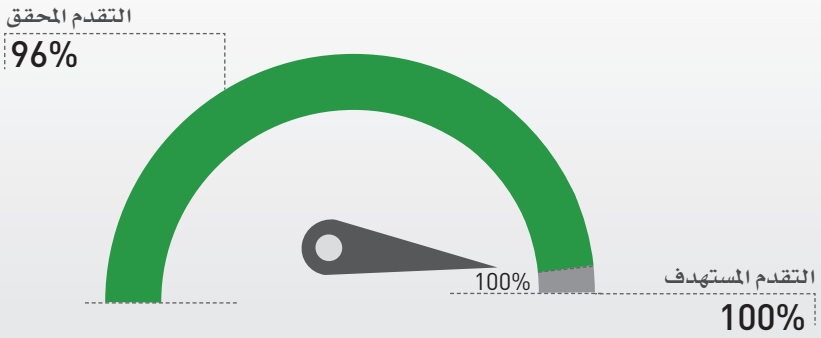
لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الاطلاع على الصفحة 62 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

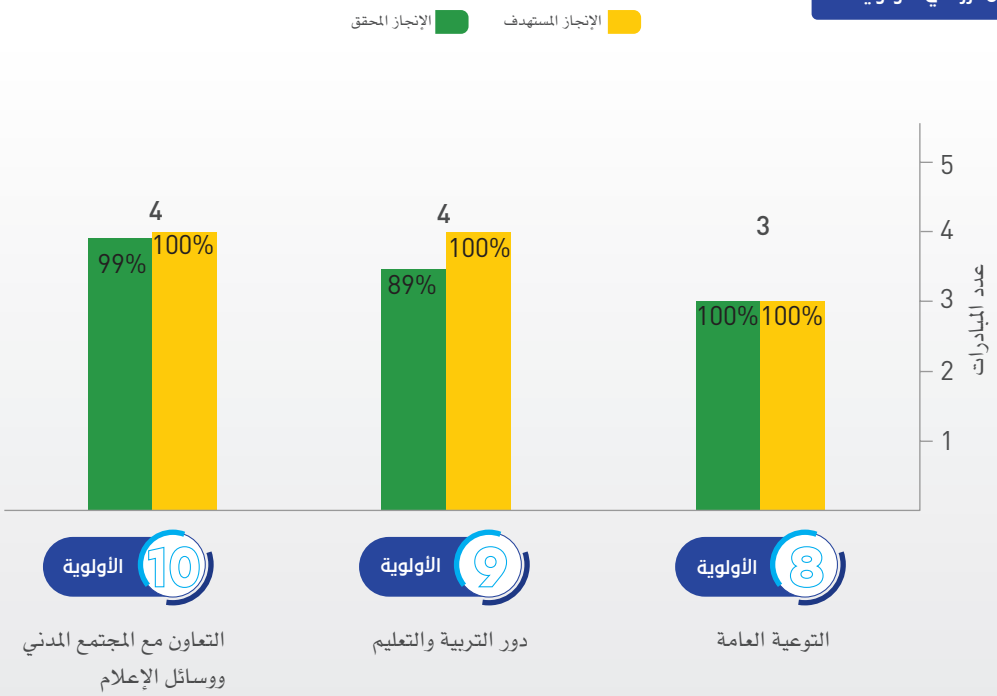
النتائج المتوقعة	النتيجة
المحور الثالث المجتمع	يشارك المجتمع بصورة أكبر في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومكافحة الفساد
الأولوية رقم 8 التوعية العامة	خلق ثقافة واعية وقائمة على ترسيخ قيم النزاهة ومبادئها وأخلاقها بالعمل مع كافة أطياف المجتمع
الأولوية رقم 9 دور التربية والتعليم	تدشين ثقافة النزاهة في أجيال المستقبل
الأولوية رقم 10 التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام	تعزيز عملية الرقابة والكشف عن الفساد من خلال تدشين تعاون وتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والإعلام

ج) لوحة متابعة المحور الثالث

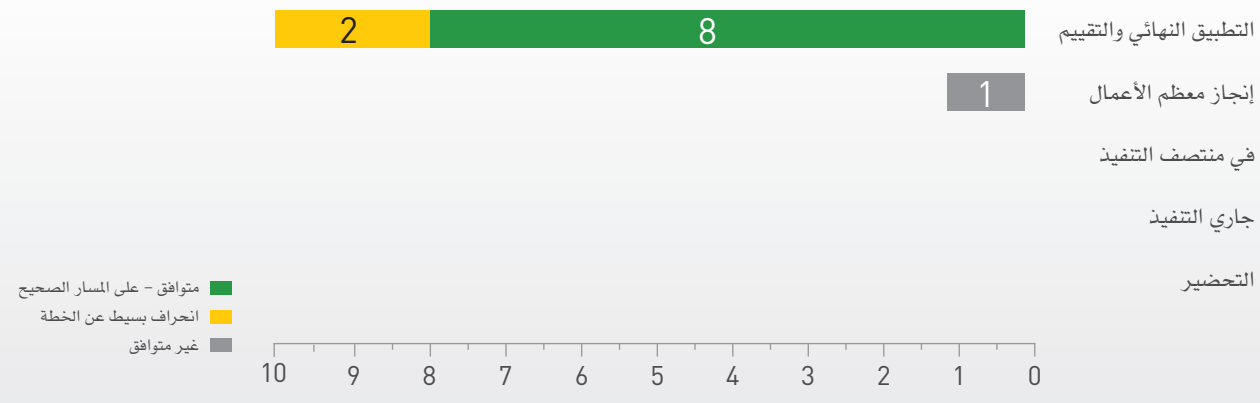
حالة التقدم المحرز في المحور



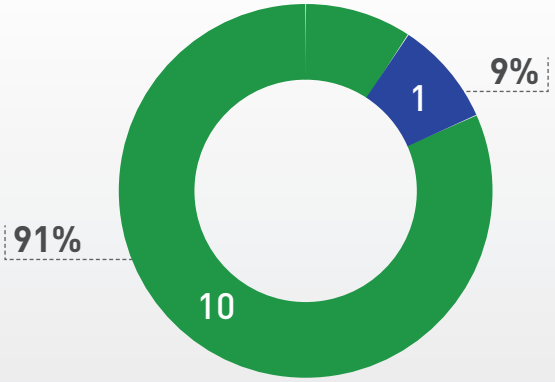
حالة التقدم المحرز في الأولويات



توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقاً لنسبة الإنجاز

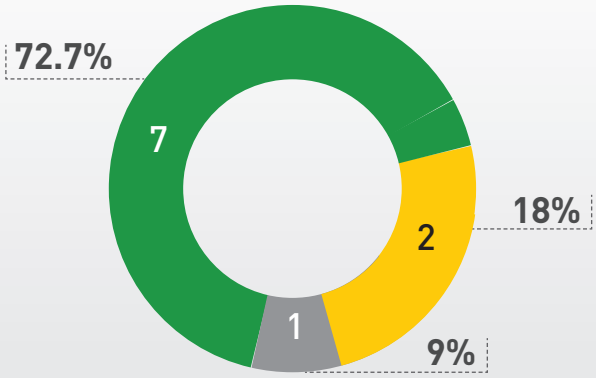


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



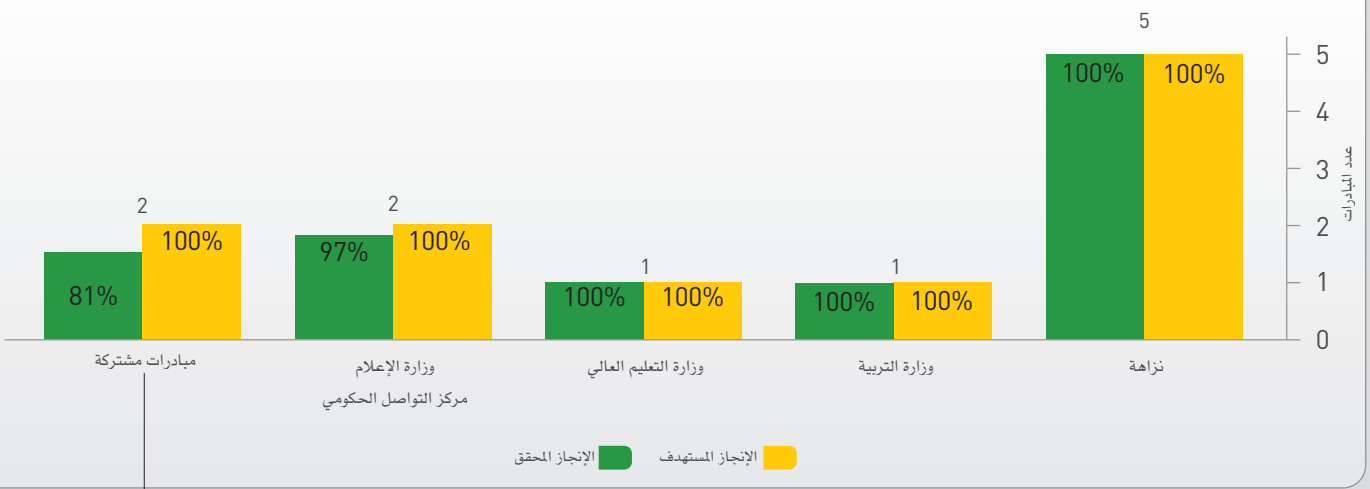
- جاري التنفيذ – التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
- إنجاز معظم الأعمال – التقدّم حتى 75% من خطوات المبادرة
- التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة
- غير متوافق

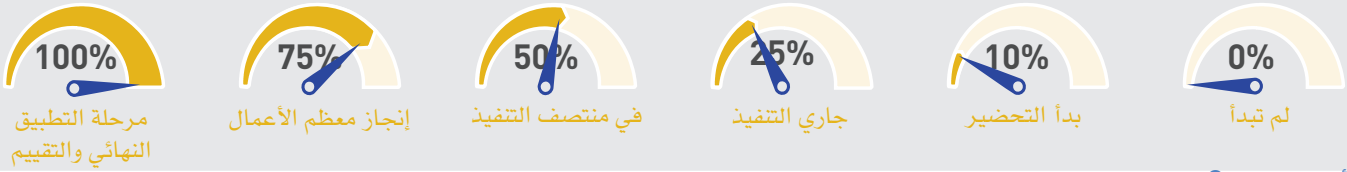
الجهة المنفّذة للمبادرة



*المبادرات المشتركة (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب + جامعة الكويت + الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة + وزارة التربية)

تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 8: التوعية العامة

التقدم المحرز: 100%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
8.1	إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ "رؤية كويت جديدة 2035"  100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تنفيذ برامج وحملات توعوية وطنية عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، بهدف رفع مستوى الوعي بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها برؤية دولة الكويت **2035**، وبمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية. • شملت الجهود التوعوية تصميم وتنفيذ حزمة متنوعة من البرامج والمحتويات التثقيفية التي ركزت على ترسيخ مفاهيم النزاهة والشفافية ومدونات السلوك الوظيفي، وتعزيز الوعي بسبل الوقاية من الفساد وآثاره على التنمية المستدامة، كما سعت إلى إبراز دور الجهات الحكومية والمجتمع في دعم قيم النزاهة والمساءلة بما يسهم في ترسيخ السلوك الإيجابي وخدمة الصالح العام، وقد نُفذت هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع وزارة الإعلام ومركز التواصل الحكومي ووزارة التربية ووزارة الشؤون الإسلامية، بهدف توسيع نطاق انتشار الرسائل التوعوية لتشمل أكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع. • وفي هذا السياق، استمرت الهيئة في إنتاج وبث برنامج «بودكاست نزاهة» بوصفه إحدى الأدوات التوعوية الحديثة، حيث تناول البرنامج مجموعة من القضايا القانونية والاقتصادية والإعلامية الوقائية المرتبطة بالحوكمة وتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، من خلال استضافة مختصين وأكاديميين في حلقات تثقيفية وتوعوية، بما يسهم في توسيع نطاق الوصول للفئات المستهدفة وتعزيز الوعي المجتمعي. • كما شملت المبادرة تنفيذ محاضرات وندوات وورش عمل توعوية موجهة لمختلف فئات المجتمع، إلى جانب إطلاق حملات إعلامية موسعة. وفي إطار قياس مستوى الوعي المجتمعي، أطلقت «نزاهة» الاستبيان الوطني الثاني خلال السنة المالية **2023-2024** لقياس مستوى وعي المواطنين والمقيمين بالاستراتيجية الوطنية وعلاقتها برؤية دولة الكويت **2035**، وأظهرت نتائجه ارتفاع نسبة الجمهور الذين أفادوا بفهمهم للاستراتيجية وعلاقتها بالرؤية من 21% في عام **2022** إلى 24% في عام **2024**. وتُعد نتائج هذا الاستبيان أحد المدخلات الداعمة لتطوير وتوجيه برامج التوعية في الاستراتيجية القادمة، من خلال التركيز على تعميق الفهم المجتمعي بمضامين الاستراتيجية وتعزيز فاعلية أدوات الاتصال والتوعية بما يحقق أثرًا مستدامًا.	نزاهة Nazaha
8.2	غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الاعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها  100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• استمرت الجهود الوطنية في ترسيخ القيم الأخلاقية وتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية والعدالة في المجتمع عبر تنفيذ حملات توعوية ومشاريع مستدامة تستهدف إحداث تغيير إيجابي في السلوك المجتمعي، ومن أبرز هذه المبادرات مشروع «بانكي» بالتعاون مع وزارة التربية، ومشروع «أداء» بالشراكة مع الجهات الحكومية، حيث نُفذت الأنشطة عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ومنصات التواصل الاجتماعي، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية، بما يعزز ترسيخ ثقافة النزاهة والسلوك المجتمعي الإيجابي. • وفي هذا الإطار، جرى توظيف أدوات قياس الرأي العام، بما في ذلك الاستبيانات الوطنية، لرصد مستوى الوعي المجتمعي بمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد وقياس تطور الإدراك العام تجاه هذه القيم، والاستفادة من نتائجها في تطوير الرسائل الإعلامية والبرامج التوعوية وتوجيهها بما يعزز أثرها ويخدم أهداف الاستراتيجية الوطنية. • حيث تم تنفيذ الاستبيان الوطني الثاني لقياس مستوى الوعي المجتمعي بالقيم المضادة للفساد وقياس أثر المعرفة بهذه القيم على السلوكيات الفردية، حيث أظهرت نتائجه ارتفاع نسبة الجمهور الذين أفادوا بتغيير سلوكياتهم بعد معرفتهم بالقيم المضادة للفساد **من 60% في عام 2022 إلى 78% في عام 2024. كما بيّنت النتائج أن مستوى وعي الجمهور بمفهوم الفساد وتدابير مكافحته والقيم المضادة له بلغ 52%**، وهي ذات النسبة المسجلة في الاستبيان الوطني الأول، بما يعكس أهمية الاستمرار في تطوير الرسائل التوعوية وتعميق الفهم المجتمعي بهذه المفاهيم ضمن توجهات الاستراتيجية القادمة.	نزاهة Nazaha

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
8.3	إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين 	• استمرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في تنفيذ برامج تواصل مجتمعي وحملات توعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، بهدف تعزيز الوعي باختصاصات الهيئة ودورها، ودور المواطنين في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. • كما تم استخدام أدوات قياس الرأي العام، بما في ذلك **الاستبيان الوطني الثاني**، لقياس مستوى وعي المشاركين بدور واختصاصات الهيئة وتطور إدراكهم لمسؤولياتهم المجتمعية، حيث أظهرت نتائج الاستبيان ارتفاع نسبة المشاركين الذين أفادوا بوعيهم بدور «نزاهة» واختصاصاتها **من 61% في عام 2022 إلى 70% في عام 2024**. وتُعد هذه النتائج من المدخلات الداعمة لتطوير الرسائل التوعوية وتحسين آليات التواصل مع المجتمع ضمن توجهات الاستراتيجية القادمة.	Nazaha نزاهـــة

الأولوية رقم 9: دور التربية والتعليم

التقدم المحرز: 89%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
9.1	إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية 	• قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بإعداد وثيقة لإدماج القيم والمبادئ الأساسية المرتبطة بالنزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في المناهج الدراسية، وتمت مراجعتها واعتمادها بالتنسيق مع وزارة التربية، بما يسهم في تعزيز هذه القيم ضمن العملية التعليمية. • وفي هذا الإطار، قامت وزارة التربية بتحديث وتطوير المناهج الدراسية، بما أسهم في تضمين القيم والمعارف المرتبطة بالنزاهة والسلوك القويم ضمن المحتوى التعليمي، حيث جرى تطبيق هذه المفاهيم على نطاق واسع في المدارس الحكومية، وبلغ عدد المدارس المشمولة **(896)** مدرسة على مستوى دولة الكويت. • كما تستمر الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في تنفيذ مشروع «**BANKEE**» بالتعاون مع بنك الكويت الوطني وبالتنسيق مع وزارة التربية، وهو مشروع يُنفذ لمدة ثلاث سنوات، ويُعد من المبادرات الرائدة في دولة الكويت لدعمه ومساندته لمناهج التعليم الأساسية. ويهدف المشروع إلى نشر المعرفة الاقتصادية والمالية لدى الطلبة، وغرس القيم والمفاهيم المرتبطة بالنزاهة والشفافية، ورفع مستوى الوعي بأفضل الممارسات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز الثقافة المالية والسلوكية لدى الطلبة بصورة مستدامة. وقد جرى تطبيق المشروع على عدد **(102)** مدرسة، **وبلغ عدد المستفيدين منه (47,740) طالبًا و (10,043) معلم ومعلمة خلال العام الدراسي 2026/2025**.	وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION
9.2	تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد 	• أسهمت الجهات التعليمية المختلفة في تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد لدى العاملين في قطاع التربية والتعليم، وذلك وفق مراحل التقييم المعتمدة في التقرير. • ففي هذا الإطار، قامت **الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب** بتنفيذ المبادرة بنسبة 100% (مرحلة التطبيق النهائي والتقييم)، من خلال وضع آلية تحفيزية لأعضاء هيئة التدريس لاجتياز الدورات التدريبية ذات الصلة، وربطها بتقارير الأداء السنوي. • كما نفذت **الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة** أعمال المبادرة بنسبة 100% (مرحلة التطبيق النهائي والتقييم)، وذلك في إطار دعم تنفيذ البرامج التدريبية المعنية ببناء ثقافة النزاهة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. • ومن جانبها، نفذت **جامعة الكويت** المبادرة بنسبة (100%) مرحلة التطبيق النهائي والتقييم)، حيث أطلقت برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مجال التربية والتعليم من خلال مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية، بوصفه المرجع الرسمي للتدريب على النزاهة في الجامعة. وقد شملت البرامج تدريب الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، وبلغ عدد من أتموا البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد وثقافة النزاهة **(705)** أكاديميين من إجمالي **(1695)** بنسبة مشاركة بلغت 42%، وأفاد نحو 97% من المشاركين بفعالية التدريب. • كما استمرت الجامعة خلال العام الأكاديمي **2024/2023** في تنفيذ برامج تدريبية إضافية، حيث بلغ عدد المستفيدين **(40)** أكاديميًا من إجمالي **(1691)**، وأفاد 95% منهم بفعالية البرامج التدريبية. • وفي السياق ذاته، نفذت وزارة التربية المبادرة بنسبة 100% (مرحلة التطبيق النهائي والتقييم)، من خلال إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للفئات التدريسية والإدارية والإشرافية خلال العام الدراسي **2025/2024**، هدفت إلى تعزيز مفاهيم النزاهة والحد من الأنشطة المرتبطة بالفساد ورفع مستوى الوعي بالقوانين ذات الصلة.	جامعة الكويت KUWAIT UNIVERSITY وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
9.3	مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد  إنجاز معظم الأعمال	• قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بإعداد تقرير حول أفضل الممارسات الدولية لاستحداث شهادة متخصصة في **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد** في دولة الكويت، بهدف دعم الجهات التعليمية في تطوير أو استحداث تخصصات وبرامج أكاديمية ومهنية في هذا المجال داخل الجامعات والمعاهد. • وانصبّ تنفيذ المبادرة خلال فترة الاستراتيجية على دراسة وتقييم أفضل السبل الأكاديمية لإدراج مفاهيم **الحوكمة الرشيدة** ضمن منظومة التعليم العالي، سواء من خلال تطوير المناهج القائمة أو بحث إمكانية استحداث برامج وتخصصات أكاديمية متخصصة، وذلك بما يتوافق مع الأطر التنظيمية ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي واحتياجات سوق العمل. • وفي هذا الإطار، **حققت الجهات التعليمية المعنية تقدمًا في إدماج مفاهيم الأخلاقيات المهنية والنزاهة ضمن مناهجها الدراسية**، حيث شمل ذلك تعميم تدريس هذه المفاهيم في المعاهد والكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتحديث المناهج ذات الصلة في **جامعة الكويت** وتضمين مقررات متخصصة بالأخلاقيات المهنية، إلى جانب قيام **بعض الجامعات الخاصة** بدراسة تطوير برامج أكاديمية ومهنية في مجال الحوكمة الرشيدة. كما تم تزويد الجهات التعليمية بمراجع ودراسات متخصصة داعمة للاستفادة منها عند التخطيط لتطوير البرامج أو إطلاق تخصصات الحوكمة الرشيدة في المراحل اللاحقة.	جامعة الكويت KUWAIT UNIVERSITY الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
9.4	متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• أصدرت وزارة التعليم العالي لائحة معادلة الشهادات العلمية بموجب القرار الوزاري رقم **(17)** لسنة **2019** الصادر في فبراير **2019**، لتكون المرجع التنظيمي لمعادلة الشهادات العلمية، كما اعتمدت الوزارة في يوليو 2021 آلية متخصصة لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية، يتم تقييم تطبيقها بشكل دوري. • وقد أسهم تطبيق هذه الآلية في الحد من حالات التزوير في الشهادات العلمية، حيث انخفض عدد الحالات المسجلة من **(28)** حالة في عام **2019** إلى **(2)** حالة في عام **2025**، بما يعكس أثر الإجراءات التنظيمية المعتمدة في تعزيز نزاهة المؤهلات العلمية. • وفي مجال رقمنة الخدمات، تم تفعيل خدمة معادلة الشهادات العلمية في تطبيق "سهل" كما تم تطوير أنظمة المعادلات لطلب صحة البيانات عن طريق المكاتب الثقافية لدى سفارات دولة الكويت بالتعاون مع شركة Quadrabay Verification Services بهدف تعزيز وشفافية وصحة البيانات ومنع التزوير في المعادلات العلمية.	وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION KUWAIT

الأولوية رقم 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

التقدم المحرز: 97%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
10.1	تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بإعداد آلية موحدة للتنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في **نوفمبر 2020**، بما يهدف إلى تنظيم أطر الشراكة وتعزيز تكامل الجهود في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. • وتتولى الجهة المختصة في «نزاهة» الإشراف على تنفيذ هذه الآلية بالتنسيق المستمر مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك في إطار اختصاصات الهيئة المنصوص عليها في قانون إنشائها وذلك من خلال وحدة تنظيمية مخصصة لهذا الغرض، وبما يدعم استدامة التعاون المؤسسي وتفعيل دور المجتمع المدني كشريك في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية.	Nazaha نزاهة

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
10.2	دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي 	• بالتنسيق قدمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» الدعم لعدد من مبادرات مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية منذ إطلاق آلية التنسيق والتعاون، حيث بلغ عدد المبادرات المدعومة **(38) مبادرة**. وتركزت هذه المبادرات على مجالات تعزيز النزاهة والشفافية، وتمكين فئات المجتمع المختلفة، ولاسيما الشباب والطلبة، من الإسهام في دعم الرقابة المجتمعية، ونشر الوعي بمخاطر الفساد والجرائم المالية، وتعزيز النزاهة في المجالات العامة ذات الصلة، وذلك بما يسهم في مؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي وفق الأطر المعتمدة.	Nazaha نزاهة
10.3	إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد 	• استمر التعاون والتنسيق بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ووزارة الإعلام في تنفيذ الحملات التوعوية عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، بهدف رفع الوعي بدور واختصاصات وأنشطة الهيئة، والتعريف بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها برؤية دولة الكويت 2035، إلى جانب التوعية بالقيم المضادة للفساد، وذلك تفعيلًا لبنود مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين بتاريخ **2018/3/29**. • وشمل هذا التعاون تنسيق الرسائل الإعلامية، وإعداد وبث برامج ومقابلات إعلامية توعوية، ونشر التقارير والمواد التوعوية الصادرة عن الهيئة، إلى جانب التغطية الإعلامية لأنشطتها وفعالياتها، فضلًا عن التعاون في مجال التدريب وبناء قدرات موظفي الهيئة في الجوانب الإعلامية ومهارات التواصل مع الجمهور. • ويُذكر في هذا السياق أن مركز التواصل الحكومي بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، المنشأ بموجب القرار رقم **(1281)** لسنة **2019** ، يهدف إلى تطوير نظام فاعل للتواصل الإعلامي الحكومي، ورفع كفاءة وسرعة الاستجابة الإعلامية، واعتماد الإطار العام للخطاب الحكومي وتوحيد الرسالة الإعلامية للجهات الحكومية. وفي هذا الإطار، قام المركز بقياس مدى التزام الجهات الحكومية بتنفيذ آلية توحيد الخطاب الإعلامي الحكومي الموحدة، حيث بلغ عدد الجهات الملتزمة **(33)** جهة حكومية من أصل **(72)** جهة حكومية.	وزارة الإعلام مركز التواصل الحكومي CENTER FOR GOVERNMENT COMMUNICATION
10.4	وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الاعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي 	• عُقدت ورش عمل ولقاءات تخصصية بالتعاون بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ووزارة الإعلام، استهدفت الإعلاميين والصحفيين، وركزت على رفع مستوى الوعي بقضايا النزاهة ومكافحة الفساد، وتسليط الضوء على دور الإعلام المهني والصحافة الاستقصائية في تناول هذه القضايا، إلى جانب مناقشة الضوابط المهنية والأخلاقية المرتبطة بالتغطية الإعلامية ذات الصلة. • وفي سياق متصل، أعدّت «نزاهة» دراسة تتعلق بإمكانية إطلاق جائزة سنوية للعمل الصحفي المتميز في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، على أن يُنظر في هذا المشروع ضمن خطط الاستراتيجية القادمة، بما يهدف إلى تشجيع الإعلاميين على تبني الممارسات المهنية المسؤولة، وتعزيز جودة المحتوى الإعلامي المتعلق بقضايا النزاهة والشفافية، ودعم دور الإعلام كشريك توعوي في المجتمع.	وزارة الإعلام

Bankee

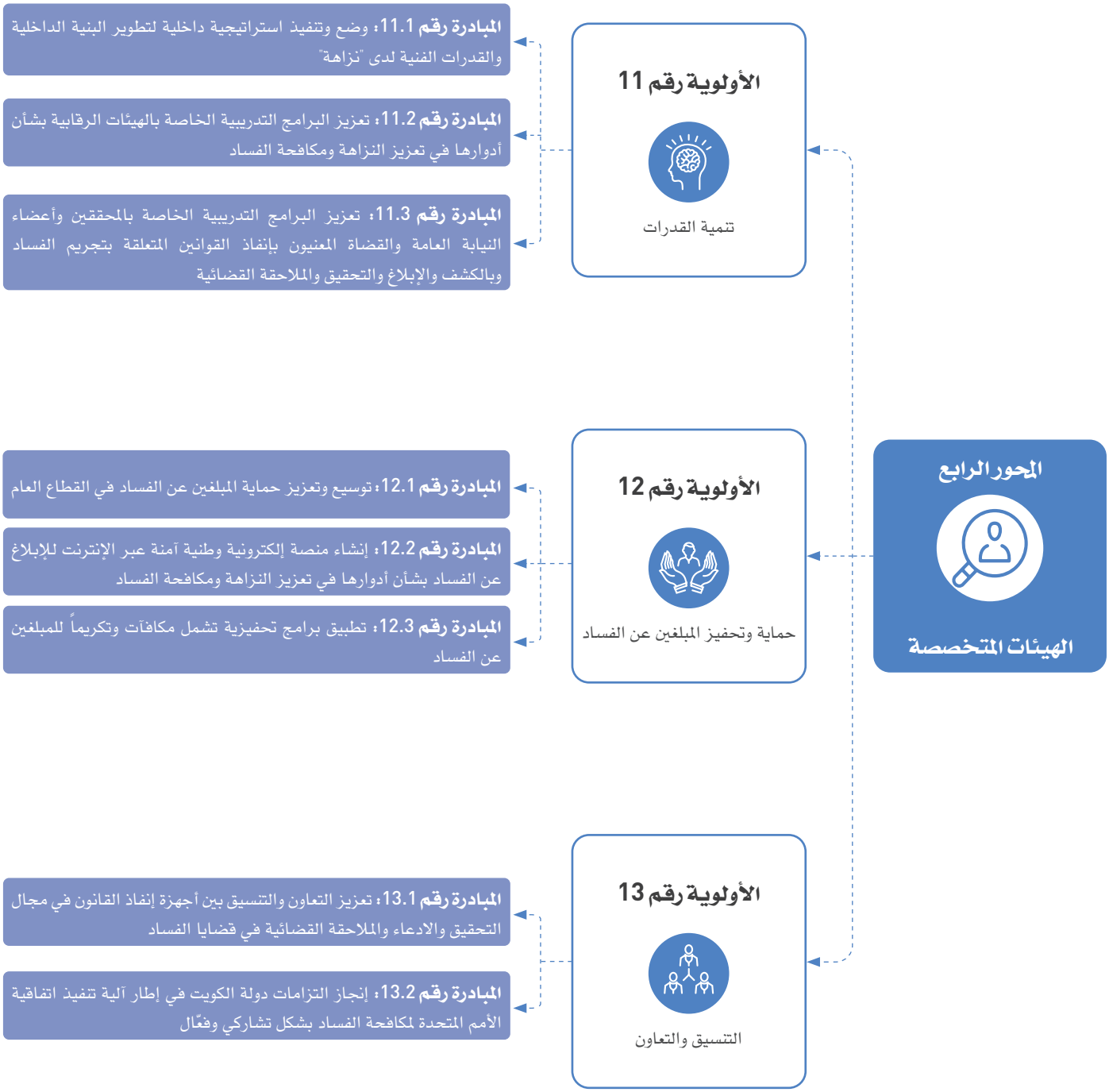


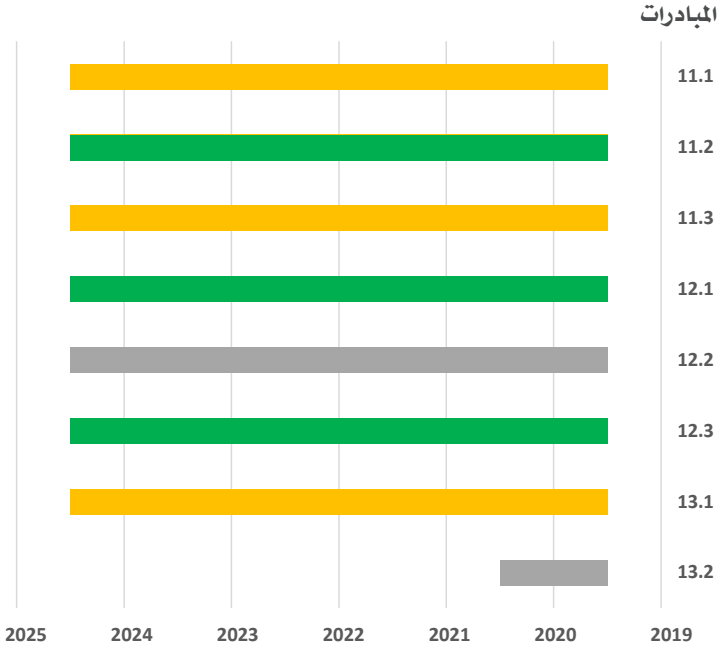
4. المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

الهدف الاستراتيجي: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الرابع:





الأولوية رقم 11

تنمية القدرات

الأولوية رقم 12

حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

الأولوية رقم 13

التنسيق والتعاون

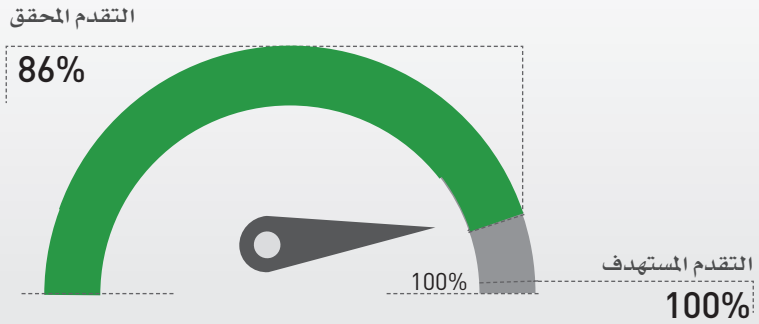
ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

النتائج المتوقعة	النتيجة
المحور الرابع: الهيئات المتخصصة	بناء القدرات المتخصصة للهيئات التي تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية.
الأولوية رقم 11 تنمية القدرات	تعزيز قدرات الهيئات الرقابية لضمان الإنفاذ الناجح لقوانين مكافحة الفساد والفعالية في المحاكمة القانونية وضبط ومصادرة الأموال والممتلكات المرتبطة بقضايا الفساد.
الأولوية رقم 12 حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد	تفعيل حماية المبلغين والإبلاغ عن جرائم الفساد والتحقق منها، وتعزيز تحديد المشتبه بهم والتحقيق معهم ومساءلتهم.
الأولوية رقم 13 التنسيق والتعاون	تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة في الكويت بغرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والقوانين والقواعد ذات الصلة.

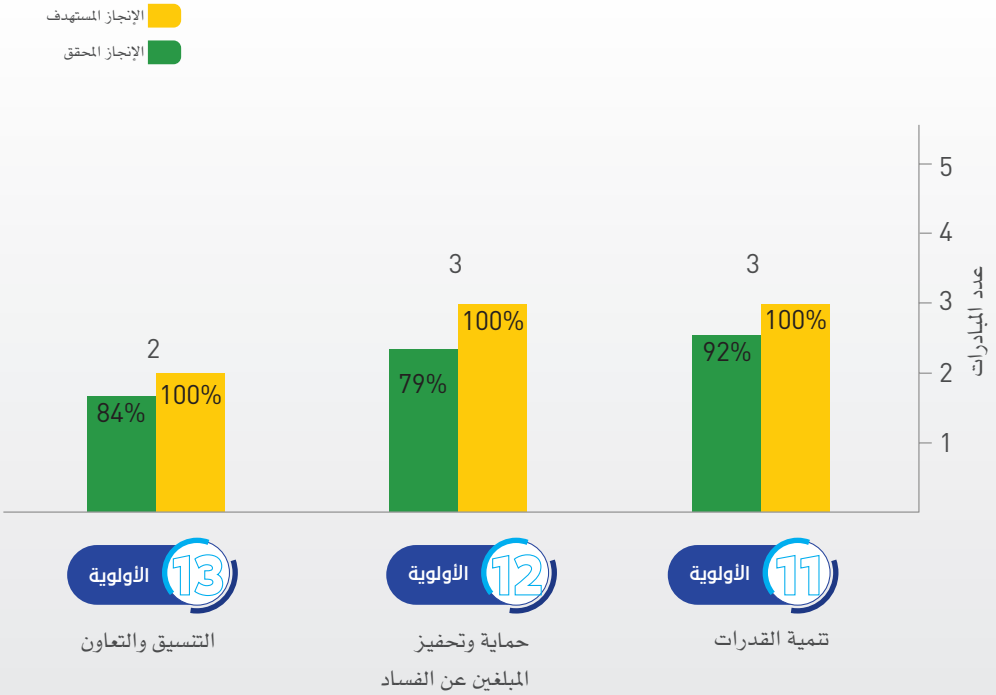
متوافق - على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة
غير متوافق

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الاطلاع على الصفحة 70 من التقرير

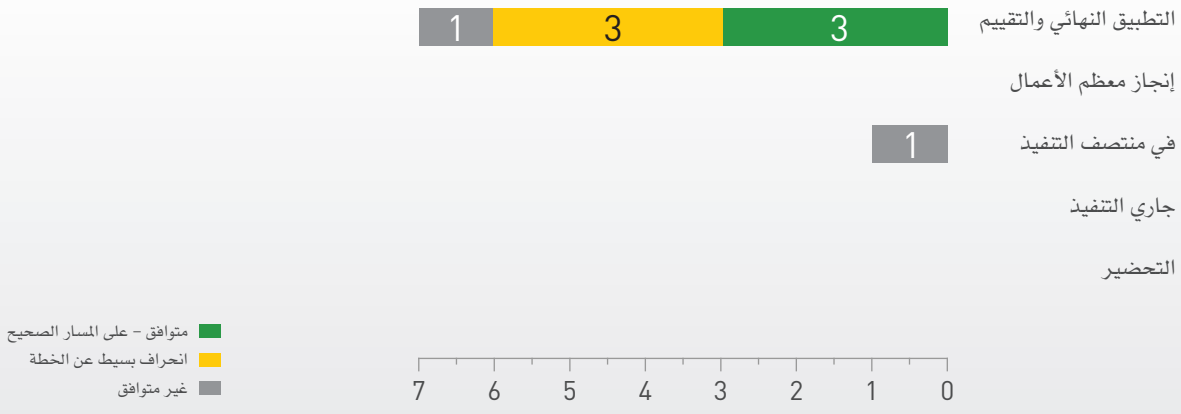
حالة التقدم المحرز في المحور



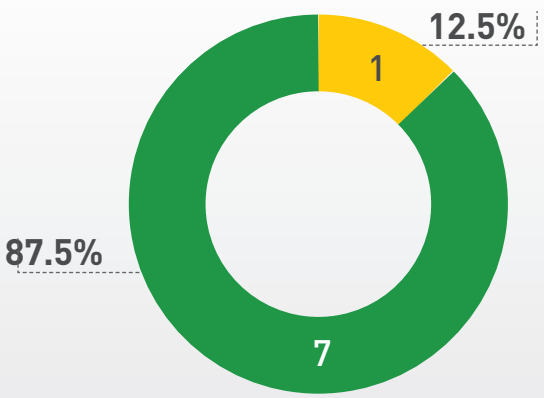
حالة التقدم المحرز في الأولويات



توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقاً لنسبة الإنجاز

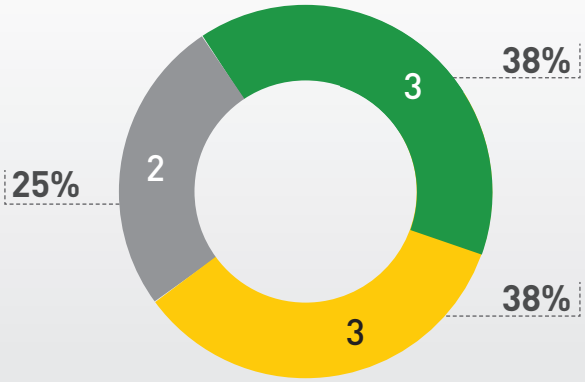


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



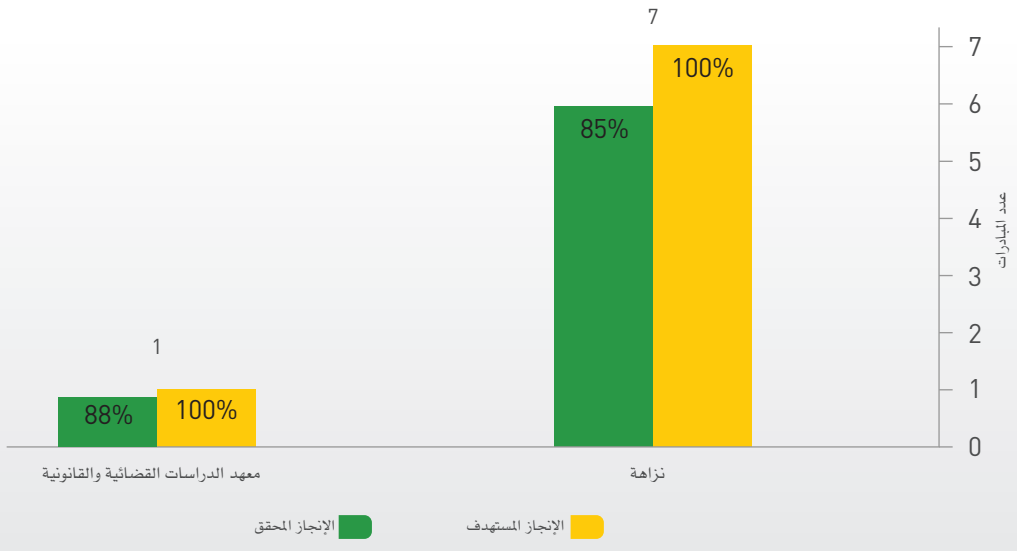
جاري التنفيذ – التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
إنجاز معظم الأعمال – التقدّم حتى 75% من خطوات المبادرة
التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



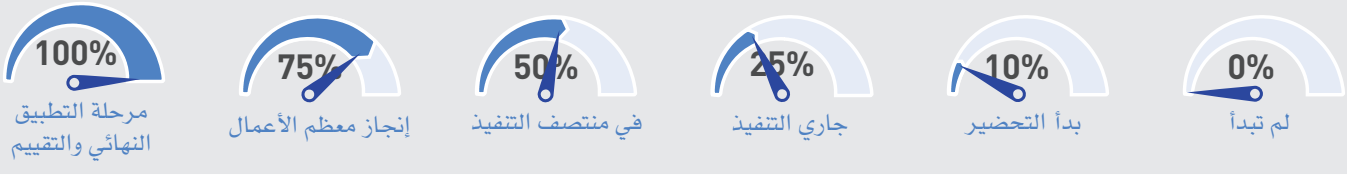
متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة
غير متوافق

الجهة المنفّذة للمبادرات



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 11: تنمية القدرات

حالة التقدم المحرز: 92%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
11.1	وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى «نزاهة»  	• أعدّت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» استراتيجيتها الداخلية، التي تضمنت رؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها الاستراتيجية، واشتملت على **(45)** مبادرة موزعة على **(6)** أهداف استراتيجية، وتم إطلاقها في أبريل **2019**، بما يدعم تطوير البنية المؤسسية وتعزيز القدرات الفنية للهيئة ،إضافة إلى دعم تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. • وخلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، واصلت «نزاهة» العمل على تنفيذ مبادراتها الداخلية، حيث شمل ذلك تكييف نموذج الحوكمة والنظام التشغيلي بما يتوافق مع اختصاصات الهيئة، واعتماد القواعد والإجراءات التشغيلية ذات الصلة، إلى جانب اعتماد خطة تواصل داخلية لتعزيز وعي الموظفين بالاستراتيجية وأهدافها. • كما شملت الجهود إعداد واعتماد مشروع لتطوير نظام إدارة الأداء لموظفي الهيئة، وإعداد الإطار المرجعي لبرنامج تدريبي وطني يعنى بتعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد، إضافة إلى تنفيذ برامج توعوية داخلية بمدونات السلوك الوظيفي لموظفي «نزاهة». وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع آلية للتبليغ الداخلي في الجهات الحكومية ورفعه إلى ديوان الخدمة المدنية تمهيدًا لاعتماده وتعميمه وفق الأطر المعتمدة. •	Nazaha نزاهة
11.2	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة  	• قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بإعداد وتنفيذ الخطة والإطار المرجعي لبناء القدرات ضمن برنامج **نزاهة الوطني المتكامل لمكافحة الفساد**، باعتباره أحد المسارات الداعمة لمنظومة النزاهة الوطنية، وبما يركّز على تمكين الجهات الحكومية والهيئات الرقابية من أداء أدوارها في مجالات الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية. • وفي هذا الإطار، نفذت «نزاهة» برامج تدريبية وتوعوية متخصصة للجهات الحكومية، تناولت مفاهيم مكافحة الفساد، وأطر الحوكمة، وتعارض المصالح، وحماية المبلغين، إلى جانب الإطارين القانوني المحلي والدولي، بما أسهم في رفع مستوى الوعي المؤسسي وبناء القدرات الفنية لدى العاملين في الجهات المعنية. • وتندرج هذه الجهود ضمن نهج تدريبي مستدام تتبناه الهيئة، يهدف إلى تعزيز الجاهزية المؤسسية، وتوحيد المفاهيم والممارسات المرتبطة بالنزاهة ومكافحة الفساد، ودعم التكامل بين الجهات الحكومية ضمن منظومة النزاهة الوطنية، تمهيدًا للتوسع في نطاق البرامج التدريبية خلال المراحل الاستراتيجية المقبلة.	Nazaha نزاهة

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
11.3	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• يتولى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تستهدف أعضاء النيابة العامة، وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع، والإدارة العامة للتحقيقات، إلى جانب دعم وتنمية الخبرات العملية للقضاة، بما يسهم في رفع مستوى الأداء القضائي وتعزيز الممارسة التطبيقية في مجالات إنفاذ القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد. • ويولي المعهد أهمية خاصة لبرامج التدريب المستمر والتخصصي، حيث يعقد دورات متقدمة بالتعاون مع جهات محلية وإقليمية ودولية، بهدف تطوير المعارف والمهارات المهنية في مختلف الفروع القانونية والقضائية ذات الصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق، حصل المعهد على شهادة الجودة الإدارية العالمية **(ISO 9001:2015)** في مجالات تدريب وتأهيل أعضاء السلطة القضائية وأعوانها وتكوين المدربين وتنمية البحث العلمي القضائي والقانوني. • وخلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية، قام المعهد بتعميم مدونة قواعد السلوك القضائي على جميع وكلاء وقضاة المحكمة الكلية وأعضاء النيابة العامة، ونفّذ برامج تدريبية متخصصة لتعزيز الالتزام بأحكامها. كما نفذ المعهد، خلال السنة المالية **2025/2024**، مجموعة من البرامج التدريبية المعنية بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم، شملت فئات مختلفة من الباحثين القانونيين وأعضاء النيابة العامة والقضاة. • وتناولت هذه البرامج موضوعات متقدمة من بينها دور الأجهزة الوطنية في حماية حقوق الإنسان، وجرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ونظم الإحالة الوطنية وفق مواثيق الأمم المتحدة والتشريعات الوطنية، إضافة إلى برامج متخصصة حول قانون حماية المال العام، والضبطية القضائية، وجرائم التزوير في المحررات الرسمية والرشوة. • وتعكس هذه الجهود التزام المعهد بدعم منظومة العدالة وتعزيز كفاءة الجهات المعنية بإنفاذ القوانين، بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز فعالية الاستجابة القضائية لجرائم الفساد ضمن الإطار الوطني لمكافحة الفساد.	

الأولوية رقم 12: حماية المبلغين عن الفساد

حالة التقدم المحرز: 79%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
12.1	توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بتقييم المخاطر المرتبطة بعملية الإبلاغ عن الفساد في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال حصر وتحديد أنواع البلاغات، ومراجعة الإجراءات المعمول بها، وتحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بآليات الإبلاغ والحماية، بهدف تعزيز منظومة حماية المبلغين العاملين في القطاع العام. • وعلى الصعيد التشريعي، صدر مرسوم بقانون رقم **(69)** لسنة **2025** بتعديل بعض أحكام القانون رقم **(2)** لسنة **2016** بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ **2025/5/25**، بما عزز الإطار القانوني المنظم لحماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام. • واستكمالًا لهذا الإطار، أعدّت «نزاهة» واعتمدت الدليل الإجرائي لقطاع الكشف عن الفساد في يوليو 2025، والذي تضمن تنظيم إجراءات وضوابط طلب الحماية للمبلغين أو من في حكمهم، وبيان أنواع الحماية المقررة، سواء كانت حماية إدارية أو شخصية أو قانونية، بما يوفّر إطارًا إجرائيًا واضحًا يدعم تطبيق أحكام القانون ويعزز الثقة بآليات الإبلاغ.	Nazaha نزاهة
12.2	إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن الفساد  في منتصف التنفيذ	• أنهت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إعداد خطة خارطة الطريق للتحول الرقمي للهيئة، والتي تتضمن ضمن مخرجاتها مشروع إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الإنترنت مخصصة لتلقي البلاغات عن الفساد، وذلك في إطار تطوير البنية الرقمية وتعزيز كفاءة وموثوقية قنوات الإبلاغ، على أن يُستكمل العمل على تنفيذ هذا المشروع ضمن توجهات الاستراتيجية الوطنية القادمة. • وإلى حين استكمال متطلبات تنفيذ المنصة الإلكترونية، اعتمدت «نزاهة» آلية منظمة لتلقي الشكاوى والبلاغات عبر البريد الإلكتروني، وذلك وفقًا لأحكام الدليل الإجرائي الخاص بقطاع الكشف عن الفساد المعتمد في يوليو **2025**، بما يضمن استمرارية استقبال البلاغات وتوفير إطار إجرائي واضح وآمن للتعامل معها.	Nazaha نزاهة

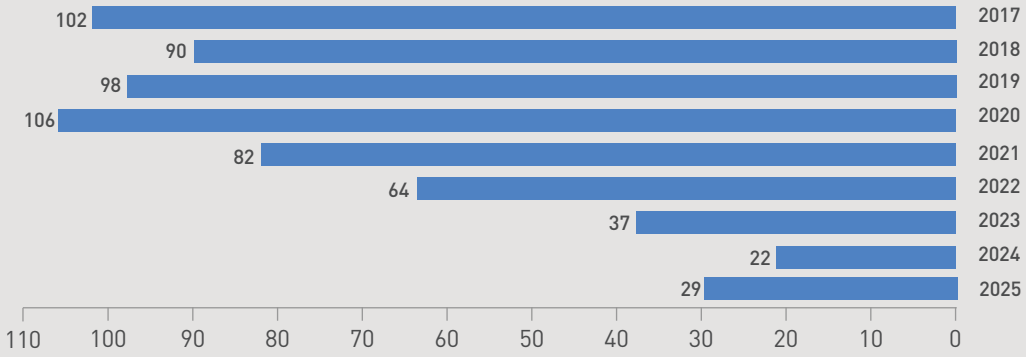
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
12.3	تطبيق برامج تحفيزية تشمل مكافآت وتكريم للمبلغين عن الفساد 	• اعتمدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» الدليل الإجرائي المحدث الخاص بقطاع الكشف عن الفساد في يوليو **2025**، والذي تضمن ضمن أحكامه القواعد المنظمة لمنح المبلغين أو من في حكمهم المكافآت المالية المقررة مقابل الإبلاغ عن جرائم الفساد، وذلك بما يكفل سلامة الإجراءات وحماية حقوق المبلغين. • وفي إطار تفعيل الأحكام المنصوص عليها في قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم **(2)** لسنة **2016**، ولا سيما المادة **(43)** منه، قامت «نزاهة» بتكريم أحد المبلغين عن جرائم الفساد في عام 2021. كما أعدّت الهيئة واعتمدت في عام **2023** آلية مستحدثة لمكافأة المبلغين ماديًا ومعنويًا، تراعي متطلبات السرية والحماية عند منح المكافأة، وتم تفعيل هذه الآلية بمنح أحد المبلغين مكافأة مالية وحافزًا معنويًا خلال العام ذاته، ليبلغ بذلك عدد المستفيدين من المكافآت المقررة وفقًا لأحكام القانون منذ عام **2020** وحتى تاريخه عدد **(2)** مبلغين. • وتواصل «نزاهة» جهودها التوعوية للتعريف بآليات تحفيز وتكريم المبلغين عن الفساد من خلال حملاتها الإعلامية وبرامجها التثقيفية، بما يعزز الثقة بمنظومة الإبلاغ ويشجع على الإسهام المجتمعي في دعم جهود مكافحة الفساد.	Nazaha نزاهة

الأولوية رقم 13: التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة

حالة التقدم المحرز: 84%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
13.1	تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والادعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد 	• مازال استمر التعاون والتنسيق المؤسسي بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» وجهة التحقيق الأصيلة (النيابة العامة) بشأن البلاغات المتعلقة بقضايا الفساد المحالة إليها، وذلك وفقًا لأحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والوقائع اللاحقة له، وفي إطار تكامل الاختصاصات بين جهات إنفاذ القانون، بما يضمن فاعلية إجراءات التحقيق والادعاء والملاحقة القضائية. • وعلى الصعيد التشريعي، صدر مرسوم بقانون رقم **(69)** لسنة **2025** بتعديل بعض أحكام القانون رقم **(2)** لسنة **2016** بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ **2025/5/25**، بما عزز الإطار القانوني المنظم للتعاون بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد. • كما صدر مرسوم بقانون رقم **(79)** لسنة **2025** في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ **2025/7/6**، بما يدعم آليات التعاون القضائي الدولي في القضايا الجزائية، ولا سيما قضايا الفساد ذات الطابع العابر للحدود. • وفي هذا الإطار، ستستمر الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بإنفاذ القانون، بما يسهم في دعم فعالية منظومة العدالة وتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد خلال المراحل المقبلة.	Nazaha نزاهة
13.2	إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعّال 	• تسلمت ي إطار متابعة التزامات دولة الكويت ضمن آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تولّت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» التنسيق مع الجهات الوطنية المعنية بشأن أعمال الاستعراض الأممي المتعلق بتنفيذ الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية، بما في ذلك مراجعة الخلاصة التنفيذية للتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتجميع الملاحظات الوطنية وإحالتها وفق القنوات المعتمدة، وذلك في إطار النهج التشاركي المعتمد لإدارة عملية الاستعراض. • كما تعاملت «نزاهة» مع الاستفسارات ذات الصلة بأعمال الاستعراض بالتنسيق مع الجهات الوطنية المختصة، بما يعكس التزام دولة الكويت بالتعاون الفعّال مع آليات التنفيذ الدولية، وتعزيز مواءمة السياسات والتشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقية. • وفي سياق متصل، قامت «نزاهة» بحصر التوصيات الصادرة عن دورة الاستعراض الأولى المتعلقة بتنفيذ الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي)، بهدف دعم متابعة تنفيذها من قبل الجهات المعنية. • وتواصل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» متابعتها لأعمال الاستعراض، تمهيدًا لتسلّم التقرير القطري الخاص بتنفيذ دولة الكويت للفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، وذلك لمراجعته بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، والعمل على تضمين ما يرد فيه من ملاحظات وتوصيات ضمن مسارات المتابعة الوطنية، وبما يضمن دعم تنفيذها مستقبلًا من خلال التواصل المستمر مع الجهات المختصة، وفي إطار توجهات الاستراتيجية الوطنية القادمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.	Nazaha نزاهة

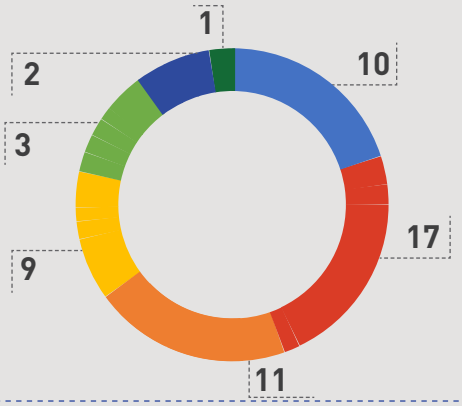
إجمالي عدد البلاغات ومواضيع الرصد التي تلقتها نزاهة خلال التسع سنوات الماضية:



630

المصدر: نزاهة

طبيعة وعدد الجرائم الواردة في البلاغات التي تلقتها نزاهة خلال سنة 2025:

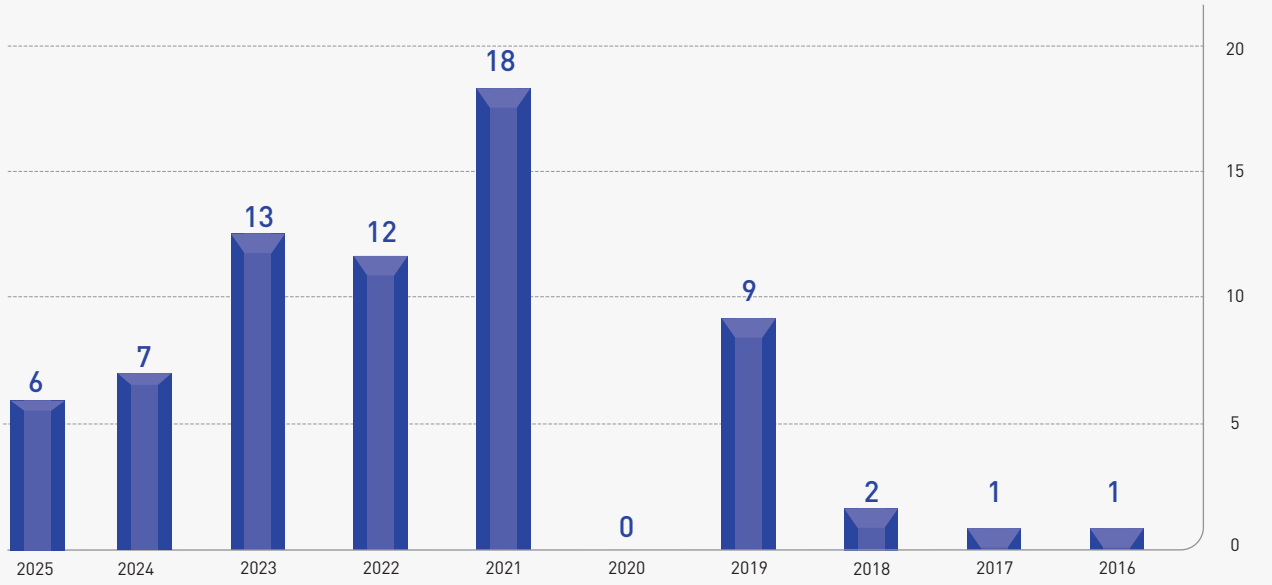


- هدر في المال العام
- التزوير
- تسهيل الاستلاء على المال العام
- الاستلاء على المال العام
- الكسب الغير مشروع
- تعارض المصالح
- الجرائم الواردة في القانون رقم (1979/24) بشأن الجمعيات التعاونية

المصدر: نزاهة

*تحتوي بعض البلاغات على أكثر من واقعة.

عدد طلبات الحماية(المقيدة) منذ 2016 حتى 2025:



الإجمالي: 69

عدد الطلبات المقيدة

عدد طلبات الحماية المستلمة منذ 2016 حتى 2025 (83).

طلبات الحماية المقيدة منذ 2016 حتى 2025 (69).

مصدر الإحصائية: نزاهة

تسليط الضوء على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الصك الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد في العالم، وتشمل هذه الاتفاقية كافة أشكال جرائم الفساد، وتتضمن 5 فصول أساسية: التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات، إلى جانب فصل حول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. تدعو الاتفاقية الدول الأطراف إلى تزويد بعضها البعض بأكبر قدر من التدابير الرامية إلى تبادل المساعدة القانونية في التحقيق والمحاكمة والإجراءات القضائية في الجرائم المذكورة في الاتفاقية، حيث تتضمن الاتفاقية أحكاماً خاصة حول المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في إنفاذ القانون عبر الحدود والتحقيقات المشتركة. وفي مجال استرداد الموجودات، تقدم الاتفاقية إطار عمل للكشف عن الموجودات المسروقة وتتبعها ومصادرتها وتجميدها وحتى إعادتها والتصرف فيها. كما تم تدشين آلية معتمدة وشفافة لمتابعة وقياس مدى تنفيذ الاتفاقية في العام 2009 لمساعدة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

تتكون آلية استعراض الاتفاقية من الثلاث خطوات التالية:

1. **تجري الدولة الخاضعة للاستعراض تقييماً ذاتياً عبر استكمال البيانات في قائمة مرجعية شاملة معدة لهذا الغرض**
2. **يقوم الخبراء من الدولتين القائمتين بالاستعراض بتقييم تقرير التقييم الذاتي، ويتم تنظيم زيارة قطرية في حال طلب الدولة الخاضعة للاستعراض**
3. **تقوم الدول القائمة بالاستعراض بتقديم تقريرها بالتشاور مع الدولة الخاضعة للاستعراض، ويتم تحديد نشر التقرير من عدمه مع الملخّص التنفيذي**

يتم استعراض الدولة الطرف في الاتفاقية من قبل حكومتين نظيرتين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا كونها الأمانة المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقوم فريق استعراض التنفيذ (IRG)، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية مكون من الدول الأطراف، بالإشراف على عملية الاستعراض. تنقسم العملية إلى دورتين تدوم كل منهما خمس سنوات: الدورة الأولى وتكون باستعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"، والدورة الثانية تكون باستعراض الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات".

5. ملخّص سير عمل الاستراتيجية بالمقارنة بمسارات منهجية مكافحة الفساد

تنقسم منهجية مكافحة الفساد إلى 3 مسارات أو "عناصر" رئيسية

- **الاستعداد**
  - إعداد إطار العمل القانوني
  - إعداد إطار العمل المؤسسي
  - التخطيط الاستراتيجي
- **الوقاية**
  - الحد من خطر التعرض للفساد
  - زيادة الوعي حول مكافحة الفساد
- **الحماية والملاحقة**
  - توفير إطار عمل للحماية لكافة الأطراف المعنية بالكشف عن الفساد والتحقيق في الفساد وفرض العقوبات
  - الكشف عن جرائم الفساد والتصرف بها وإحالتها

تحليل التقدم المحرز في الاستراتيجية وفقاً للعناصر المختلفة لمنهجية مكافحة الفساد

سوف يساعد هذا التحليل في تقييم مستوى الإنجاز وفقاً لكل عنصر من عناصر منهجية مكافحة الفساد.
يجب مراجعة حالة المبادرات متوافقة ومنحرفة وغير متوافقة بناءً على الملاحظات السابقة في تفاصيل المحاور.



متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة
غير متوافق

- التقدّم المحرز متجانس على مستويات عناصر منهجية مكافحة الفساد: وهي الاستعداد والوقاية والحماية والملاحقة.
- لقد تم بذل جهد كبير في التقدم على مستوى "الاستعداد وبناء القدرات" حيث أنه توجد 7 مبادرات متوافقة مع الخطة من أصل 11 مبادرة، وهو ما يشكل 64% من المبادرات الخاصة بمسار "الاستعداد وبناء القدرات". يشمل ذلك وضع الأطر القانونية والتخطيط وتقييم الوضع الحالي.
- يتركّز 64% من مبادرات الاستراتيجية الحالية في مسار الوقاية ، ويتطلب هذا المسار جهد تشاركي أكبر في المرحلة القادمة .
- بلغت نسبة المبادرات المتوافقة في مسار الحماية والملاحقة 50%.



6

من تقييم التجربة **إلى بناء الاستراتيجية الوطنية القادمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد**

على مدى السنوات الماضية، أرست دولة الكويت، بتوجيهات القيادة السياسية، أطرًا مؤسسية وتشريعية متقدمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كان من أبرز مخرجاتها تفعيل دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وقد شكّلت هذه الاستراتيجية إطارًا تأسيسيًا مهمًا لبناء القدرات الرقابية، وترسيخ المنظومة القانونية، وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية.

ومع اختتام مدة الاستراتيجية الوطنية الأولى، تنتقل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إلى مرحلة جديدة تستهدف إعداد استراتيجية وطنية محدثة، تنطلق من تقييم موضوعي للتجربة السابقة، وتستجيب للمتغيرات الوطنية والدولية، وتسهم في تعزيز كفاءة الأداء واستدامة الجهود الوطنية، بما يتوافق مع أولويات رؤية دولة الكويت 2035.

وفي هذا السياق، أولت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أهمية خاصة لتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، باعتباره مدخلًا أساسيًا لإعداد الاستراتيجية الوطنية القادمة. وقد نفذت الهيئة مشروعًا تحليليًا مؤسسيًا شاملًا استهدف قياس أثر المبادرات المنفذة، وتحليل مستوى التقدم المحرز، ورصد جوانب القوة والتحديات، إلى جانب مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، والوقوف على مدى مواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.

واستندت في ذلك إلى تنفيذ مرحلة تقييم متكاملة للاستراتيجية القائمة، أسفرت عن إعداد ثلاث مخرجات تقييمية رئيسية، شملت تقييم القدرات المؤسسية للهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهات الوطنية المعنية، وتقييم النتائج والأثر المتحقق من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، إضافة إلى تحليل الاحتياجات والأولويات للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والهيئات المتخصصة ذات الصلة.

وقد أسهمت هذه المخرجات في بناء قاعدة معرفية متكاملة دعمت تحديد الأولويات الاستراتيجية للمرحلة المقبلة، وشكّلت منطلقًا لتطوير إطار استراتيجي جديد يستند إلى أسس تقييمية موضوعية ومعطيات واقعية، ويعزز فاعلية وتكامل جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على نحو مستدام.

تحديد الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية للإطار الوطني القادم

في إطار التحضير لإعداد الاستراتيجية الوطنية القادمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، نفّذت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) مرحلة تحليلية متخصصة لتحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية، استندت إلى مراجعة شاملة للإطار التشريعي والمؤسسي، وتحليل واقع إنفاذ القوانين، وتقييم ممارسات الوقاية والتوعية والتواصل، وذلك بهدف توجيه مسارات التطوير الاستراتيجي للفترة المقبلة.

وقد أسفرت هذه المرحلة عن تحديد مجموعة من المحاور ذات الأولوية التي تشكّل الأساس المنهجي للإطار الاستراتيجي القادم، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: تقليص الفجوة التشريعية وتعزيز فعالية الإطار القانوني

رغم التطور التشريعي الملحوظ خلال السنوات الماضية، برزت الحاجة إلى إجراء مراجعات دورية لبعض القوانين الأساسية، بما يعزز مواءمتها مع المعايير الدولية، ويرفع مستوى الامتثال العملي لأحكامها، ويضمن وضوح الأدوار وتكاملها، ويحقق التوازن بين متطلبات الشفافية وحماية المصالح المشروعة، لا سيما في مجالات الوصول إلى المعلومات، والمناقصات العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والخدمة المدنية، والقطاع الخاص.

ثانياً: تعزيز قدرات تنفيذ التشريعات الحديثة

أكدت مخرجات هذه المرحلة التحليلية أن فاعلية التشريعات الجديدة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى توفر القدرات المتخصصة لتطبيقها، بما يشمل تطوير برامج تدريب نوعية، وتفعيل مدونات السلوك والأخلاقيات على نحو عملي، وربط الالتزام بها بآليات التقييم والتحفيز، إضافة إلى اعتماد منهجيات أكثر دقة لقياس أثر برامج بناء القدرات والتوعية.

ثالثاً: مأسسة الوقاية من الفساد على المستوى القطاعي

أظهرت مخرجات التحليل الحاجة إلى الانتقال من المقاربات العامة في الوقاية إلى تبني نهج مؤسسي قطاعي، يقوم على دمج إدارة مخاطر الفساد وبرامج الامتثال للنزاهة ضمن الهياكل الداخلية للجهات الحكومية، مع إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأهمية الإنمائية وقابلية التنفيذ، وتعزيز التكامل بين الجهات الرقابية والسلطات القطاعية وأصحاب المصلحة.

رابعاً: تطوير القدرات المتخصصة لإنفاذ القانون في قضايا الفساد

بيّنت مخرجات هذه المرحلة الحاجة إلى تعزيز القدرات التحقيقية والفنية المتقدمة في قضايا الفساد المعقدة، بما يشمل التحقيقات المالية، والتدقيق الجنائي، والتعاون القضائي الدولي، واسترداد الموجودات، مع التركيز على توجيه الموارد نحو القضايا ذات الأثر الأكبر على المال العام والثقة المؤسسية.

خامساً: بناء جسور النزاهة مع القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة

وأبرزت مخرجات هذه المرحلة أهمية توسيع نطاق العمل مع القطاع الخاص، ولا سيما الشركات غير المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المؤسسات المملوكة للدولة، من خلال تعزيز الامتثال، وتحفيز تبني برامج النزاهة الطوعية، وربط النزاهة بالمزايا التنافسية، لا سيما في مجالات المناقصات العامة وبيئة الأعمال.

سادساً: الاستثمار المنهجي في دمج قيم النزاهة في التعليم

أكدت مخرجات هذه المرحلة ضرورة الانتقال من التركيز على تنفيذ الأنشطة التعليمية إلى قياس الأثر الفعلي لبرامج غرس قيم النزاهة، مع إعطاء أولوية للتعليم المبكر، وتطوير أدوات تعليم مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع قطاع التعليم، وبناء القدرات الداخلية اللازمة لتصميم برامج تعليمية أكثر تأثيرًا واستدامة.

سابعاً: تحسين جودة التواصل العام حول النزاهة ومكافحة الفساد

وخلصت مخرجات هذه المرحلة إلى أهمية تطوير التواصل الاستراتيجي المؤسسي، من خلال تحسين جودة الرسائل، وتخصيصها للفئات المختلفة، وتعزيز الشراكات الإعلامية، وتعميم مسؤولية التواصل على الجهات الحكومية، بما يسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي وتعزيز الثقة بالجهود الوطنية.

ويُعد هذا العمل أحد المخرجات الأساسية التي تستند إليها الهيئة في بلورة الإطار الاستراتيجي الوطني القادم، بما يضمن توجيه المبادرات المستقبلية نحو معالجة الأولويات الفعلية، وتعزيز التكامل بين الوقاية، والتشريع، والتنفيذ، وبناء القدرات، والتواصل، على نحو يحقق أثرًا مستدامًا في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت.

دعم إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني الجديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

في إطار الانتقال إلى المرحلة الاستراتيجية المقبلة، باشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تنفيذ مشروع دعم إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني الجديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبما يضمن اتساق الإطار الاستراتيجي الجديد مع رؤية دولة الكويت 2035، وأولويات التنمية الوطنية، والمعايير الدولية ذات الصلة في مجال الحوكمة وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وفي إطار تنفيذ مشروع إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني الجديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، شهد شهرا نوفمبر وديسمبر 2025 تنظيم سلسلة من ورش العمل والاجتماعات التشاورية الموسعة، شاركت فيها الجهات الحكومية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والإعلامية، وعدد من الخبراء والمختصين وقد بلغ عدد ورش العمل والاجتماعات التشاورية (11) ورشة واجتماعًا، بمشاركة أكثر من (70) جهة وطنية، وبحضور (236) مشاركًا من مختلف القطاعات.

وتناولت هذه الورش مناقشة نتائج مرحلة التقييم، واستعراض أبرز التحديات والفرص، وتحليل الاحتياجات القطاعية، وبحث التوجهات الاستراتيجية ذات الأولوية، بما يدعم صياغة رؤية وأهداف ومحاور استراتيجية متكاملة للفترة المقبلة. كما أسهم المشاركون خلال هذه الورش في بلورة مقترحات مبادرات استراتيجية تعكس الاحتياجات الواقعية للقطاعات المختلفة. وأسهمت مخرجات هذه اللقاءات في تعزيز الطابع التشاركي لعملية الإعداد، وترسيخ مبدأ المسؤولية المشتركة، وتوفير مدخلات نوعية ستنعكس على تصميم المبادرات والمؤشرات وآليات التنفيذ والمتابعة في الإطار الاستراتيجي الجديد.

وفي الختام، ستواصل الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تنفيذ مشروع إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني الجديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مستندة إلى منهجية تشاركية وتحليلية تضمن البناء على مخرجات مرحلة التقييم وورش العمل الوطنية. وستتركز المرحلة المقبلة على تعميق التنسيق من خلال عقد اجتماعات ثنائية مع الجهات الوطنية المعنية لمناقشة الأولويات المستجدة وتوحيد الجهود استنادًا إلى المقترحات التي أفرزتها اللقاءات التشاورية.

كما ستستمر الهيئة في تنفيذ الأنشطة البحثية والتحليلية المتخصصة، بما يشمل التحليل الاقتصادي والسياسي، والتحليل المؤسسي والقانوني، وتحليل أصحاب المصلحة، وذلك دعمًا لصياغة خيارات إصلاح استراتيجية قابلة للتطبيق ومتوافقة مع السياق الوطني وأفضل الممارسات الدولية. وفي هذا السياق، ستتولى الهيئة مراجعة وتنقيح المشاريع والمبادرات المقترحة، واستكمال إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية الجديدة، تمهيدًا لعرضها للنقاش والمصادقة في ورشة عمل مخصصة، وصولًا إلى اعتمادها وإخراجها بصورتها النهائية، بما يعزز جاهزية التنفيذ ويضمن تحقيق أثر مستدام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت.



خارطة الطريق للمستقبل:

الإطار الاستراتيجي الجديد لما بعد 2025



المرحلة الأولى: التقييم

تم تقييم الاستراتيجيات الحالية و قدرات "نزاهة"، و تحليل الاحتياجات الاستراتيجية المقبلة. تم الانتهاء في مارس 2025



70+
جهة مشاركة

80+
مبادرة مقترحة

235+
مشارك من أصحاب المصلحة

60+
نقاط بيانات تم تجميعها.

المرحلة الثانية: التحليل، و المشاورات، و الصياغة

تتضمن عقد ورش عمل مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد الرؤية الجديدة.
انطلقت في سبتمبر 2025.



المرحلة الثالثة: التحضير للتنفيذ

سيتم تصميم و تطوير آليات الرصد و التقييم، و الخطط التنفيذية، وأدلة إرشادية.

A Roadmap for the Future:
Nazaha's Post-2025 Strategic Framework



PHASE 1: EVALUATION

Assessed current strategies, evaluated capabilities, and analyzed future strategic needs. Completed in March 2025.



70+
Stakeholder Entities Consulted

80+
Initiatives & Projects Proposed

235+
Participants in Attendance

60+
Data Points Collected



PHASE 2: ANALYSIS, CONSULTATION & FORMULATION

Involves intensive workshops with stakeholders to define the new vision.

Started in September 2025.

PHASE 3: PREPARATION FOR IMPLEMENTATION

Will develop monitoring mechanisms, detailed execution plans, and guides for the new strategy.

Sixth: Systematic Investment in Integrating Integrity Values into Education

The results of this phase highlighted the necessity of changing the emphasis from carrying out educational activities to assessing the real effects of integrity-instilling programs. This includes giving priority to early childhood education, creating cutting-edge teaching resources, fortifying relationships with the education sector, and developing the internal capacity required to create more effective and long-lasting educational initiatives.

Seventh: Improving the Quality of Public Communication on Integrity and Anti-Corruption

The need of creating strategic institutional communication, which includes enhancing message quality, customizing them for various audiences, fortifying media partnerships, and allocating communication responsibilities across government agencies, was the phase's conclusion. These actions help increase public knowledge and boost confidence in national initiatives.

In order to ensure that future initiatives are focused on addressing real priorities and improving integration between prevention, legislation, implementation, capacity building, and communication—thereby achieving a sustainable impact on promoting integrity and combating corruption in the State of Kuwait, this work is a crucial output that Nazaha relies upon in the development of the upcoming national strategic framework.

Supporting the Development of the New National Strategic Framework for Promoting Integrity and Combating Corruption

In partnership with the United Nations Development Programme (UNDP) and the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development, Nazaha has started carrying out a project to support the creation of the new national strategic framework for fostering integrity and fighting corruption as part of the shift to the next strategic phase. This is to guarantee that the new strategic framework is in line with Kuwait Vision 2035, national development priorities, and pertinent international standards in the areas of integrity promotion, corruption prevention, and governance.

In November and December of 2025, a number of workshops and lengthy consultative meetings were conducted as part of the endeavor to draft the previously indicated new national policy. Government agencies, commercial sector representatives, civil society organizations, educational and media institutions, and a variety of experts and professionals participated in these events. Eleven (11) workshops and consultative meetings were conducted, With the participation of more than (70) national entities, and the attendance of (236) participants from various sectors.

In order to support the development of a comprehensive vision, objectives, and strategic pillars for the upcoming period, these workshops addressed the findings of the assessment phase, reviewed the most significant opportunities and challenges, examined sectoral needs, and investigated priority strategic directions. Additionally, participants helped create ideas for strategic initiatives that accurately represent the demands of various industries. The results of these meetings strengthened the development process's participatory nature, reaffirmed the idea of shared responsibility, and offered insightful feedback that will guide the creation of initiatives, indicators, implementation strategies, and monitoring systems within the new strategic framework.

In conclusion, based on a participative and analytical process that builds upon the results of the assessment phase and national workshops, Nazaha will continue to carry out the project to create the new national strategy framework for promoting integrity and fighting corruption. In order to explore emerging objectives and coordinate activities based on suggestions made at the consultative meetings, the next phase will concentrate on strengthening coordination through bilateral discussions with pertinent national institutions.

In order to support the development of workable strategic reform options that are consistent with the national context and global best practices, Nazaha will also continue to carry out specialized research and analytical activities, such as institutional and legal analysis, political and economic analysis, and stakeholder analysis. In order to improve implementation readiness and guarantee a long-lasting effect on upholding integrity and fighting corruption in the State of Kuwait, Nazaha will examine and improve the suggested projects and initiatives as well as complete the draft of the new national strategy document before presenting it for discussion and approval in a special workshop.



Under the direction of the political leadership, the State of Kuwait has developed sophisticated institutional and legal structures in recent years to uphold integrity and fight corruption. The establishment of the first national strategy for promoting integrity and combating corruption and the activation of the Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha) were significant results. These initiatives established an essential framework for developing oversight capabilities, fortifying the legal system, and improving institutional coordination among pertinent entities.

Following the completion of the first national strategy, Nazaha is entering a new phase with the goal of creating an updated national strategy based on an objective assessment of previous experiences, reacting to both domestic and global developments, and helping to improve performance efficiency and the sustainability of national efforts in accordance with Kuwait Vision 2035 priorities.

In this regard, Nazaha has placed special emphasis on assessing the initial KIACS's implementation, viewing it as a crucial component for creating the country's future plan. Nazaha carried out a thorough institutional analysis project with the goals of gauging the effectiveness of initiatives that were carried out, evaluating the degree of advancement made, identifying advantages and disadvantages, and examining pertinent legal and regulatory frameworks to determine how well they aligned with global best practices.

Based on a thorough assessment phase of the current approach, Nazaha's aforementioned procedure produced three important evaluation outputs. In this phase, the institutional capabilities of Nazaha and pertinent national entities were evaluated, the outcomes and impact of the national strategy's implementation were evaluated, and the needs and priorities of the public and private sectors, civil society, and pertinent specialized organizations were analyzed.

These outputs contributed to building a comprehensive knowledge base that supported the identification of strategic priorities for the next phase and formed the basis for developing a new strategic framework. This framework is based on objective evaluation criteria and realistic data, enhancing the effectiveness and integration of efforts to promote integrity and combat corruption in a sustainable manner.

Identifying Strategic Needs and Priorities for the Upcoming National Framework

Nazaha carried out a specialized analytical phase to determine national needs and priorities in order to prepare for the next national strategy for promoting integrity and fighting corruption. In order to direct strategic development for the upcoming period, this phase was founded on a thorough examination of the institutional and legal framework, a study of the existing condition of law enforcement, and an assessment of preventive, awareness, and communication practices.

This phase, which may be summed up as follows, produced a list of priority areas that serve as the methodological foundation for the future strategic framework:

First: Reducing the Legislative Gap and Enhancing the Efficacy of the Legal Framework

Notwithstanding the substantial legislative advancements of recent years, it is now necessary to periodically review some basic laws in order to improve their compliance with international standards, ensure clarity and integration of roles, and strike a balance between the protection of legitimate interests and the requirements of transparency, especially in the areas of access to information, public tenders, state-owned enterprises, the civil service, and the private sector.

Second: Strengthening the Capacity to Implement New Legislation

The results of this analysis phase verified that the availability of specialized capacities for the execution of new legislation is directly related to its efficacy. This entails creating top-notch training programs, putting codes of conduct and ethics into practice, connecting adherence to these codes to incentive and evaluation systems, and implementing more accurate techniques for gauging the effectiveness of capacity-building and awareness initiatives.

Third: Institutionalizing Corruption Prevention at Sectoral Level

An institutional sectoral approach that integrates corruption risk management and integrity compliance programs within the internal structures of government entities, prioritizes sectors with developmental importance and feasibility, and improves integration among oversight entities, sectoral authorities, and stakeholders was found to be necessary in place of general approaches to prevention.

Fourth: Developing Specialized Law Enforcement Capabilities in Corruption Cases

With an emphasis on allocating resources to cases that have the biggest impact on public funds and institutional trust, the phase's results demonstrated the necessity of improving advanced investigative and technical capabilities in complex corruption cases, including financial investigations, forensic audits, international judicial cooperation, and asset recovery.

Fifth: Building Bridges of Integrity with Private Sector and State-Owned Enterprises

The phase's results demonstrated how crucial it is to increase cooperation between state-owned businesses and the private sector, especially unlisted firms and small and medium-sized businesses (SMEs). Enhancing compliance, promoting the adoption of voluntary integrity initiatives, and connecting integrity to competitive advantages—particularly in the context of public tenders and the business environment—are all part of this growth.



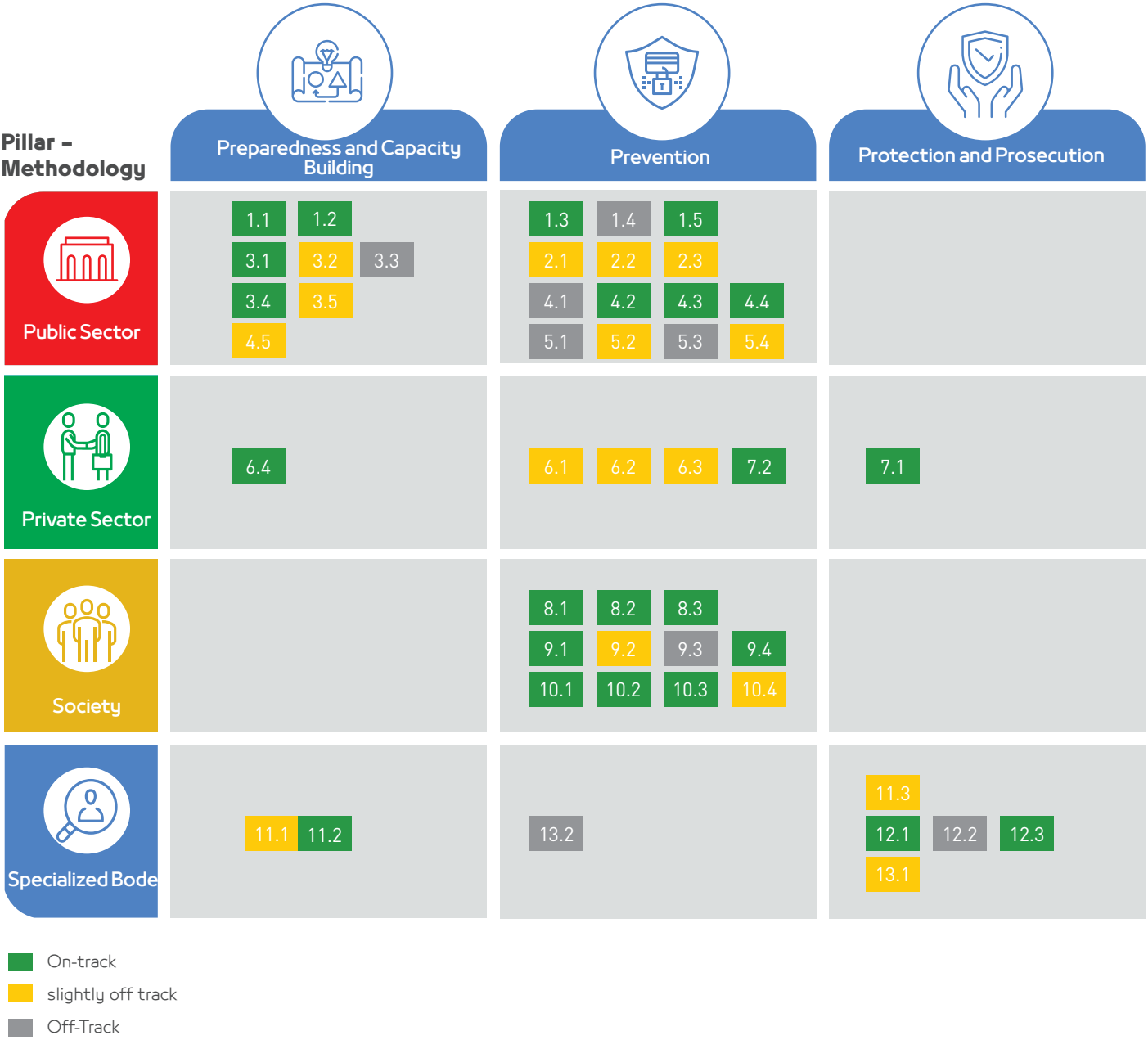
6

From Evaluating the Experience to Building the Upcoming Integrity and Anti-Corruption National Strategy

Analyzing the progress of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy according to the different elements of anti-corruption methodology:

This analysis shall help assess the level of achievement according to each element of the anti-corruption methodology.

Initiatives' status, i.e., compatible, deviant and incompatible, shall be reviewed based on the observations previously-mentioned in pillars' details.



- Progress is consistent across the levels of the anti-corruption methodology components: preparation, prevention, protection and prosecution.
- Considerable efforts have been made to make progress in the "Preparedness and Capacity Building" area, with (7) out of the (11) initiatives aligned with the established plan, representing 45% of the initiatives related to this track. These initiatives involve the establishment of legal frameworks, as well as planning and assessing the current situation.
- Regarding KIACS initiatives, the majority of the initiatives (64%) are focused on the "Prevention" track, which will require increased effort in the next phase to ensure alignment with the action plans.
- The percentage of initiatives in the context of protection and prosecution amounted to 50%.

Highlight on the United Nations Convention Against Corruption (UNCAC)

The United Nations Convention Against Corruption (UNCAC) is a legally binding international instrument that aims to combat corruption in all its forms. It covers a wide range of corruption-related offences and is structured around five main chapters: Preventive Measures, Criminalization and Law Enforcement, International Cooperation, Asset Recovery, and Technical Assistance and Information Exchange.

UNCAC calls on its parties to provide mutual legal assistance in investigations, trials and judicial proceedings related to corruption offences. It also includes provisions on mutual legal assistance, extradition, cross-border law enforcement cooperation, and joint investigations. In the area of asset recovery, UNCAC provides a framework for detecting, tracing, confiscating, freezing, and even returning and disposing of stolen assets.

To monitor the implementation of the UNCAC, an accredited and transparent mechanism was launched in 2009 to assist the Conference of the States Parties in monitoring its implementation.

UNCAC's Implementation Review Mechanism consists of the following three steps:

1. The state under reviewed shall complete a self-assessment checklist
2. The self-assessment checklist is evaluated by experts from 2 reviewing states. A Country Visit is organized at the request of the state under review
3. The 2 reviewing states submit their Country Report in consultation with the state under review. Parties can choose to agree or disagree on publishing the full Country Report along with the Executive Summary.

The States Parties of the UNCAC are reviewed by two counterpart governments, with the support of the United Nations Office on Drugs and Crime in Vienna, which serves as the secretariat for the UNCAC. The review process is overseen by the Implementation Review Group (IRG), an open intergovernmental group of States Parties. The review process is divided into two five-year cycles. During the first cycle, Chapters Three and Four of the UNCAC, which cover criminalization and law enforcement and international cooperation, respectively, are reviewed. The second cycle covers Chapters Two and Five, which address preventive measures and asset recovery.

5. Progress of KIACS as per anti-corruption methodology tracks

The anti-corruption methodology consists of 3 main tracks or 'elements'

Preparedness
- Developing the legal framework.
- Developing the institutional framework.
- Strategic planning.

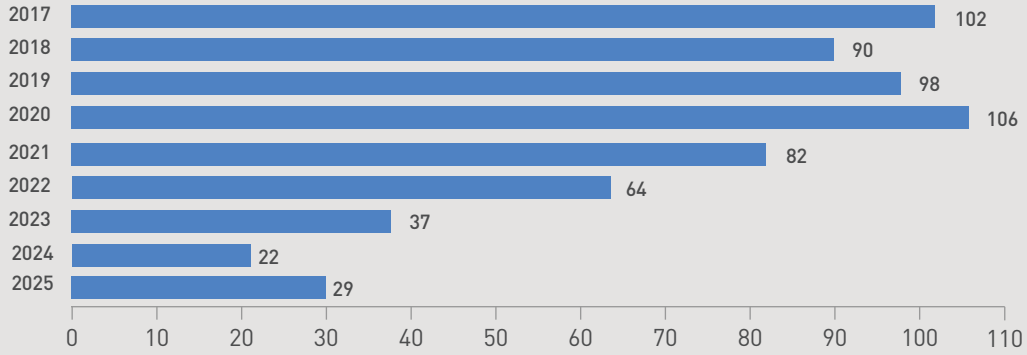
Prevention
- Reducing the risk of exposure to corruption.
- Raising anti-corruption awareness.

Protection and prosecution
- Providing a protection framework for all parties involved in detecting corruption, investigating the state of corruption and imposing sanctions.
- Detection, disposal and referral of corruption crimes.

Highlight on Reporting Corruption

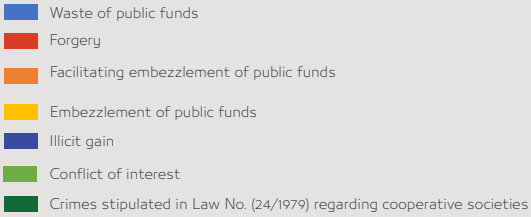
Total number of reports received by Nazaha and the cases it monitored in the past six years:

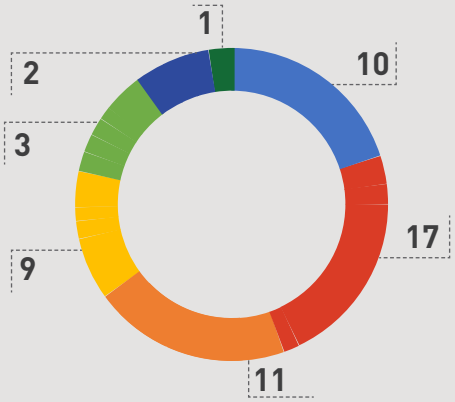
630



Source: Nazaha

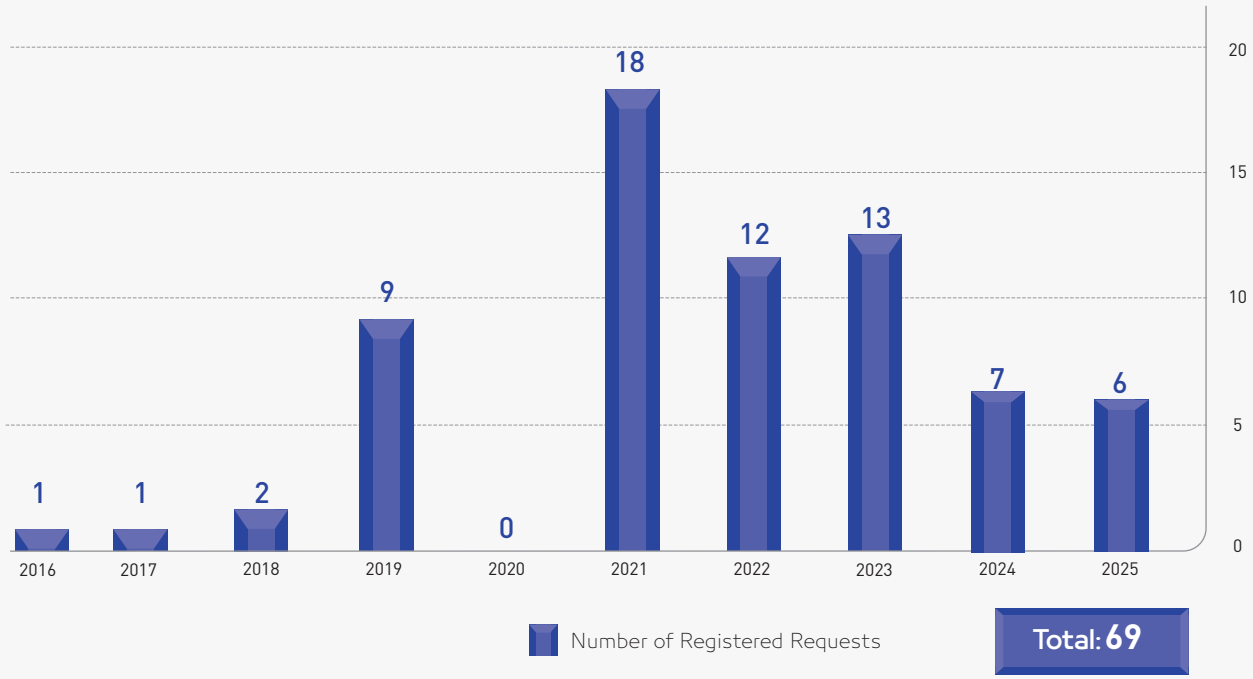
The nature and number of crimes included in the reports received by Nazaha during 2025:





Source: Nazaha

Total number of protection requests from 2016 to 2025



Total number of protection requests from 2016 till 2025 (83).
Total number of Protection registered requests from 2016 till 2025 (69).

Source: Nazaha.

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
12.3	Implement incentive programs that include rewards and honoring for whistleblowers on its roles in promoting integrity and combating corruption  Implementation and Evaluation	• Nazaha adopted the updated Procedural Guide for Corruption Detection Sector in July 2025, including provisions governing the awarding of financial rewards to whistleblowers, or those considered as such, for reporting corruption crimes, ensuring the integrity of procedures and protecting the rights of whistleblowers. • In accordance with the provisions of **Law No. (2) of 2016** establishing Kuwait Anti-Corruption Authority, particularly Article **(43)**, Nazaha honored a whistleblower in 2021. In 2023, Nazaha developed and adopted a new mechanism for rewarding whistleblowers both financially and morally, considering confidentiality and protection requirements. This mechanism was activated by awarding a whistleblower a financial reward and a moral incentive during the same year, bringing the total number of whistleblowers who have benefited from the rewards stipulated by law since **2020** to **(2)**. • Through its media campaigns and educational initiatives, Nazaha continues its awareness efforts to introduce the mechanisms for motivating and honoring whistleblowers, thereby enhancing confidence in the reporting system and encouraging community participation in supporting anti-corruption efforts.	Nazaha نزاهة

Priority 13: Coordination and Cooperation

Progress: 84%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
13.1	Strengthen cooperation and coordination among law enforcement bodies in investigation and prosecution of corruption cases  Implementation and Evaluation	• Institutional cooperation and coordination continued between Nazaha and the original investigative entity (the Public Prosecution) regarding reports related to corruption cases referred thereto. This cooperation was conducted in accordance with the provisions of the law establishing Nazaha and subsequent legislation, and within the framework of integrated jurisdictions among law enforcement agencies, ensuring the effectiveness of investigation, prosecution and legal proceedings. • On the legislative front, **Decree-Law No. (69) of 2025** was issued amending certain provisions of **Law No. (2) of 2016** concerning the establishment of Nazaha. It was published in the Official Gazette on **25/05/2025**, thus strengthening the legal framework governing cooperation among anti-corruption authorities. • Furthermore, **Decree-Law No. (79) of 2025** concerning International Judicial Cooperation in Criminal Matters was issued and published in the Official Gazette on **06/07/2025**, supporting mechanisms for international judicial cooperation in criminal cases, particularly transnational corruption cases. In this context, Nazaha continues to enhance cooperation and coordination with the relevant law enforcement agencies to support the effectiveness of the justice system and strengthen national efforts to combat corruption over future stages.	Nazaha نزاهة
13.2	Fulfill the obligations of the State of Kuwait within the framework of the UNCAC Implementation Review Mechanism in a participatory and effective manner  Implementation and Evaluation	• In fulfillment of Kuwait's obligations under the implementation mechanism of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC), Nazaha coordinated with relevant national entities regarding the UN review process related to the implementation of Chapter II (Preventive Measures) and Chapter V (Asset Recovery) of the Convention. This included reviewing the Executive Summary of the report issued by the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), compiling national observations, and submitting them through the established channels, all within the framework of the participatory approach adopted for managing the review process. • Nazaha also addressed inquiries related to the review process in coordination with the relevant national authorities, reflecting Kuwait's commitment to effective cooperation with international implementation mechanisms and to aligning national policies and legislation with the requirements of the Convention. • In a related context, Nazaha compiled the recommendations issued during the first review cycle concerning the implementation of Chapter III (Criminalization and Law Enforcement) and Chapter IV (International Cooperation) to support their implementation by the relevant authorities. • In order to review the state report on Kuwait's implementation of Chapters II through V of the Convention in coordination with the pertinent national authorities and to work on incorporating the observations and recommendations included therein into the national follow-up paths, Nazaha is still following up on the review work. This is to guarantee support for its future implementation through ongoing communication with the relevant authorities and in accordance with the guidelines of the forthcoming national plan to uphold integrity and fight corruption.	Nazaha نزاهة

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
11.3	Strengthen training programs for investigators, prosecutors and law enforcement judges on the criminalization of corruption, disclosure, reporting, investigation and prosecution of such offenses  Implementation and Evaluation	• Kuwait Institute for Judicial and Legal Studies is the entity in-charge for developing and implementing specialized training programs targeting members of the Public Prosecution, the Department for Legal Advice and Legislation and the Department of General Investigations. KIJLS also supports and develops the practical experience of judges, contributing to raising the level of judicial performance and enhancing practical application in the areas of law enforcement related to combating corruption. • KIJLS places particular significance on continuing and specialized training programs, holding advanced courses in cooperation with local, regional and international entities. These courses aim to develop professional knowledge and skills in various legal and judicial branches related to integrity and anti-corruption. In this context, KIJLS obtained the **(ISO 9001:2015)** international quality management certification in the areas of training and qualifying members of the judiciary and its assistants, training trainers, and developing judicial and legal research. • During the strategy's years of implementation, KIJLS disseminated the Code of Judicial Conduct to all prosecutors and judges of the Court of First Instance and members of the Public Prosecution and implemented specialized training programs to promote adherence to its provisions. During FY **2024/2025**, KIJLS also implemented a series of anti-corruption focused training programs, including detection, reporting, investigation and prosecution of such crimes. These programs targeted various groups of legal researchers, public prosecutors and judges. • In addition to specialized programs on the law protecting public funds, judicial enforcement, forgery of official documents, and bribery, these programs covered advanced topics like the role of national institutions in protecting human rights, human trafficking and migrant smuggling, national referral mechanisms in accordance with UN conventions and national legislation. • These efforts reflect KIJLS' commitment to supporting the justice system and enhancing the efficiency of law enforcement agencies, thereby contributing to the consolidation of the rule of law and strengthening the effectiveness of judicial response to corruption crimes within the national anti-corruption framework.	

Priority 12: Corruption Whistleblowers Protection and Motivation

Progress: 79%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
12.1	Take measures to expand and strengthen protections for whistleblowers in the public sector  Implementation and Evaluation	• Nazaha assessed the risks associated with reporting corruption in public and private sectors. This assessment involved identifying and defining the types of reports, reviewing existing procedures and pinpointing potential risks related to reporting and protection mechanisms, with a view to strengthening the system for protecting whistleblowers working in public sector. • On the legislative front, **Decree-Law No. (69) of 2025** amending certain provisions of **Law No. (2) of 2016** concerning the Establishment of Kuwait Anti-Corruption Authority was issued and published in the Official Gazette on **25/05/2025**. This amendment strengthened the legal framework governing the protection of whistleblowers in public sector. • To further enhance this framework, Nazaha prepared and adopted the Procedural Guide for Corruption Detection Sector in **July 2025**, outlining the procedures and controls for requesting protection for whistleblowers, or those considered as such, and specifies the types of protection available, whether administrative, personal or legal. This provides a clear procedural framework that supports the application of the law and strengthens confidence in reporting mechanisms.	Nazaha نزاهة
12.2	Create a secure national online platform for the reporting of corruption  Ongoing	• Nazaha has finalized its digital transformation roadmap, which includes the development of a secure national online platform for receiving reports of corruption. This initiative aims to enhance the digital infrastructure and improve the efficiency and reliability of reporting channels. Implementation of this project will be completed in line with the upcoming national strategy. • Pending full operation of the online platform, Nazaha has adopted a structured mechanism for receiving complaints and reports via email, in accordance with the Procedural Guide for Corruption Detection Sector, approved in July 2025, ensuring continuous receipt of reports and providing a lucid and secure procedural framework for handling them.	Nazaha نزاهة

Initiatives' rate of completion is evaluated according to the following criteria:

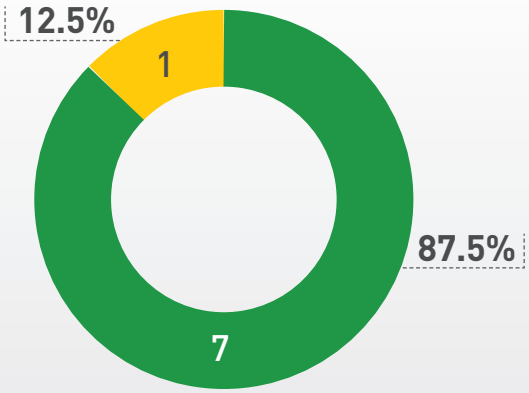


Priority 11: Capacity Building

Progress: 92%

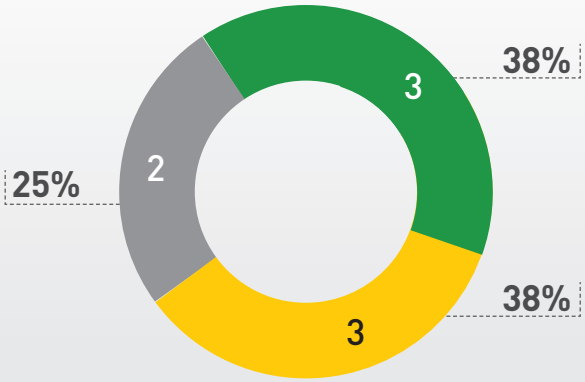
#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
11.1	Develop and implement an internal strategy to enhance the structure and technical capabilities of Nazaha  Implementation and Evaluation	• Nazaha prepared its internal strategy, which included its vision, mission, values and strategic objectives, comprising **(45)** initiatives distributed across (6) strategic objectives. In order to assist the growth of Nazaha's institutional structure and improve its technological capabilities, this plan was introduced **in April 2019**, in addition to supporting the implementation of KIACS. • Nazaha continued to work on internal initiatives during the strategy's implementation phase. These included implementing an internal communication plan to increase employee awareness of the strategy and its goals, adopting pertinent operational rules and procedures, and modifying the governance model and operational system to align with Nazaha's mandate. • Preparing and approving a project to create a performance management system for Nazaha's staff, creating a framework for a national training program centered on advancing integrity and anti-corruption principles, and putting in place internal awareness programs on the codes of professional conduct for Nazaha's staff were further efforts. In this regard, a prototype internal reporting system for government agencies has been created and sent to the Civil Service Commission for approval and distribution in accordance with protocols	Nazaha نزاهة
11.2	Enhance training programs for oversight agencies on their role in promoting integrity and fighting corruption  Implementation and Evaluation	• A crucial component of the national integrity system is the capacity-building strategy and structure that Nazaha has created and put into place inside the Nazaha Integrated National Anti-Corruption Program. Nazaha concentrates on enabling governmental organizations and oversight bodies to carry out their responsibilities in stopping corruption and advancing honesty and openness. • Nazaha has provided government agencies with specific training and awareness programs in this regard, encompassing topics such as governance frameworks, whistleblower protection, conflicts of interest, anti-corruption ideas, and local and international legal frameworks. This has helped staff in pertinent agencies become more technically proficient and increase institutional awareness. • These initiatives are a component of Nazaha's sustained training strategy, which aims to improve institutional preparedness, harmonize integrity and anti-corruption concepts and practices, and facilitate government entity integration into the national integrity system. This opens the door for future strategic phases to broaden the scope of training initiatives.	Nazaha نزاهة

Distribution of initiatives according to the percentage of completion



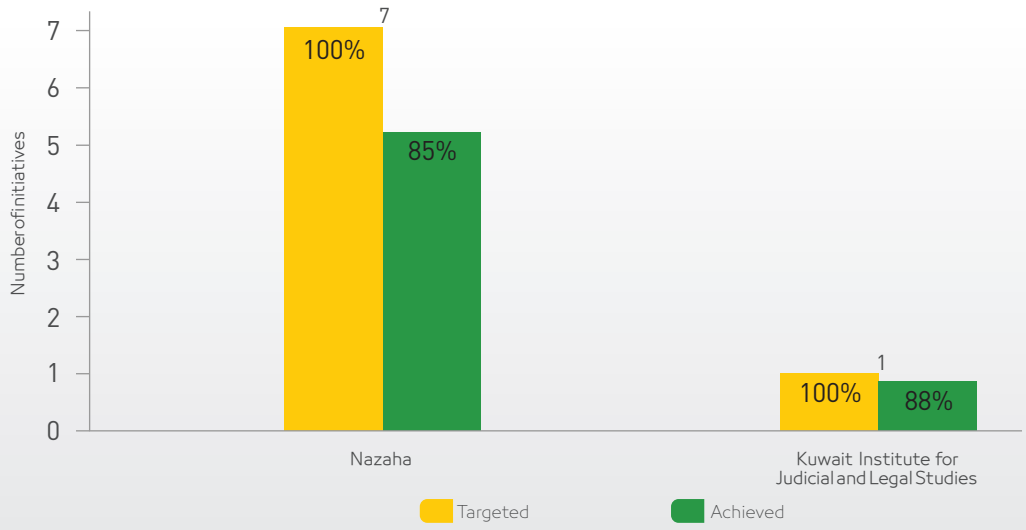
- In progress – Progress is up to 50%
- Almost Complete: Progress made is up to 75%
- Implementation and Evaluation: Progress is up to 100%

Percentage of compliance with the approved plan



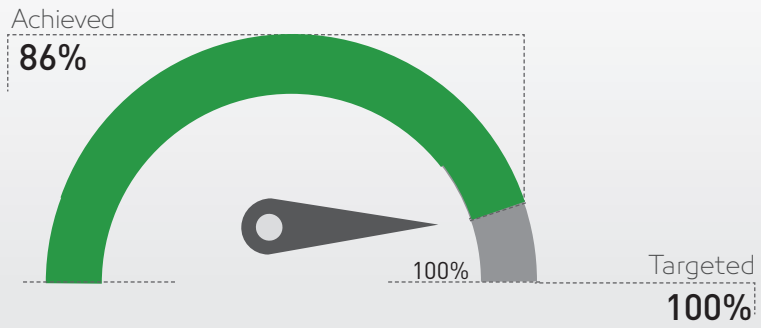
- On-track
- slightly off track
- Off-Track

Implementing agencies



C) Fourth Pillar Follow-Up Board

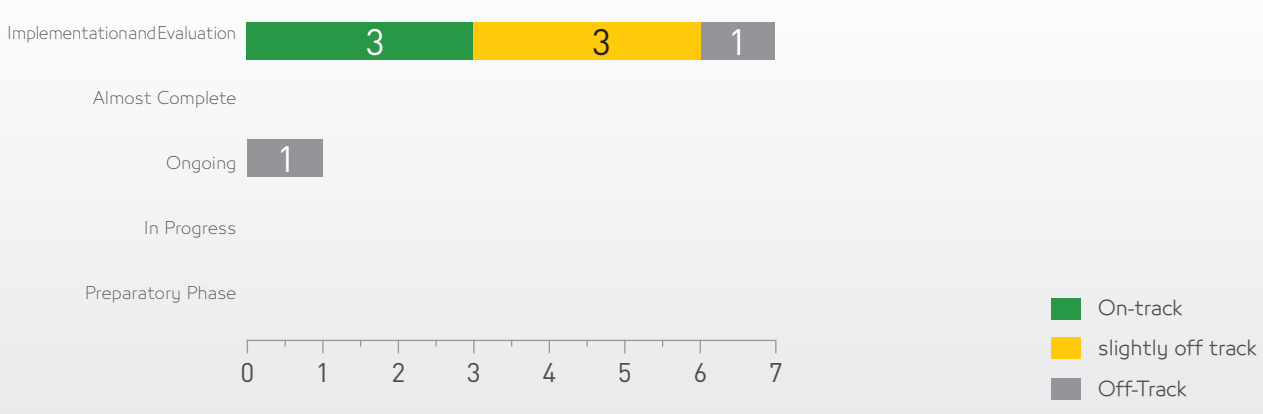
Pillar's Implemenation Progress



Priorites's progress status



Alignment of initiatives with the established schedule and percentage of completion



Progress in the initiatives of the Fourth Pillar

Priority 11

Capacity Building

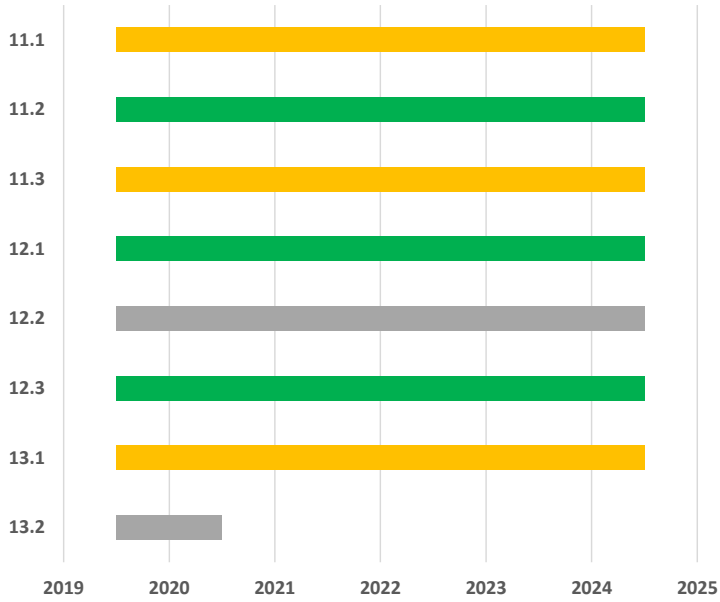
Priority 12

Corruption Whistleblowers Protection and Motivation

Priority 13

Coordination and Cooperation

Priorities



B) Target results of the Third Pillar and its initiatives at the conclusion of KIACS Pillar

Item	Result
Fourth Pillar	
Follow-Up Board	
Priority 11 Capacity Building	Building specialized capacities of the bodies undertaking a key role in KIACS implementation.
Priority 12 Corruption Whistleblowers Protection and Motivation	Strengthening the capacity of oversight agencies to ensure successful enforcement of anti-corruption laws, effective legal prosecution and seizure and confiscation of funds and property related to corruption cases.
Priority 13 Coordination and Cooperation	Activating whistleblower protection, reporting and verifying corruption crimes and enhancing suspects' identification, investigation and accountability.
	Enhancing coordination and cooperation among specialized bodies in Kuwait for the purpose of implementing KIACS and related laws and rules.

On-track

slightly off track

Off-Track

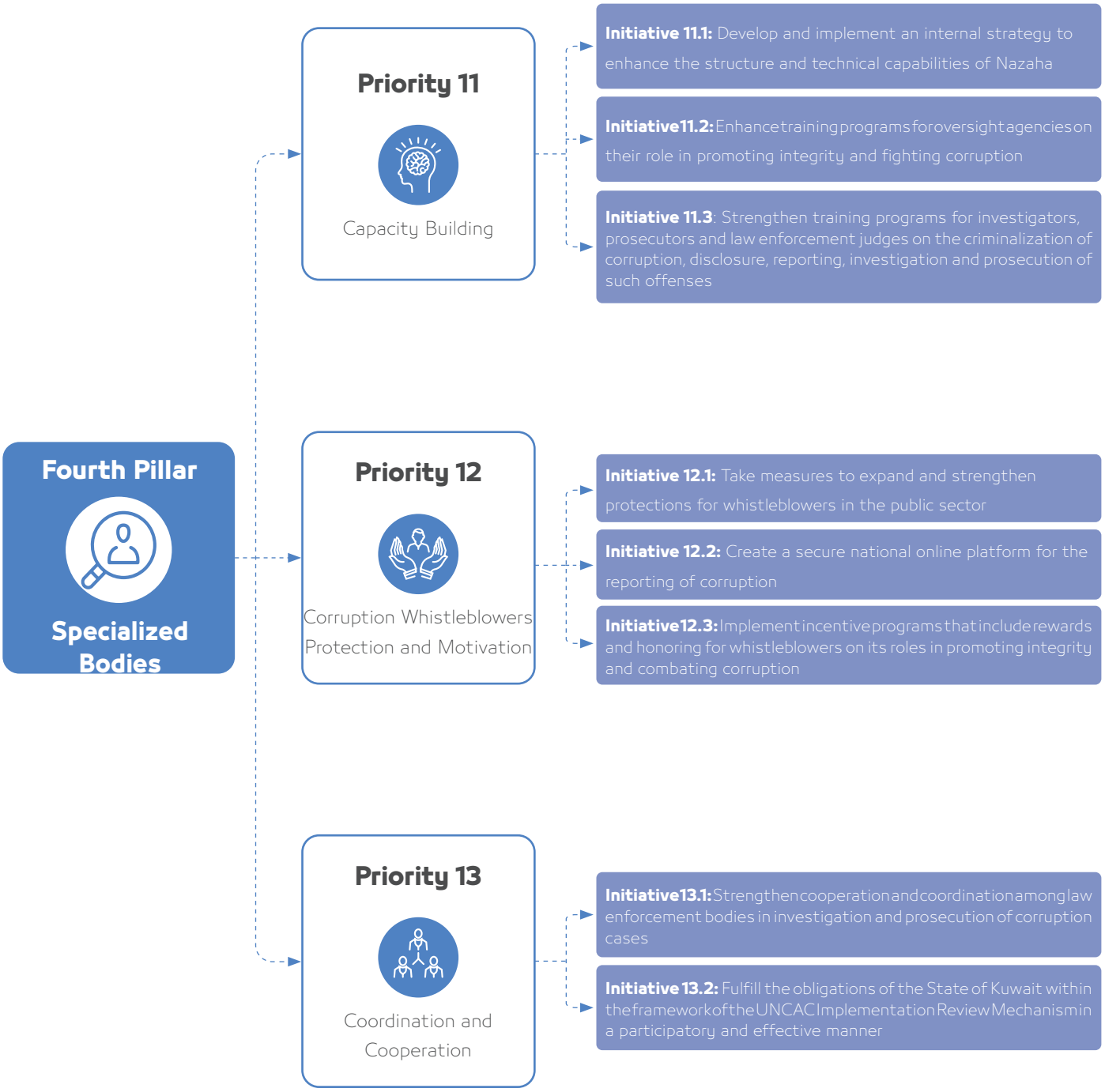
For details of achievments in each initiative, please refer to page 72 of the report

4. Fourth Pillar: Specialized Bodies

Strategic Goal: Enhancing the Efficiency and Effectiveness of Specialized Bodies that Focus on Promoting Integrity and Combating Corruption.

A) Progress Overview:

Initiatives in the Fourth Pillar:



Bankee





#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
10.2	Support civil society initiatives in the field of social oversight and support government agencies in their oversight roleir  Implementation and Evaluation	• Since the launch of its coordination and cooperation mechanism, Nazaha has supported a number of civil society initiatives in the field of community oversight, with a total of **(38)** initiatives supported. These initiatives focused on promoting integrity and transparency, empowering various segments of society, particularly youth and students, to contribute to supporting community oversight, raising awareness of the dangers of corruption and financial crimes, and promoting integrity in relevant public sectors, thereby assisting government agencies in fulfilling their oversight role within the established frameworks.	Nazaha نزاهة
10.3	Develop and implement a strategy for public institutions to communicate effectively with the media  Implementation and Evaluation	• Cooperation and coordination continued between Nazaha and the Ministry of Information in implementing awareness campaigns across various visual, audio and print media outlets, as well as social media platforms. The aim was to raise awareness of Nazaha's role, responsibilities and activities, and to introduce Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy and its relationship to Kuwait Vision 2035. This also included promoting anti-corruption values, in accordance with the Memorandum of Understanding signed between both parties on **29/03/2018**. • This cooperation encompassed coordinating media messages, preparing and broadcasting awareness programs and media interviews, publishing reports and awareness materials issued by Nazaha, and providing media coverage of its activities and events. Furthermore, it included collaboration in training and capacity building for the Authority's staff in media aspects and public communication skills. • In this context, the Center measured the extent of government agencies' commitment to implementing the unified government media discourse mechanism, as the number of committed agencies amounted to **(33)** out of **(72)** government agencies.	وزارة الإعلام مركز التواصل الحكومي CENTER FOR GOVERNMENT COMMUNICATION
10.4	Develop and implement programs to strengthen the integrity of the media, including professional journalism  Implementation and Evaluation	• Nazaha and the Ministry of Information collaborated to host workshops and specialized seminars aimed at journalists and media professionals. Raising awareness of integrity and anti-corruption issues, emphasizing the role of investigative journalism and professional media in tackling these challenges, and talking about the ethical and professional standards pertaining to media coverage were the main objectives of these workshops. • In a similar vein, Nazaha conducted research on the potential of establishing a yearly prize for exceptional reporting in the fields of public fund protection, anti-corruption, and governance. This project, which aims to support the media's role as a partner in raising awareness in society, encourage media professionals to adopt responsible professional practices, and improve the quality of media content related to integrity and transparency issues, will be taken into consideration within the upcoming strategic plans.	وزارة الإعلام

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
9.3	Revise ethics and integrity curricula and standards in universities and professional schools  Almost Complete	• Nazaha prepared a report on international best practices for establishing a specialized certificate in good governance and anti-corruption in Kuwait. The report aimed to support educational institutions in developing or creating academic and professional programs and specializations in this field in universities and institutes. • During KIACS' years of implementation, the initiative focused on studying and evaluating the best academic approaches for integrating good governance concepts into the higher education system, whether through developing existing curricula or exploring the possibility of creating specialized academic programs and specializations, in accordance with regulatory frameworks, academic accreditation requirements and labor market needs. • In this context, relevant educational institutions have made progress in integrating professional ethics and integrity concepts into their curricula. This included generalizing the teaching of these concepts in institutes and colleges affiliated with the Public Authority for Applied Education and Training, updating relevant curricula at Kuwait University to include specialized courses in professional ethics, and some private universities exploring the development of academic and professional programs in good governance. Educational institutions were also provided with specialized references and studies to support their planning for program development or the launch of good governance specializations in the future.	جامعة الكويت KUWAIT UNIVERSITY الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
9.4	Follow up on mechanisms to counter fraud in university and professional diplomas and to develop standards for equivalency of university and professional certification  Implementation and Evaluation	• The Ministry of Higher Education issued the Academic Degree Equivalency Regulations under Ministerial Resolution **No. (17) of 2019**, issued in February 2019, to serve as the regulatory framework for the equivalency of academic degrees. **In July 2021**, the Ministry also adopted a specialized mechanism to combat forgery in university and professional degrees, the implementation of which is evaluated periodically. • The application of this mechanism has contributed to reducing cases of forgery in academic degrees, with the number of registered cases decreasing from **(28)** in **2019** to **(2)** in **2025**, reflecting the impact of the adopted regulatory measures in enhancing the integrity of academic qualifications**[SM9.1]**. • In the field of digitizing services, the academic certificate equivalency service was activated in "Sahl" application, and equivalency systems were developed to request data verification through the cultural offices at the embassies of the State of Kuwait in collaboration with Quadrabay Verification Services, with a view to enhancing the transparency and accuracy of data and preventing forgery in academic equivalencies.	وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

Priority 10: Cooperation with the Civil Society and the Media

Progress: 97%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
10.1	Promote complementarity between the efforts of the public sector and civil society in promoting integrity and fighting corruption  Implementation and Evaluation	• In order to regulate partnership frameworks and improve the integration of efforts in promoting integrity and fighting corruption, Nazaha established a uniform system for coordination and cooperation with civil society organizations in **November 2020**. • Within the parameters of Nazaha's mandate as outlined in its founding law, and through a dedicated organizational unit. • The relevant department of Nazaha supervises the implementation of this mechanism in ongoing coordination with pertinent civil society organizations. It also promotes the sustainability of institutional cooperation and the activation of civil society's role as a partner in accomplishing the objectives of the National Strategy.	Nazaha نزاهة

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
8.3	Develop and implement outreach program to raise awareness about the mandate and activities of Nazaha and the role of citizens  Implementation and Evaluation	• In order to raise awareness of Nazaha's mission and role as well as the role of citizens in supporting initiatives to uphold integrity and fight corruption, Nazaha continued to carry out community outreach programs and awareness campaigns through print, audio, and visual media as well as social media platforms. • Participants' awareness of Nazaha's position and mandate as well as the evolution of their comprehension of their social obligations were assessed using public opinion measurement instruments, such as the Second National Survey. The number of participants who said they were aware of Nazaha's job and mandate increased from 61% in **2022** to 70% in **2024**, according to survey results. These findings are seen as useful information for creating awareness campaigns and enhancing community communication channels within the context of the next plan.	Nazaha نزاهة

Priority 9: The Role of Education

Progress: 89%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
9.1	Integrate anti-corruption values and knowledge on the principles of transparency, accountability, the rule of law and community participation in school curricula  Implementation and Evaluation	• Nazaha prepared a document to integrate core values and principles related to integrity, transparency, accountability and anti-corruption into school curricula. This document was reviewed and approved in coordination with the Ministry of Education, contributing to the strengthening of these values within the educational process. • In this context, the Ministry of Education updated and developed school curricula, incorporating values and knowledge related to integrity and ethical conduct into the educational content. These concepts have been widely implemented in public schools, reaching **(896)** schools across Kuwait. • Nazaha also continues to implement "BANKEE" project in cooperation with the National Bank of Kuwait and in coordination with the Ministry of Education. This three-year project is considered a pioneering initiative in Kuwait to support and enhance the basic education curriculum. The project aims to disseminate economic and financial knowledge among students, instill values and concepts related to integrity and transparency and raise awareness of best economic practices, thus contributing to the sustainable development of financial and ethical literacy among students. The project was implemented in (102) schools, and the number of beneficiaries amounted to **(47,740)** students and Number (10,043) of teachers during AY 2025/2026.	وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION
9.2	Train the educators to build a culture of integrity and fighting corruption  Implementation and Evaluation	• According to the evaluation phases described in the study, a number of educational institutions helped create specific training programs targeted at encouraging a culture of integrity and fighting corruption among employees in the education sector. • By creating an incentive system for faculty members to finish pertinent training courses and connecting it to their yearly performance reports, the Public Authority for Applied Education and Training carried out the initiative at 100% (Final Implementation and Evaluation phase). • As part of its support for training programs aimed at creating an integrity-focused culture at private higher education institutions, the General Secretariat of the Council of Private Universities also carried out the project at 100% (Final Implementation and Evaluation phase). • On its part, Kuwait University implemented the initiative at 100% (Final Implementation and Evaluation phase), launching specialized training programs for education professionals through the Vice President for Academic Affairs Office, which serves as the official authority for integrity training at the University. The programs included training for academics and faculty members. A total of **(705)** academics out of 1,695 completed the training programs related to combating corruption and promoting a culture of integrity, representing a 42% participation rate. Approximately 97% of the participants reported the training as effective. • During AY **2023/2024**, the University continued to implement additional training programs, benefiting (40) academics out of **1,691**, where 95% thereof reported the training as effective. • Similarly, the Ministry of Education fully implemented the initiative (Final Implementation and Evaluation phase) by preparing and delivering training programs for teaching, administrative and supervisory staff during AY **2024/2025**. These programs aimed to strengthen the concepts of integrity, reduce corruption-related activities and raise awareness of relevant laws.	جامعة الكويت KUWAIT UNIVERSITY وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

:Initiatives' rate of completion is evaluated according to the following criteria:

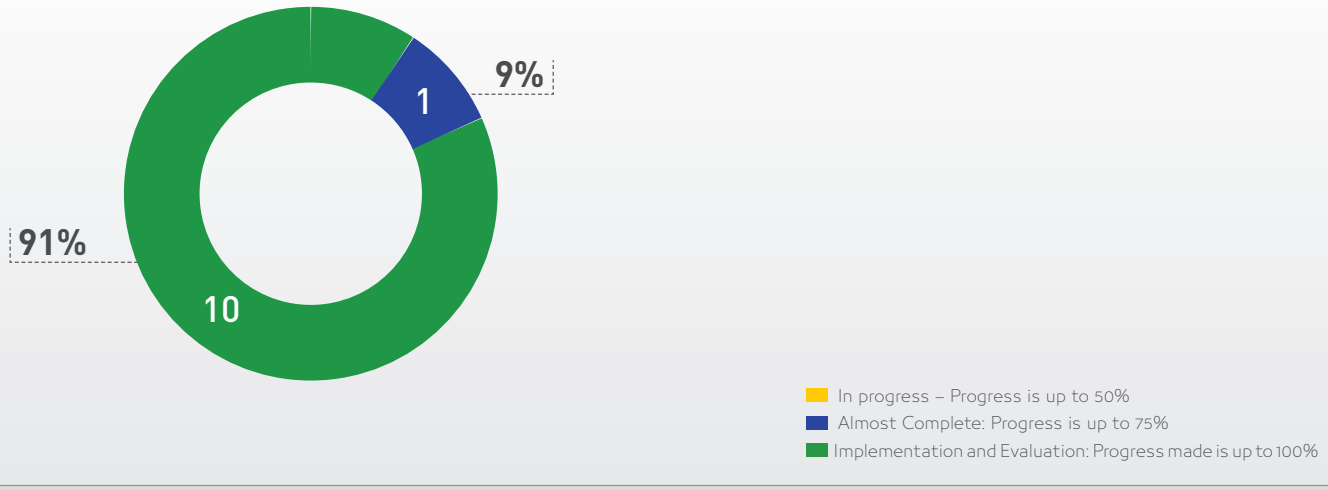


Priority 8: Public Awareness

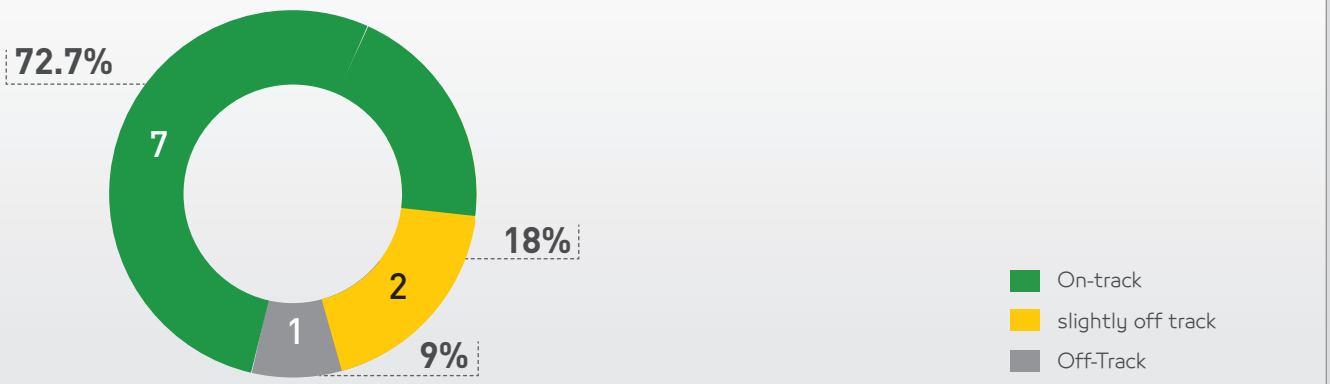
Progress: 93%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
8.1	Preparation and implementation of national programs to raise awareness of citizens and residents on the Anti-Corruption and Integrity Strategy and its relationship to the "New Kuwait Vision 2035"  100% Implementation and Evaluation	• Nazaha continued implementing national awareness programs and campaigns across various visual, audio and print media, as well as social media platforms, to raise awareness of KIACS and its relationship to Kuwait Vision 2035, as well as the principles of the United Nations Convention against Corruption, throughout the KIACS years of implementation. • The awareness efforts included the design and implementation of a diverse range of programs and educational content aimed at reinforcing the concepts of integrity, transparency, and codes of conduct, and raising awareness of corruption prevention and its impact on sustainable development. These efforts also sought to highlight the role of government entities and society in supporting the values of integrity and responsibility, thereby contributing to the promotion of positive behavior and the public interest. The initiatives were implemented in close coordination with the Ministry of Information, the Government Communication Center, the Ministry of Education, and the Ministry of Islamic Affairs, with the objective of expanding the reach of awareness messages to cover the largest possible segment of society and enhancing overall societal awareness. • In this context, Nazaha continued producing and broadcasting "Nazaha Podcast" as a modern awareness tool. The program addressed a range of legal, economic and media-related preventive issues connected to governance, promoting integrity, transparency and anti-corruption concepts. Nazaha Podcast hosted specialists and academics in educational and awareness-raising episodes, contributing to broader reach to target groups and enhancing public awareness. • The initiative also included conducting awareness lectures, seminars and workshops targeting various segments of society, in addition to launching extensive media campaigns. As part of measuring public awareness, Nazaha launched its Second National Survey during fiscal year **2023–2024** to assess citizens' and residents' understanding of KIACS and its relationship to Kuwait Vision **2035**. Results indicated an increase in the percentage of the public who reported understanding KIACS and its connection to Kuwait Vision, from 21% in **2022** to 24% in **2024.** The results of this survey are considered a key input for developing and guiding awareness programs in the upcoming strategy, by focusing on deepening public understanding of the strategy's content and enhancing the effectiveness of communication and awareness tools to achieve a sustainable impact.	Nazaha نزاهة
8.2	To inculcate anti-corruption values in society, including through family, media and community institutions of all kinds  100% Implementation and Evaluation	• National efforts continued to instill ethical values and promote the concepts of integrity and transparency within society through the implementation of awareness campaigns and sustainable initiatives aimed at generating a positive impact on social behavior. Among the most prominent initiatives was the "Bankee" project, implemented in cooperation with the Ministry of Education, as well as the "Ada"a" project in partnership with government entities. Awareness activities were carried out across various visual, audio, and print media outlets, in addition to social media platforms, in collaboration with civil society institutions and government bodies, in a manner that reinforces a culture of integrity and fosters positive societal behavior. • In this context, public opinion tools, including national surveys, were employed to monitor the level of public awareness of integrity and anti-corruption concepts, measure the development of public perception of these values and utilize the results to develop and refine media messages and awareness programs to enhance their impact and serve the objectives of the national strategy. • The Second National Survey was conducted to measure the level of community awareness of anti-corruption values and to measure the impact of knowledge of these values on individual behaviors. Results indicated an increase in public percentage who reported changing their behaviors after learning about anti-corruption values from 60% in **2022** to 78% in **2024**. Results also reflected that the level of public awareness of the concept of corruption, measures to combat it and anti-corruption values amounted to 52%, the same percentage recorded in the first national survey, which reflects the importance of continuing to develop awareness messages and deepen community understanding of these concepts within the directions of the upcoming strategy.	Nazaha نزاهة

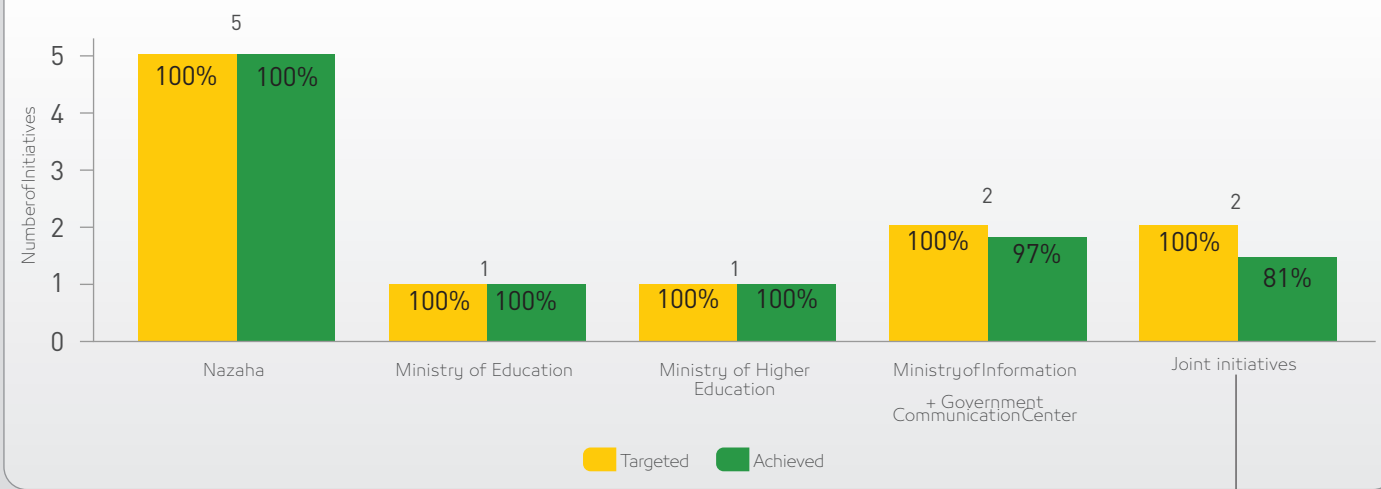
Distribution of initiatives according to the percentage of completion



Percentage of compliance with the approved plan



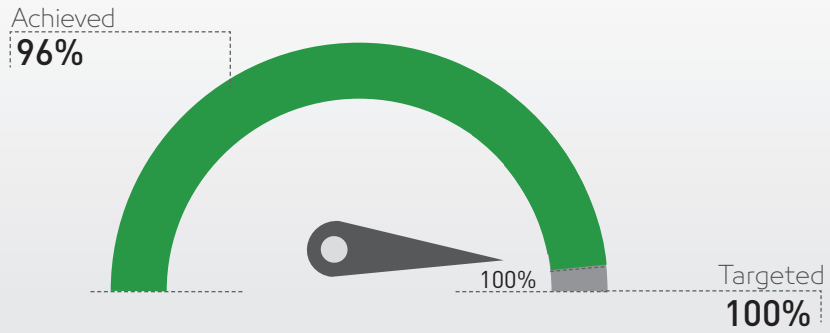
Implementing Agency



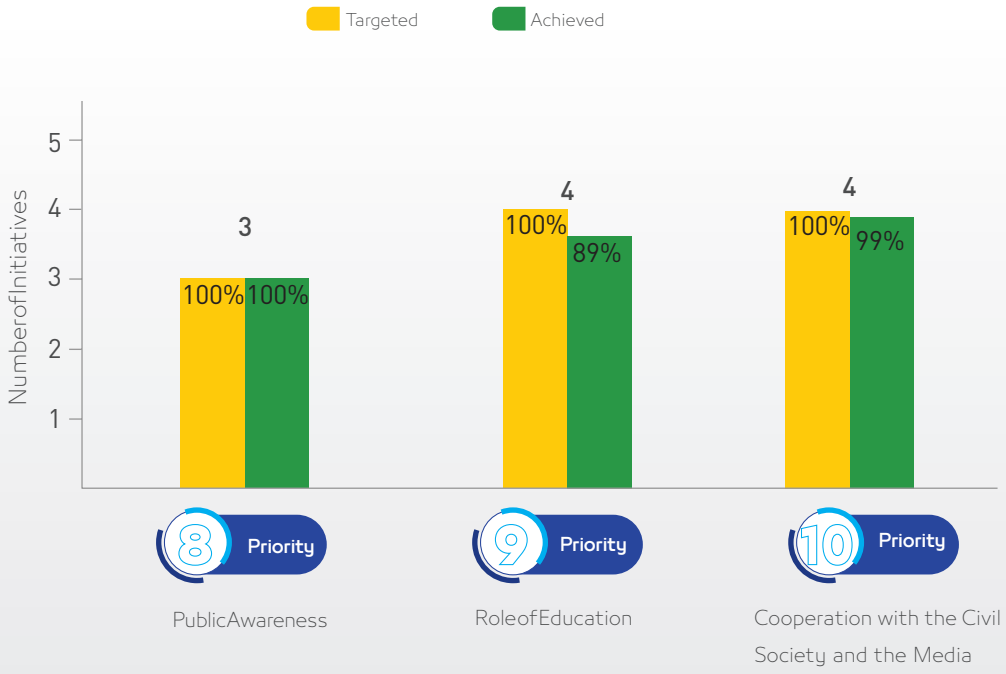
Joint initiatives (Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait University, Council of Private Universities and Ministry of Education)

C) Third Pillar Follow-Up Board

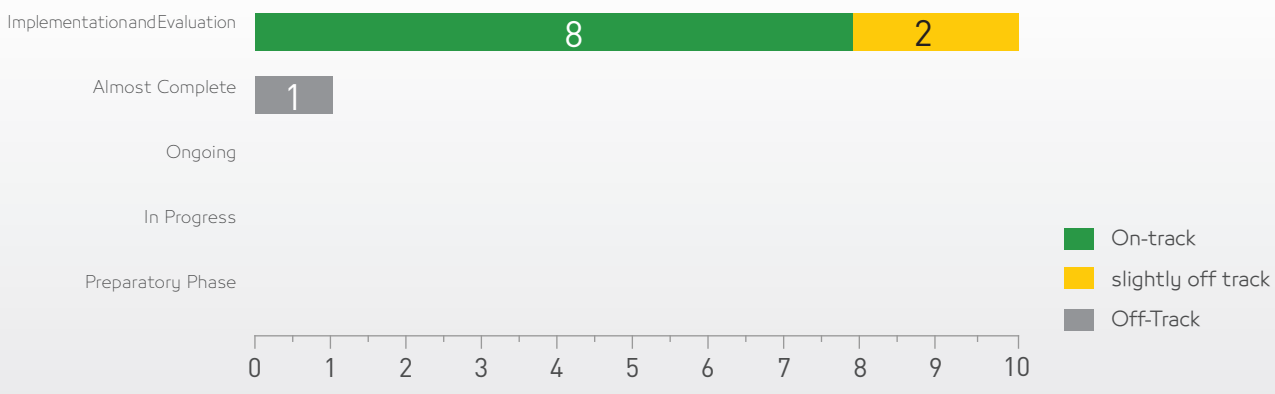
Pillar's Implementation Progress



Priorites's progress status



Alignment of initiatives with the established schedule and the percentage of completion



Progress in the initiatives of the Third Pillar

Priority 8

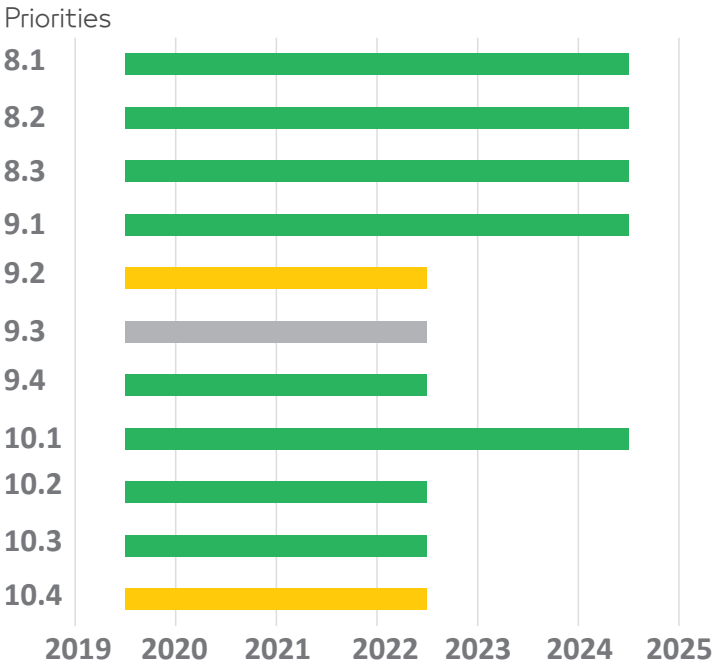
Public Awareness

Priority 9

The Role of Education

Priority 10

Cooperation with the Civil Society and the Media



B) Target results of the Third Pillar and its initiatives at the conclusion of KIACS:

Item	Result
Third Pillar **Society**	Society further participates in building a culture that embraces integrity and combats corruption.
Priority 8 Public Awareness	Creating a conscious culture based on consolidating the values, principles and ethics of integrity by working with all segments of society.
Priority 9 The Role of Education	Launching a culture of integrity in future generations.
Priority 10 Cooperation with the Civil Society and the Media	Strengthening the process of oversight and detection of corruption by initiating strong cooperation and coordination with civil society organizations and media channels.

On-track

slightly off track

Off-Track

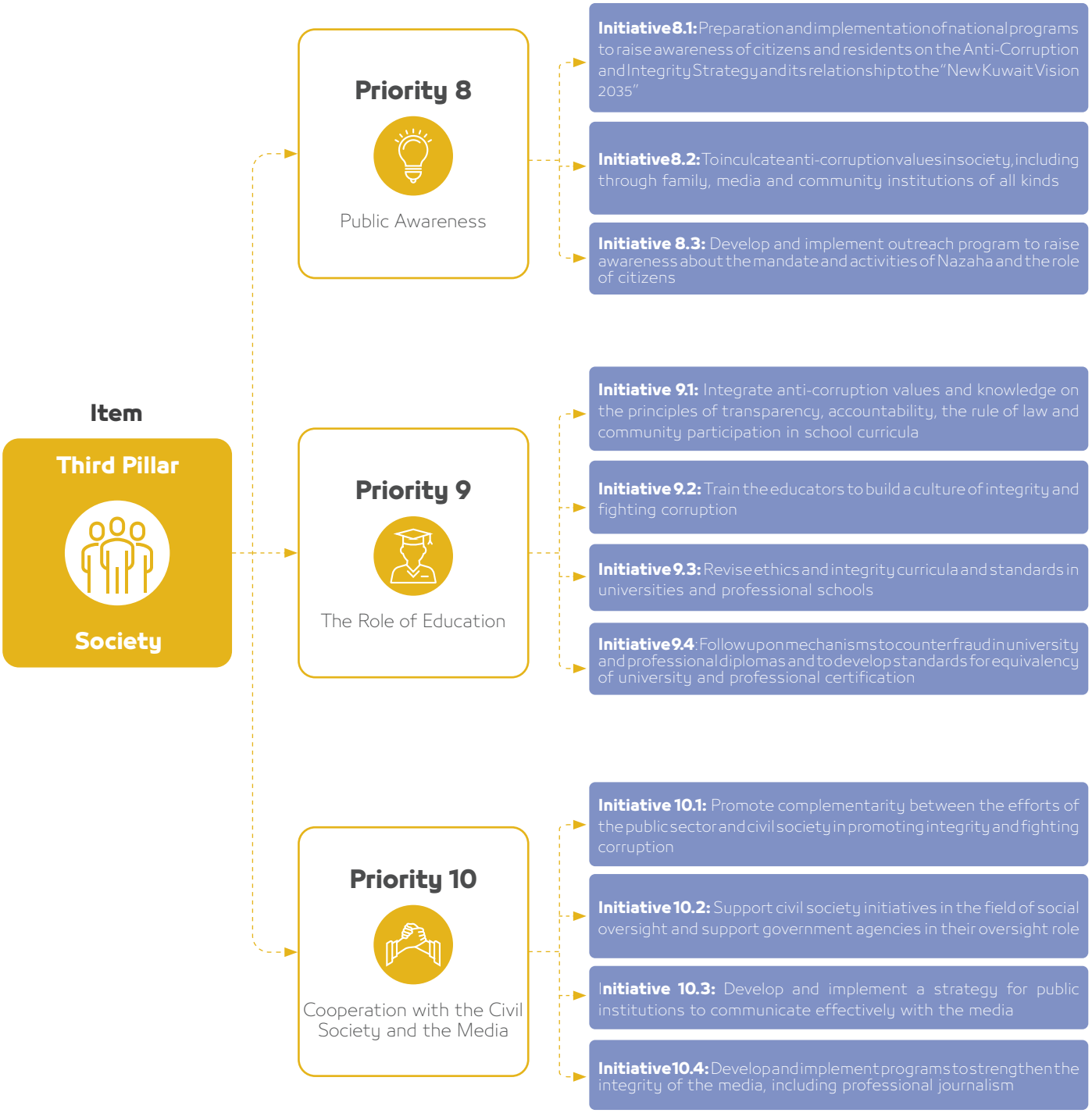
For details of achievments in each initiative, please refer to page 62 of the report

3. Third Pillar: Society

Strategic Goal: Enabling the Society to Contribute to Building a Culture that Promotes Integrity and Anti-Corruption.

A) Progress Overview:

Initiatives in the Third Pillar:



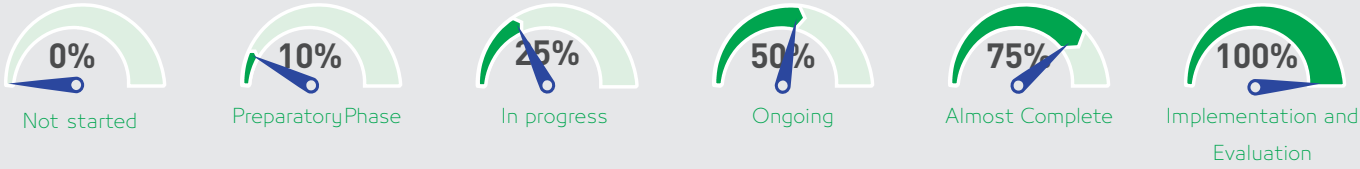
Priority 7: Role of the Private Sector in Reporting Corruption

Progress: 100%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
7.1	Encourage and protect whistleblowers on corruption within private sector entities  Implementation and Evaluation	• Nazaha conducted a thorough analysis of the policies and procedures for protecting whistleblowers outlined in pertinent MOUs and laws. The practical challenges in putting these protective measures into practice were identified as part of this study, especially those pertaining to administrative and functional issues in both the public and private sectors. A series of suggestions to aid in the creation of the whistleblower protection system and an action plan for putting these suggestions into practice were included in the study's conclusion. • In this context, **Decree-Law No. (69) of 2025** was issued, amending certain provisions of **Law No. (2) of 2016** concerning the Establishment of Kuwait Anti-Corruption Authority, published in the Official Gazette on **25/05/2025**. This amendment strengthened the legal framework for encouraging and protecting whistleblowers, including those from the private sector. • Additionally, in compliance with its Executive Regulations, the Capital Markets Authority controlled the process for reporting infractions and crimes as well as safeguarding whistleblowers. This involved determining which authority was responsible for collecting reports and filling out the report form's automation so that it could be electronically submitted via the CMA's official website or the government application "Sahl."	Nazaha نزاهة
7.2	Review and strengthen mechanisms for cooperation between the public sector and the private sector in fighting corruption  Implementation and Evaluation	• Institutional cooperation mechanisms in combating corruption have been strengthened through concluding memoranda of understanding for information exchange between Nazaha and several relevant entities, including the Kuwait Financial Intelligence Unit (KwFIU). This aims to support the exchange of information related to money laundering, its predicate offenses and the financing of terrorism, in accordance with approved legal frameworks and in a manner that enhances integration between regulatory entities and the financial sector. • Cooperation also includes data exchange with relevant private sector entities, including Kuwait Clearing Company, which facilitates the implementation of financial disclosure provisions within the established legal frameworks. • As part of its efforts to promote integrity in the capital markets, the Capital Markets Authority continues to implement scheduled and unscheduled field inspection plans for entities under its supervision, contributing to supporting fairness, transparency and integrity in activities related to the private sector and the capital market.	Nazaha نزاهة

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
6.3	Follow-up work on establishing corporate governance principles and practices  Implementation and Evaluation	• Since the Companies Law mandated that competent regulatory bodies issue corporate governance rules for companies under their supervision, efforts to establish corporate governance principles were founded on a regulatory framework. As a result, the **Central Bank of Kuwait** and the **Capital Markets Authority** both released extensive corporate governance frameworks that contained essential principals like creating a balanced board structure, outlining roles and responsibilities precisely, guaranteeing the accuracy of financial reporting, and encouraging professional behavior and moral principles. • In this regard, the Ministry of Commerce and Industry issued Resolution **No. (75) of 2023** pertaining to the establishment of a committee charged with researching ideas to eliminate barriers to the growth of the Kuwaiti capital market and submitting suitable proposals and mechanisms, including investigating the potential for regulatory entities to harmonize corporate governance regulations. Regarding governance guidelines for insurance and reinsurance firms, the Insurance Regulatory Unit (IRU) recently released Resolution **No. (58) of 2023**. • The Capital Market Authority continues to enforce risk management and governance requirements on companies under its supervision, as these are mandatory conditions for licensing and conducting securities activities, in accordance with the Corporate Governance Executive Regulations issued in **2013**. The CMA also conducts ongoing supervisory monitoring to ensure compliance with these requirements. Furthermore, CMA launched the mandatory implementation phase of the XBRL electronic disclosure system, which is an advanced technological platform for managing financial and non-financial disclosures, thus enhancing transparency and aligning with international best practices for listed companies, licensed individuals and related collective investment schemes. • In support of economic governance, the Ministry of Commerce and Industry launched the Electronic Real Estate Brokerage System project, encompassing various real estate sectors. This includes expanding electronic connectivity and activating digital notifications, thereby enhancing transparency, accurately tracking real estate transactions, supporting anti-money laundering efforts, ensuring the proper documentation of property owners and strengthening the credibility of contracts through electronic authentication. • The Ministry of Commerce and Industry published Ministerial Resolution **No. (4) of 2023** about beneficial owner identification procedures in order to complete the statutory frameworks that promote corporate governance and improve transparency. This Resolutions requires businesses to register the information of beneficial owners who are not listed in official documents, contracts, records, or databases that the Ministry has approved. This is with a view to improving and controlling business climate, bolstering the Ministry's supervision function in dealing with questionable transactions and supporting the fight against money laundering and the funding of illegal activity. • Within the scope of implementing risk management requirements, the Ministry of Commerce and Industry mandated that companies engaged in jewelry and real estate brokerage activities develop and implement a risk assessment policy. The compliance rate among these companies reached 98%.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry هيئة أسواق المال Capital Markets Authority
6.4	Develop legislation on the criminalization of corruption in the private sector  Implementation and Evaluation	• **Law No. (2) of 2023, dated 22/01/2023**, amended certain provisions of Penal **Law No. (31) of 1970**, defining and regulating the criminal liability of legal entities in corruption crimes. This amendment aimed to strengthen the legal framework for holding private sector entities accountable. • In this context, Nazaha prepared a draft in **2019**, amending certain provisions of Penal **Law No. (31) of 1970**. This draft included criminalizing bribery in the private sector and bribing foreign public officials and it was subsequently submitted to the National Assembly. Nazaha continues to pursue this draft within the established institutional frameworks, paving the way for the completion of the relevant legislative procedures in the upcoming strategic phases.	Nazaha نزاهة

Initiatives' percentage of completion is evaluated according to the following criteria:

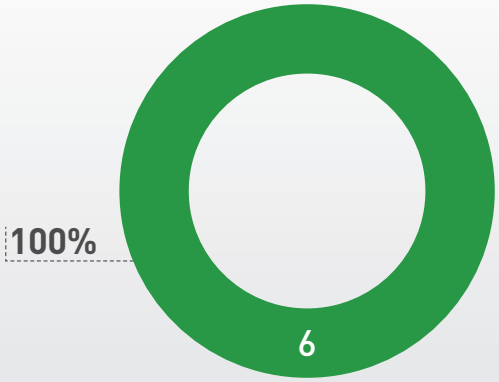


Priority 6: Integrity and Accountability in the Private Sector

Progress: 93%

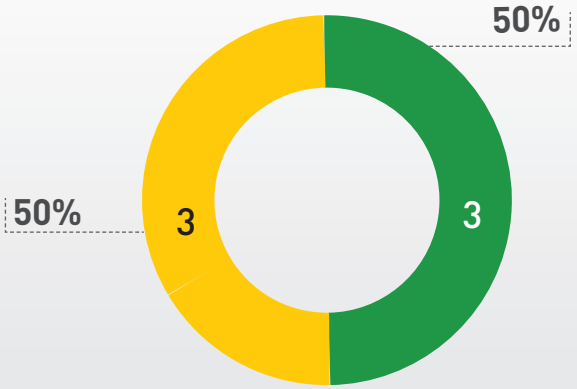
#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
6.1	Review and strengthen effective auditing standards in the various private sector bodies  100% Implementation and Evaluation	• The legislative and regulatory framework for the auditing profession in the private sector was strengthened by the issuance of the Auditors **Law No. (103) of 2019** and its Executive Regulations, issued by Resolution **No. (13) of 2019 on 09/02/2020**. The Law and Regulations govern auditing practices and reinforce adherence to approved professional standards. In accordance with current legislation, companies of all types are obligated to apply internationally recognized accounting standards and prepare financial statements according to their latest versions, in addition to complying with the principles and professional conduct issued by the International Federation of Accountants (IFAC). • In this regard, the Capital Markets Authority Law's and its Executive Regulations' regulatory frameworks contain clauses that are unique to auditors employed by listed businesses and organizations under CMA's supervision. While continuously assessing the degree to which businesses adhere to governance regulations, CMA has created the regulatory framework and put in place comprehensive training and awareness programs in the area of corporate governance, including those pertaining to the promotion of professional conduct and ethical values. • Ministerial Resolution **No. (159) of 2023** was also issued concerning the development of the professional capabilities of auditors, regulating the mechanisms for qualification and continuous training in accordance with international educational standards. To support the development of the profession, the Ministry of Commerce and Industry concluded cooperation agreements with relevant professional entities and formed permanent technical committees to develop accounting rules and auditing guidelines and keep pace with international developments. Based on the agreement, twelve **(12)** auditors were trained. • Some specialized MOCI employees have been given judicial authority in terms of oversight and inspection, and their training continues in collaboration with pertinent occupational organizations, improving the efficacy of auditor inspections and the handling of infractions within the authorized legal frameworks. Inspecting the offices practicing accountants, amounting to (113) offices, two **(2)** infractions were spotted through judicial control.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry هيئة أسواق المال Capital Markets Authority
6.2	Develop awareness and training programs and encourage ethical business practices in the private sector  100% Implementation and Evaluation	• The MOCI implemented awareness programs aimed at promoting ethical business practices, including preparing and disseminating informational content related to updated laws and procedures, broadcasting it through available media outlets and social media platforms. These efforts contribute to raising institutional awareness and reinforcing commitment to professional conduct. • In this context, the Kuwaiti Accountants and Auditors Association, in cooperation with the Ministry of Commerce and Industry, conducted several training courses for Ministry employees. The Association also continued to promote its training programs through its online platforms, supporting professional capacity building and fostering a culture of integrity in the business environment. • The Capital Markets Authority also plays a supportive role in promoting ethical practices and establishing governance and professional conduct requirements among entities under its supervision, through its approved regulatory and awareness frameworks.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry هيئة أسواق المال Capital Markets Authority

Distribution of initiatives according to the percentage of completion



- In progress – Progress is up to 50%
- Almost Complete: Progress is up to 75%
- Implementation and Evaluation: Progress made is up to 100%

Percentage of compliance with the approved plan

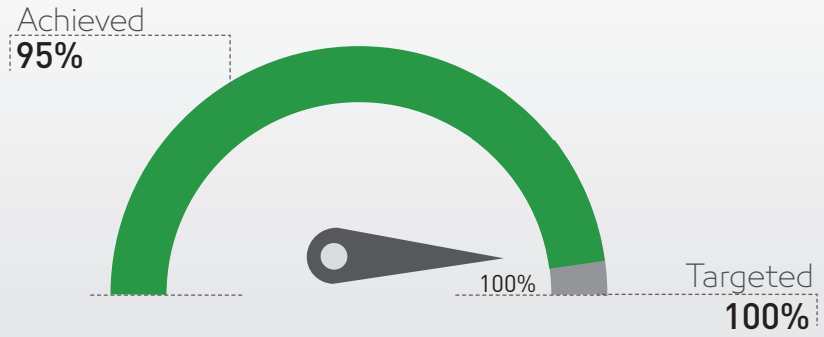


- On-track
- slightly off track
- Off-Track

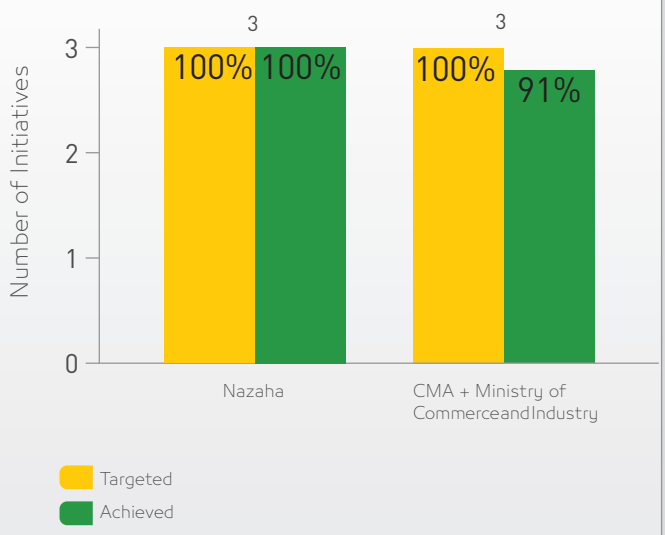


C) Second Pillar Follow-Up Board

Pillar's Implementation Progress



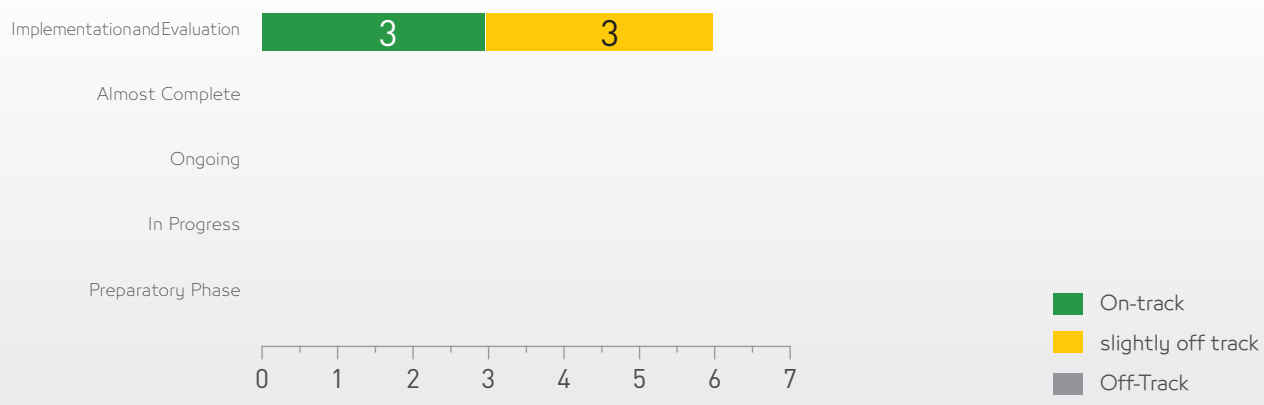
Implementing agencies



Priorities's progress status

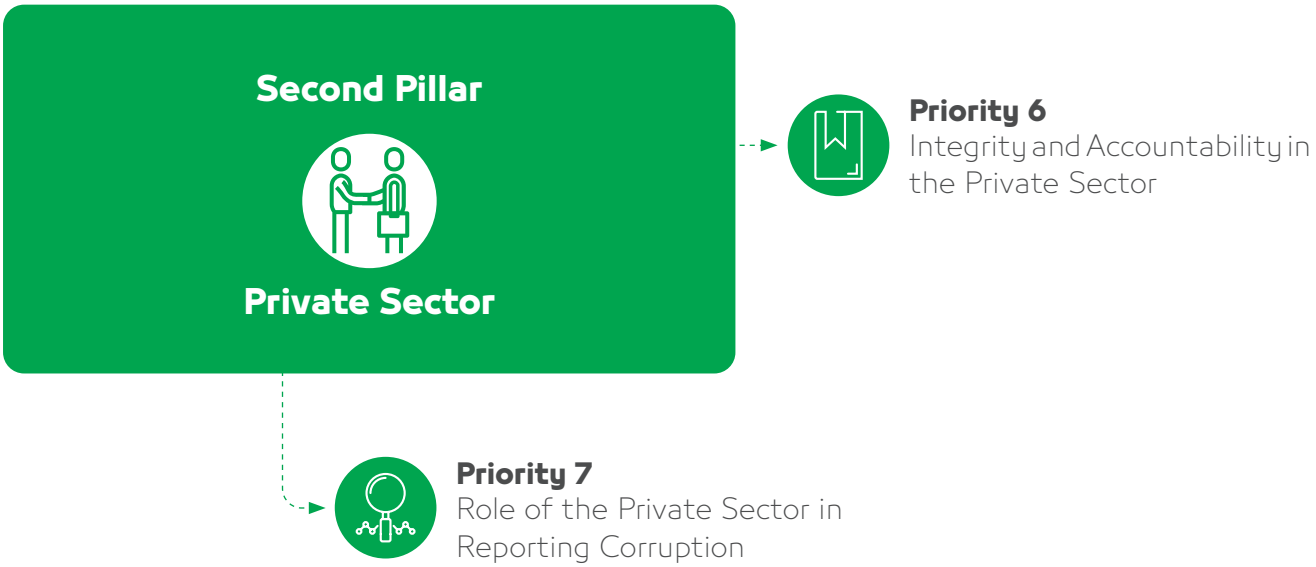


Alignment of initiatives with the established schedule and the percentage of completion



B) Pillar and initiatives' results targeted at KIACS conclusion:

Item



Result

Enabling the private sector to undertake an effective role as a partner in promoting integrity and combating corruption

Business environment attractive for foreign investment that provides equal opportunities for investors, promotes sustainable development of society as a whole and enhances Kuwait's position in global business and financial markets.

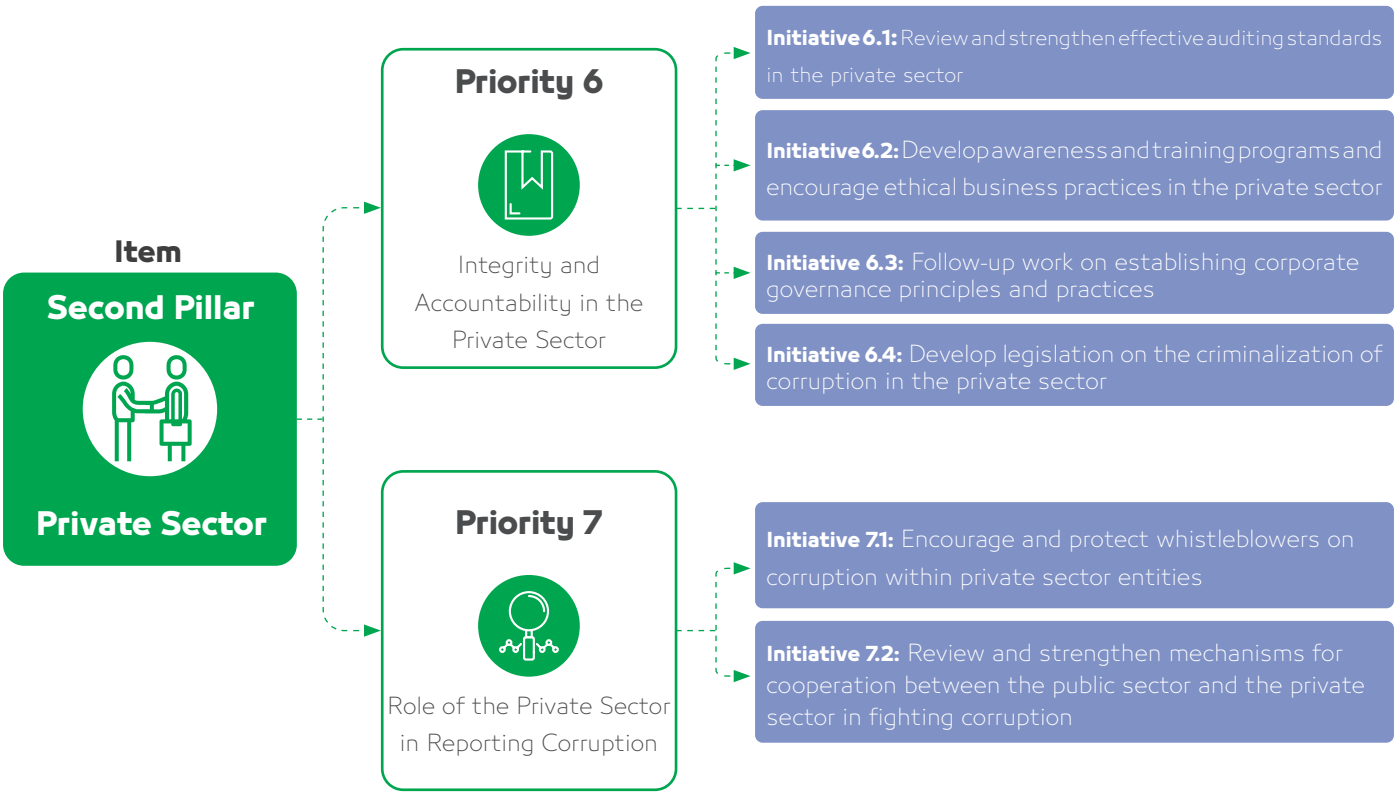
Increase in the level of cooperation and partnership between public and private sectors in prevention and reporting of corruption.

2. Second Pillar: Private Sector

Strategic Goal: Encouraging the Private Sector to Promote Integrity and Fight Corruption.

A) Progress Overview:

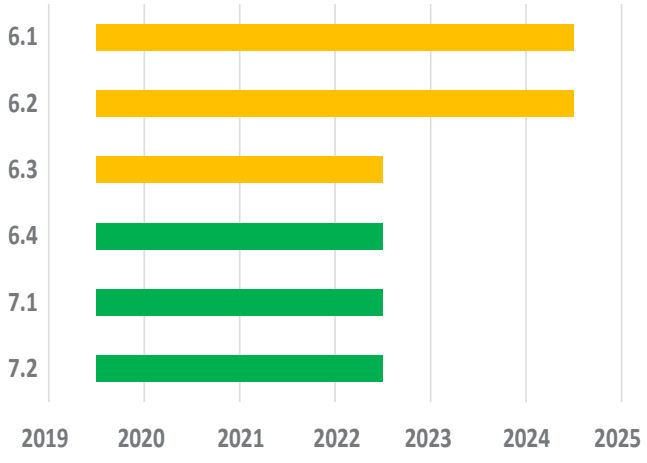
Initiatives in the Second Pillar:



Progress made in Second Pillar Initiatives

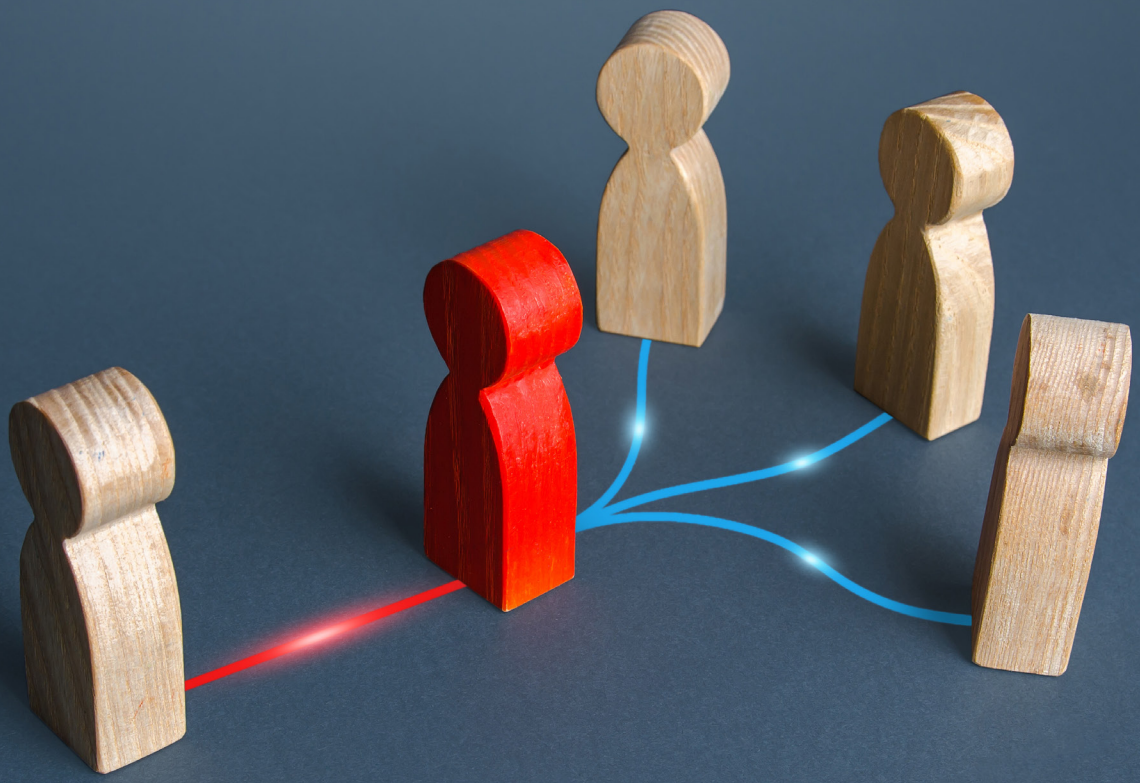


Priorities



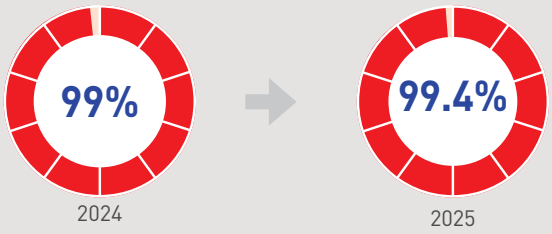
For details of achievments in each initiative, please refer to page 55 of the report.

Conflict of Interests

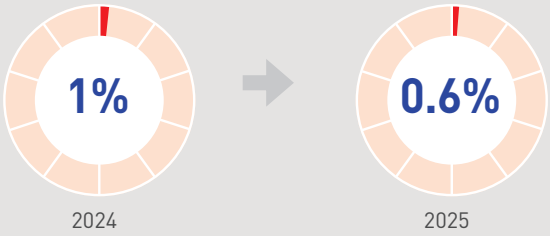


Highlight on Financial Disclosure

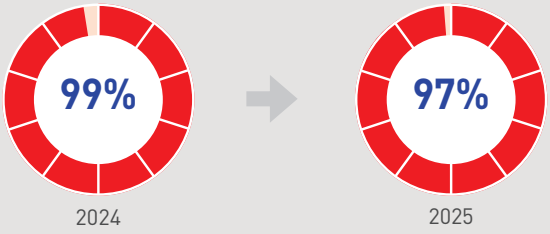
Percentage of commitment to submitting financial disclosures



Percentage of total non-compliance with submission of disclosures



Percentage of declarants whose disclosures are examined

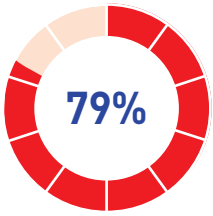


Number and percentage of delay in submitting financial disclosures

Total disclosures received on time and in accordance with legal deadlines:

2,750

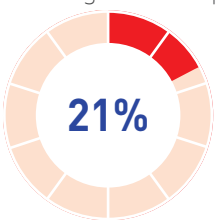
Percentage of Receipt



Total disclosures received after legal deadlines:

718

Percentage of Receipt



Number of disclosures by type

First Disclosure	Disclosure Update	Final Disclosure	Total
1,287	432	1,749	3,468

Number of disclosures according to top five (5) job titles

Director of Administration or equivalent	1,705
Members of the boards of directors of cooperative societies	424
Board member at a sports authority	210
Public Prosecution Member	190
Judge	139
Total Top Five (5) Job Titles	2,668

Number of disclosures according to top five (5) government agencies

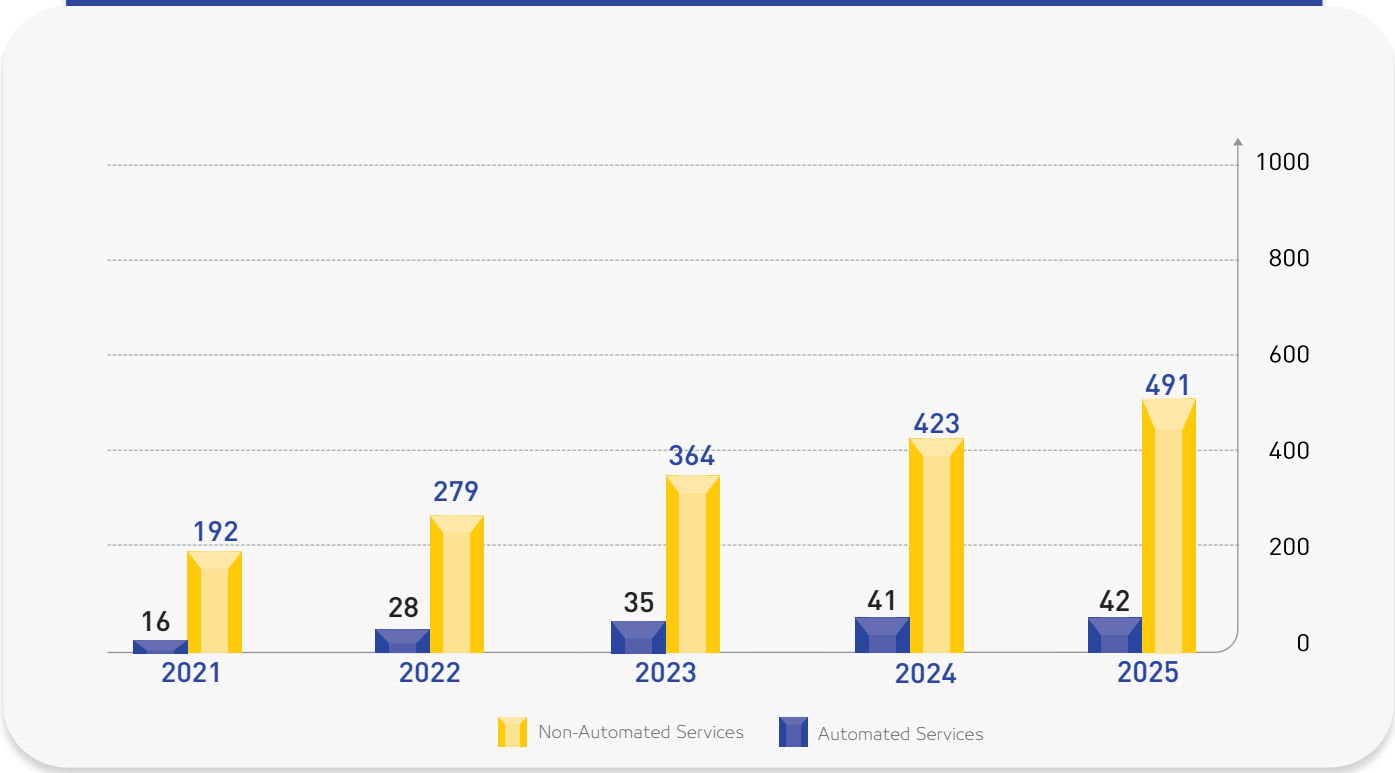
Ministry of Interior	565
Ministry of Justice	517
Kuwait University	179
State Bureau for Financial Control	139
Ministry of Diffense	130
Total number of statements of the top five (5) government agencies	1530

Number of disclosures not submitted according to top five (5) job titles

Director of Administration or equivalent	9
Notary Public Real Estate Registration Department or Documentation Department at the Ministry of Justice	3
Board member at a sports authority	2
Members of the boards of directors of cooperative societies	2
Director General	1
Total	17

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
5.4	Integrate corruption risk management into sectors that provide public services to identify and address weaknesses periodically and sustainably 100% Implementation and Evaluation	• Nazaha continues to create the methodological framework for the Corruption Risk Management Initiative during KIACS implementation by evaluating pertinent reference materials and best practices and utilizing the results of consultative sessions with local and international experts. A nationwide guide for evaluating and controlling corruption risks in the public sector was created as a result of this initiative. It is based on a uniform methodology that takes into account the institutional work in government organizations. • Additionally, Nazaha expanded on pilot programs for the creation of preliminary corruption risk registers connected to components of the Code of Conduct for Public Officials that were put into place at a number of government departments. This was done in an effort to match the suggested technique with these agencies' operational and institutional setting. Nazaha's awareness-raising and debate events, which included specialist forums, improved the flow of knowledge and highlighted top global practices in assessing corruption and controlling its hazards. • Following the completion of the initiative's foundational track, the preparation of the Training Guide for the Assessment and Management of Institutional Integrity Risks was finalized by the end of **2025**, supporting government entities' readiness to transition to the implementation phase and institutional capacity building, in preparation for completing the final report and developing recommendations to establish a sustainable national integrity framework. In parallel with the practical implementation report of the guide, four training workshops were organized under the initiative, targeting leaders and members of the technical implementation teams within a pilot phase aimed at translating the framework's outputs into effective institutional practice. The program was delivered over four days, with the participation of **56** participants from **18** government entities, contributing to knowledge exchange and strengthening the practical dimension.	Nazaha ﻧﺰاﻫﺔ

Statistics on the number of government agencies that provide (mechanized - non-mechanized services) to citizens and residents during the year 2025:



(Source: Civil Service Commission)

Priority 5: Effectiveness and Efficiency in Public Services Delivery

Progress: 63%

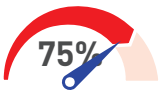
#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
5.1	Review and streamline bureaucratic procedures of public service delivery  Implementation and Evaluation	• A manual for developing, documenting and simplifying government services was prepared and circulated to all government agencies under Civil Service Commission **No. (24) of 2020**, issued in **December 2020**, to serve as a unified framework for improving government service delivery procedures. • During **2024**, a comprehensive inventory was compiled of both automated and non-automated government services across all approved government agencies within the Government Services Guide system. Statistical reports were also prepared for services categorized by beneficiary type (individuals, private sector and government agencies). The CSC conducted several training workshops for government agencies to enhance the implementation of the Guide and the mechanisms for documenting and simplifying service procedures. • The effective implementation of this initiative depends on the degree to which government agencies commit to entering the required data through the approved systems and updating their service procedures in accordance with the Guide so as to develop government services.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
5.2	Develop and implement e-government internet-based platforms to further automate processes for the delivery of public services  Implementation and Evaluation	• The unified government services application **"Sahl"** has been launched on **15/09/2021**, as a unified platform for providing government services electronically. To date, **(42)** government agencies have participated, and the number of electronic services available through the application has reached approximately (491). Overall user satisfication rating for the application in 2025 was **(3.96 out of 5)**, while service satisfaction rating after completion was **(4.35 out of 5)**.. • As part of expanding the scope of digital services, "Sahl Business" application has been launched on 20/11/2022, to enable business owners and institutions to complete their government transactions through a unified electronic portal. Eighteen (18) government agencies have participated in the application, and the number of electronic services offered through it has reached approximately **220**. • In recognition of the role the application played in developing the digital government services system, "Sahl" application was honored by the League of Arab States within the framework of the Arab Government Excellence Award, held under the patronage of the leadership in the sisterly United Arab Emirates, in appreciation of its contribution to supporting digital transformation, improving the beneficiaries' experience and facilitating access to government services through electronic channels.	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات Central Agency for Information Technology الهيئة العامة لشؤون المدرسة THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION
5.3	Develop and publish user-friendly guides for the public regarding how to access and apply for public services both in paper and electronically  Almost Compete	• Based on Civil Service Commission Circular **No. (24) of 2020**, a manual for developing, documenting, and simplifying government services was prepared to be a reference framework and a digital system to support the definition of government services and the mechanisms for documenting and simplifying their procedures. The manual was distributed to government agencies and published on the CSC's official website. • In this context, the Government Services Guide system has been enhanced by adding fields and classifications for service procedure, enabling government agencies to enter and update their service data, which is then monitored and reviewed by the CSC's specialized teams. Government agencies were also contacted to complete the entry of service procedures to build a comprehensive and up-to-date guide to government services. • The Civil Service Commission continued to monitor government agencies and provide the necessary technical and training support for preparing their service procedures guides. Training workshops were also organized for users of the Government Services Guide system, and feedback and inquiries from government entity coordinators were addressed. • The positive impact of this initiative depends on continued cooperation and integration between the CSC and government agencies in entering and updating service data.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
4.2	Review and strengthen the standards and mechanisms of accountability in the public sector, including accounting, auditing and oversight mechanisms  Implementation and Evaluation	• Performance indicators of the audit and oversight system in the public sector indicated a significant improvement during KIACS' years of implementation, according to statistics and reports from the State Audit Bureau. The growing adoption and activation of internal audit functions within the government apparatus is reflected in the percentage of government agencies with an active internal audit function, which increased from roughly 19% at the start of KIACS' implementation in fiscal year **2019/2020** to roughly 72% in fiscal year **2024/2025**. • In terms of audit observations, the data revealed that in fiscal year 2023/2024, the percentage of observations carried over from the prior year was 33.8%, or 925 observations out of 2,735. In fiscal year 2024/2025, this percentage dropped to 24.4%, or 678 out of 2,778 observations. This indicates that government agencies are now more adept at handling and resolving audit observations, which improves the efficacy of the public sector's accountability and governance system.	ديوان المحاسبة State Audit Bureau
4.3	Review and strengthen measures to ensure integrity and accountability in state-owned enterprises  Implementation and Evaluation	• The initiative's procedures were complemented during KIACS' years of implementation by strengthening the governance frameworks of state-owned enterprises. (SOEs). In **2019**, the State Audit Bureau issued an audit guide on the application of governance rules in SOEs, along with developing tools and standards for evaluating integrity and accountability measures. These measures included clearly defining roles and responsibilities, ensuring the integrity of financial reporting, developing risk management and internal control systems, promoting professional conduct and ethical values and encouraging improved institutional performance. • To further support the dissemination of governance practices, Nazaha organized the 3rd "Nazaha" Forum in December 2023, under the theme "Integrity through Governance", with participation from government and private entities, civil society organizations and several SOEs. Nazaha also collaborated with the State Audit Bureau, the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development and specialized professional entities to hold discussion sessions addressing best practices in SOE governance. These sessions resulted in a report of recommendations submitted to the relevant authorities for their consideration. • According to the State Audit Bureau's Annual Report for the fiscal year **2023–2024**, the Bureau reviewed and analyzed the governance models of the extent to which the companies under its supervision adhered to governance rules. According to the relevant legal and regulatory frameworks, a total of **(24)** companies were reviewed. These included **(3)** companies under the Capital Markets Authority's supervision, whose compliance rates ranged from 95% to 97%, **(13)** companies subject to the provisions of Companies **Law No. (1) of 2016**, which compliance rates ranged from 29.5% to 81.5%, and **(8)** companies connected to the oil industry, which compliance rates ranged from 80% to 93.5%.	Nazaha نزاهة
4.4	Establishing and enforcing a conflict-of-interest management system  Implementation and Evaluation	• The initiative witnessed significant progress during KIACS' years of implementation through the completion of the legislative framework regulating the prohibition of conflict of interest. **Law No. (1) of 2023** concerning the Prohibition of Conflicts of Interest was issued on **22/01/2023**, and its Executive Regulations were published in Kuwait Gazette on **10/09/2023**, providing a clear legal basis for regulating conflicts of interest in the public sector. • As part of activating the provisions of the Law, Nazaha, since its issuance, continued to implement awareness programs and activities to familiarize government agencies with the Law's objectives and implementation mechanisms. These programs targeted some government agencies during KIACS' years of implementation, contributing to raising institutional awareness of the Conflicts of Interest Law requirements and enhancing compliance with its provisions. • Nazaha also adopted a procedural manual to support the application of the law prohibiting conflicts of interest, clarifying the mechanisms for dealing with related cases within its jurisdiction, enhancing procedural clarity and integrating institutional efforts related to the integrity system.	Nazaha نزاهة
4.5	Amend legislation to effectively criminalize illicit enrichment  Implementation and Evaluation	• This initiative's procedures were realized with the issuance of Decree-Law **No. (69) of 2025** regarding the amendment of some provisions of **Law No. (2) of 2016** relating to the Establishment of Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha) and the provisions relating to financial disclosures, which included expanding the definition of illicit enrichment crime and strengthening the legislative framework regulating it. The Decree-Law was published in the Official Gazette on **25/05/2025**.	Nazaha نزاهة

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
3.5	Support the Ministry of Interior to develop and disseminate codes of conduct for its staff, including police officers  Implementation and Evaluation	• The Ministry of Interior issued two codes of conduct for police officers and Ministry employees, which were circulated in October **2021**. This contributed to standardizing behavioral norms and strengthening adherence to professional values among the Ministry's personnel. Both codes of conduct were also distributed to all civilian and police employees, achieving 100% awareness of their contents. • To activate the codes and promote compliance with their provisions, the Ministry of Interior implemented training and awareness programs targeting its military and civilian personnel, with a view to raising awareness of the codes of conduct and solidifying the principles of integrity and professional discipline in the workplace. Coordination was also undertaken with Nazaha to benefit from relevant awareness experiences in developing educational materials related to the codes of conduct.	وزارة الداخلية

Priority 4: Accountability in the public sector

Progress: 77%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
4.1	Review and strengthen performance management systems of public service employees and conduct regular evaluations performance  Almost Complete	• The development of the Employee Performance Management System has advanced significantly as a result of this project. In order to improve fairness and transparency as well as the effectiveness of institutional performance, the CSC has worked on developing a thorough framework for assessing public employee performance that links job responsibilities to the findings of yearly evaluations. • In this context, the CSC adopted the Guiding Manual for the Employee Performance Evaluation Model in Government Agencies, pursuant to Civil Service Council Resolution **No. (18) of 2025**, issued in **August 2025**. This Manual serves as a unified reference framework to be used when conducting performance evaluations. The CSC also initiated training programs and introductory workshops to support government agencies in implementing the Manual according to the approved frameworks. • Furthermore, Nazaha contributed to supporting the implementation of the initiative by preparing an awareness study aimed at raising awareness of the public employee performance evaluation mechanism within government agencies. Such action enhances understanding of the evaluation system's application and supports integrity and transparency in its procedures.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
4.2	Review and strengthen the standards and mechanisms of accountability in the public sector, including accounting, auditing and oversight mechanisms  Implementation and Evaluation	• This initiative's procedures were complemented by strengthening the institutional framework for accountability, auditing and oversight in the public sector during KIACS' years of implementation. In **2022**, the Council of Ministries tasked the Civil Service Commission, in coordination with the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development, with disseminating the National Corporate Governance Manual across the state's administrative apparatus. Furthermore, the Council of Ministries Resolution **No. (283) of 2011**, concerning the Establishment of Inspection and Audit Offices, provided a supportive organizational foundation for activating internal accountability and oversight mechanisms within government agencies. • Standardized internal audit manuals were published in 2019 as part of this framework, and throughout the years that KIACS was implemented, awareness campaigns and specialized activities were carried out in cooperation with pertinent oversight and professional organizations, including the State Audit Bureau, the Kuwait Accountants and Auditors Association, and the Government Performance Follow-Up Agency, with participation from numerous government agencies. As a result, audit observations decreased and inspection and audit offices became more independent and efficient. • Nazaha, through its Inspection and Audit Office, continued to offer technical support and capacity-building programs in the context of bolstering institutional efforts to activate inspection and audit offices in government agencies through hands-on training, knowledge transfer, coordination meetings, and technical follow-ups with government agencies. Consequently, during the KIACS years of implementation, 26 meetings were held and a total of (16) government entities profited from these activities. Additionally, Nazaha took part in a number of specialized professional gatherings, such as the Internal Auditors Conference, organized by Kuwait Internal Auditors Association on **10-11 December 2025,** where Nazaha showcased its proficiency in advancing the field of internal auditing and assisting government organizations in this regard. The Conference's conclusions and recommendations strengthened the trend toward creating internal audit frameworks based on a risk management methodology and enhanced internal auditors' professional skills, supporting the effectiveness of the public sector's accountability and governance system.	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

Priority 3: Integrity in Public Service Performance

Progress: 82%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
3.1	Review and revise the code of conduct for civil servants of the executive branch  Implementation and Evaluation	• The Civil Service Commission issued Circular **No. (02) of 2021** regarding an updated Code of Conduct for public sector employees and circulated it to all government agencies, thus contributing to unifying behavioral standards and enhancing commitment to professional values in the government apparatus.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.2	Develop and deliver training programs on the code of conducts for civil servants  Implementation and Evaluation	• The CSC implemented specialized training programs on the updated Code of Conduct for government employees, including developing an accredited training program and incorporating it into annual training plans, as well as programs to train certified trainers in the field subject of the codes of conduct. The number of certified trainers amounted approximately to **(18)** from various government agencies. The CSC also continued to coordinate with government agencies and communicate therewith regularly to ensure the implementation of relevant training programs. • As part of developing the government training system and building upon efforts to establish a supportive e-learning platform, work has been undertaken to expand the scope of training programs, with a view to reaching a wider segment of public sector employees across all job categories, thereby enhancing the efficiency and sustainability of training programs. • Furthermore, Nazaha continued implementing "Adaa" project, aiming to enhance adherence to professional conduct rules and instill ethics in public service through an institutional accreditation system based on awareness, training, capacity building, and compliance measurement. The number of government agencies participating in the project amounted to (28) agencies, while the number of beneficiaries amounted to about (65,339) male and female employees. This contributes to consolidating institutional values and raising the level of professionalism and efficiency in the government work environment.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.3	Develop a code of conduct for members of the parliament and its staff  Almost Complete	• Resolution **No. (13)** of the National Assembly meeting **No. (4)** in **February 2021** established a Code of Conduct for General Secretariat employees. After the Code reached 100% coverage. Additionally, an awareness campaign and visual training programs were created to clarify the Code of Conduct's obligations and was received by all General Secretariat personnel, which helped to increase dedication to and awareness of professional values. • As for the preparation of a Code of Conduct for members of the National Assembly, completion of the procedures related to this segment was affected by the issuance of an Amiri Decree dissolving the National Assembly on **10/05/2024**. This resulted in the cessation of the General Secretariat's operations during the subsequent period, within the context of the prevailing circumstances during KIACS' implementation.	مجلس الأمة NATIONAL ASSEMBLY
3.4	Support the Supreme Judicial Council to prepare and disseminate codes of conduct for judges, prosecutors and other public service employees working under their supervision  Implementation and Evaluation	• In **2021**, the Supreme Judicial Council issued a Code of Conduct for judges and members of the Public Prosecution, which was updated in **2023**, thus strengthening the ethical and behavioral framework governing judicial work. Kuwait Institute for Judicial and Legal Studies also disseminated the Code of Judicial Conduct to all prosecutors and judges of the Court of First Instance and members of the Public Prosecution, in addition to implementing specialized training programs to promote adherence to its provisions. • In this context, training programs were conducted targeting members of the Public Prosecution, legal researchers nominated for the position of Deputy Attorney General, and judges transferred from the Public Prosecution to work in the Court of First Instance. These programs covered the Code of Judicial Conduct and the values and traditions of the judiciary, contributing to the consolidation of professional principles and the promotion of integrity and independence in judicial work.	

Highlight on Recruitment and Promotions in the Public Sector

The laws and circulars of the Civil Service Commission (CSC) govern recruitment in government agencies that fall under the supervision of the Commission.

Recruitment is organized through a central automated system that enables citizens to view and apply for vacancies online.

CSC issued **Circulars No. 25 of 2006 and No. 30 of 2015** regarding supervisory positions (director, controller, head of department, head of division). These circulars indicate the requirements for holding these positions (such as academic requirements and experience), with a view to reorganizing the process (such as relying on a recommendation from the Human Resources Committee). These two circulars specify the minimum requirements, where it is possible for relevant government agencies to add other criteria without prejudice to the minimum requirements.

For appointment and promotion decisions to be valid, prior approval of the CSC Control is required. This is a procedure adopted by the Commission in order to ensure that such decisions are issued in accordance with the relevant rules and laws.

A transparent grievance mechanism has been adopted to allow any citizen who has any doubts about his/her recruitment process to complain in accordance with the approved procedures. The Right to Access to Information Law enhances citizens' right to request access to any data related thereto pursuant to the Law.

Circular No. 18 of 2011 governs and regulates promotions in entities subject to the Civil Service Commission's control.

For leadership positions, **Circular No. 8 of 2018** sets clear recruitment criteria (including minimum experience, academic requirements, previous job performance, etc.), provided that at least three candidates shall be selected for the job, who shall undergo tests and interviews. This process prioritizes internal promotions over external candidates.

The Civil Service Commission issued Resolution **No. (18) of 2023** regarding the mechanism for selecting candidates to fill leadership positions. The Resolution was published in Al-Kuwait Al-Youm 06/08/2023.

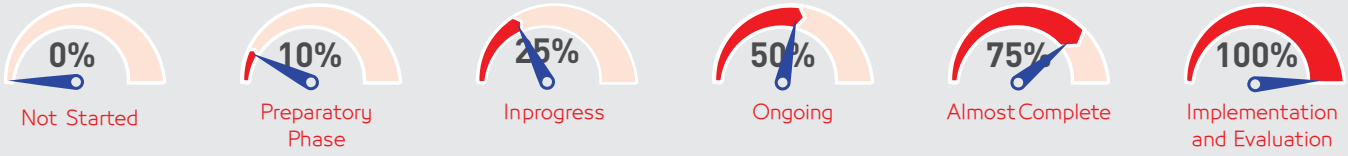


Priority 2: Recruitment and Promotion in the Public Sector

Progress: 84%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
2.1	Establish objective criteria to ensure merit-based recruitment and promotion procedures for civil service  Implementation and Evaluation	• A draft law to change some of the articles of Decree-Law No. **(15)** of **1979** has been produced by the Civil Service Commission (CSC). By updating the legislative framework that governs CSC's operations, the draft law seeks to further the ideals of equality and fair opportunity for all citizens by facilitating the creation of a consolidated employment system among government agencies, public enterprises, and independent institutions. The draft law is still being reviewed within the current institutional frameworks after being presented to the Council of Ministers in **March 2021**.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.2	Adopt a special mechanism for the recruitment of senior public officials in a transparent manner according to objective criteria  Implementation and Evaluation	• The Civil Service Commission conducted research on creating a system for selecting and elevating senior and supervisory employees in response to a mandate issued in September 2021. This study was reviewed and evaluated within the established institutional frameworks after being addressed with the Civil Service Council in compliance with the Council's rules and authority. • The Civil Service Council issued Resolution **No. (18) of 2023** concerning the Mechanism for Selecting Candidates for Leadership Positions in the context of creating the regulatory frameworks for filling leadership positions. This resolution, which was published in the Kuwait Gazette on 06/08/2023, reinforced the values of objectivity and transparency when filling senior positions.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.3	Strengthening the civil service system and consider the establishment of a specialized institute to train civil servants of all grades  Implementation and Evaluation	• On **11/12/2023**, the Civil Service Commission was tasked by the Council of Ministers with activating the Training Department's role and expanding its duties in order to develop government employees' capacities and advance the civil service system. Planning and executing professional assessments and training programs targeted at various job categories, such as executive, leadership, and supervisory jobs, are among these responsibilities. • According to this framework, a variety of training programs aimed at supervisory and leadership personnel were implemented during the **2024–2025** training season, attaining high levels of technical evaluation. This is a reflection of the government sector's increased capacity building and training system efficiency. In order to complement the government training system, the Civil Service Commission also worked on creating an extensive automated training platform. A comprehensive vision and action plan was created, detailing goals, schedules for implementation, and methods for evaluation. The project's budget was approved, and it was transferred to the Central Agency for Information Technology for technical supervision once all pertinent organizational, financial, and technical procedures were completed. This project is a component of larger initiatives to build the institutional framework for public sector training.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

Initiatives' rate of completion is evaluated according to the following criteria

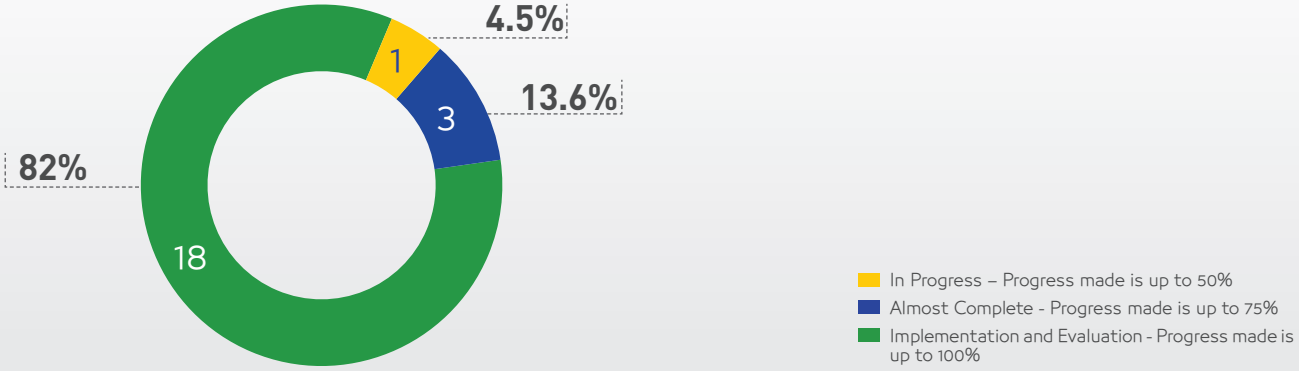


Priority 1: Transparency in the Management of Public Finance and Public Affairs

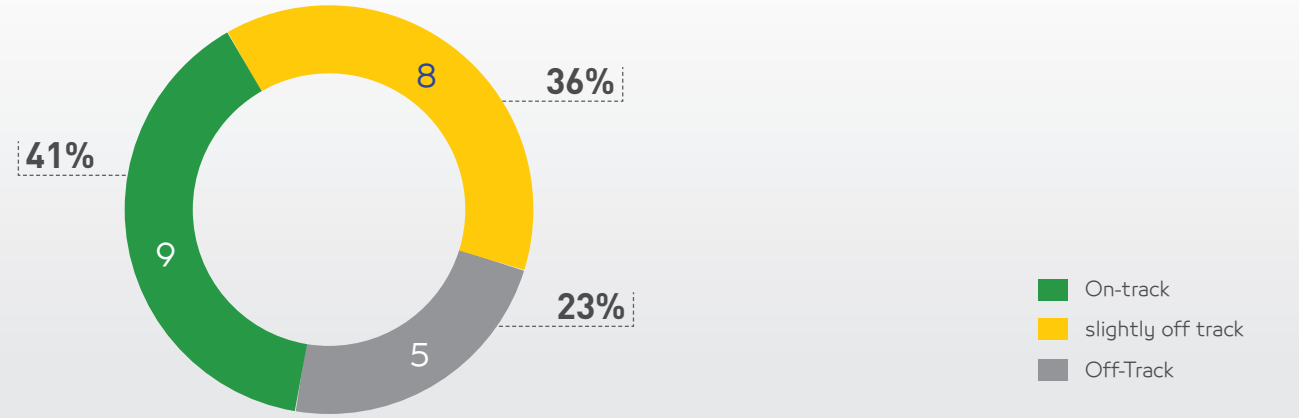
Progress: 85%

#	Initiative	Procedure	Implementing Agency
1.1	Ensure the Right to Access to Information 100% Implementation and Evaluation	• Issued The issuance of Law No. **(12)** of 2020 on the Right to Access Information and accompanying Executive Regulations completed the initiative's legislative and regulatory framework. Nazaha has been conducting ongoing training and awareness campaigns to encourage the full implementation of the law's requirements among government entities ever since it was issued. These programs continued to be implemented until KIACS concluded in **2025**. Moreover, Nazaha will continue monitoring the implementation of awareness and training programs and applying and assessing the law to guarantee the sustainability of compliance and improve transparency.	Nazaha نزاهة
1.2	Review and amend legal texts regulating the financing of electoral campaigns 100% Implementation and Evaluation	• The issuance of Law No. **(120)** of **2023** concerning the Election of the National Assembly Members, which created the General Commission for Elections to be in charge of planning and overseeing the electoral process. This included establishing guidelines for campaign advertising and campaigning, regulating spending and funding sources, and establishing a cap on campaign expenditures. Additionally, on 05/10/2024, an Emiri proclamation was issued that dissolved the National Assembly and suspended some provisions of the Constitution For a period not exceeding **(4)** years to study all aspects of the democratic process and its development.	KUWAIT POLICE وزارة الداخلية
1.3	Enhance the compliance with the asset declaration system 100% Implementation and Evaluation	• In collaboration with pertinent authorities and stakeholders, Nazaha persisted in carrying out training and awareness initiatives that encouraged adherence to financial disclosure statements and the filing of necessary data. High compliance rates were achieved as a result of these efforts; in **2025**, 99.4% of financial disclosure forms were submitted, and 97% of those statements were evaluated.	Nazaha نزاهة
1.4	Preventing corruption in public tenders 50% Ongoing	• **Law No. (1) of 2024** revising Article **(24) of Decree-Law No. (68)** of **1980** promulgating Commercial Law and Article **(31) of Law No. (49) of 2016** regulating Public Tenders were among the initiative's measures. The local agent requirement was eliminated as part of this modification, which also permitted international businesses to invest, open branches, and carry out direct business operations in the State of Kuwait. In addition, the technical, administrative, and legal work associated with creating the Tenders Law was finished, including reviewing and editing pertinent proposals and working with appropriate authorities. The Council of Ministers is now reviewing the pertinent processes after the item was filed to finish its constitutional process.	CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC TENDERS
1.5	Support ministries and public bodies to periodically disseminate information on their work 75% Almost Complete	• Nazaha has prepared a manual for preparing annual reports in accordance with international best practices, contributing to enhanced transparency and supporting government agencies' commitment to publishing information. The Manual outlines the procedures for creating yearly reports that show how well government agencies are performing as well as the requirements for putting Article **(5)** of the Right to Information Law into practice. **In May 2025**, the Manual was made available on Nazaha's official website.	Nazaha نزاهة

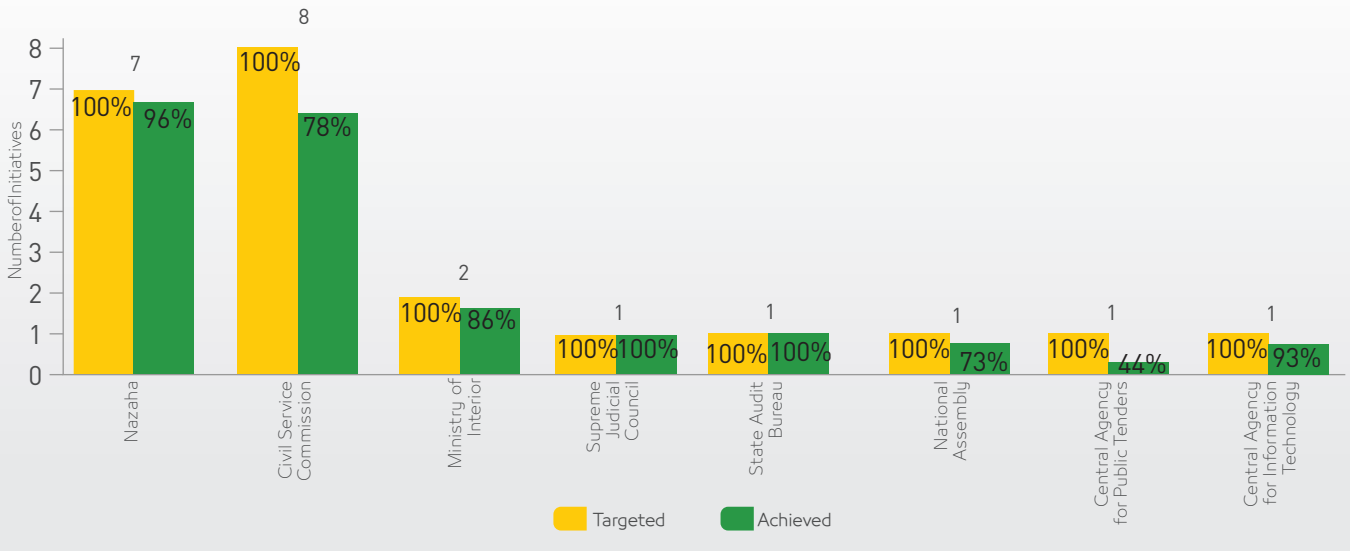
Distribution of initiatives according to the percentage of completion



Percentage of compliance with the approved plan

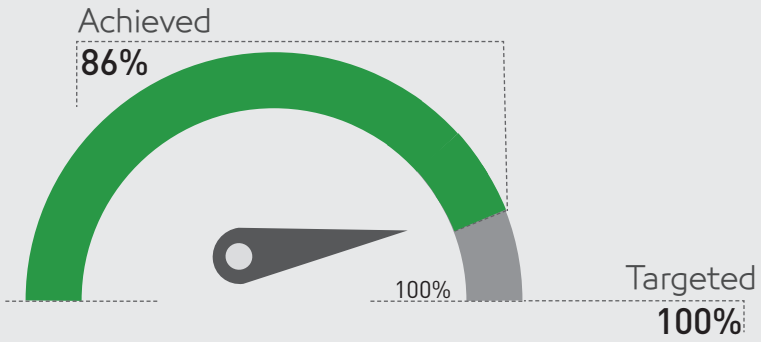


Implementing agencies

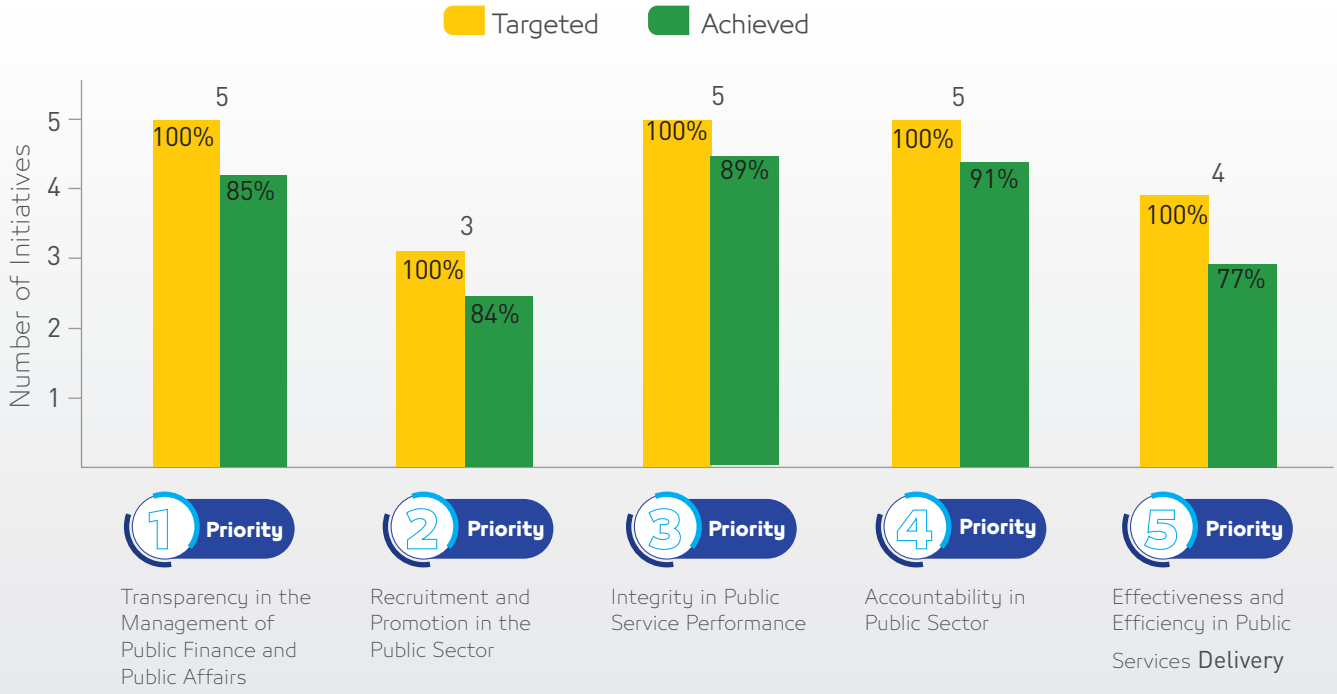


First Pillar Follow-Up Board

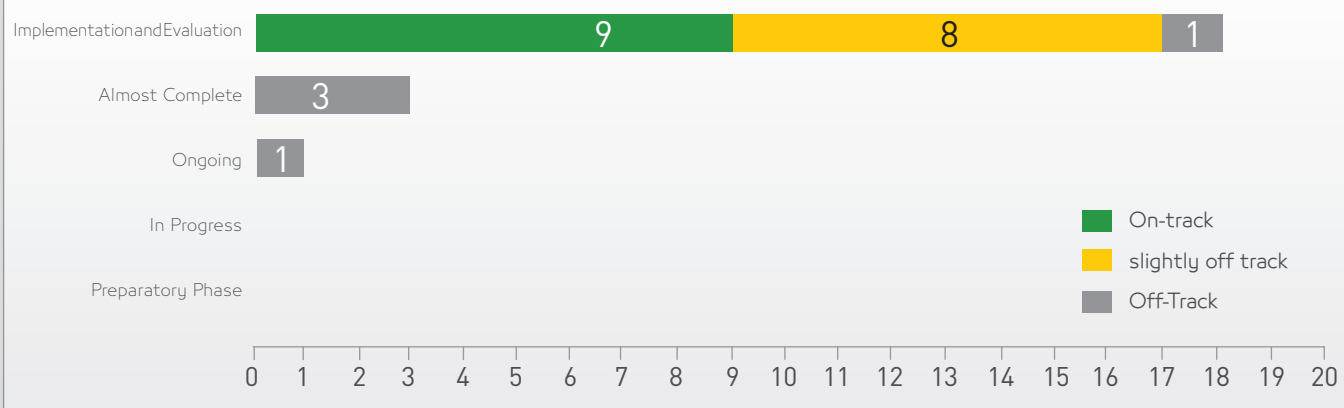
Pillar's Implementation Progress



Priorites's progress status



Alignment of initiatives with the established schedule and percentage of completion



We Build the Nation with Integrity



Target results of the First Pillar and its initiatives at the conclusion of KIACS

Item	Result
First Pillar  **Public Sector**	Increase in the level of integrity in public sector and the development, effectiveness and efficiency of public services in a transparent and accountable manner.
 **Priority 1** Transparency in the Management of Public Finance and Public Affairs	Achieving stronger confidence in state institutions and the rule of law, achieving more efficient government performance.
 **Priority 2** Recruitment and Promotion in the Public Sector	Building trust between citizens and the government and enhancing the efficiency and effectiveness of public sector at work on the basis of transparency and the rule of law.
 **Priority 3** Integrity in Public Service Performance	Increase in the integrity of public services.
 **Priority 4** Accountability in Public Sector	Full implementation of the United Nations Convention Against Corruption and promotion of accountability in public sector.
 **Priority 5** Effectiveness and Efficiency in Public Services Delivery	Increase in the transparency and accessibility of public services, reduce corruption risks and enhance the effectiveness of public service delivery systems.

Progress made in the initiatives of the First Pillar

Priority 1

Transparency in the Management of Public Finance and Public Affairs

Priority 2

Appointments and promotions in the public sector

Priority 3

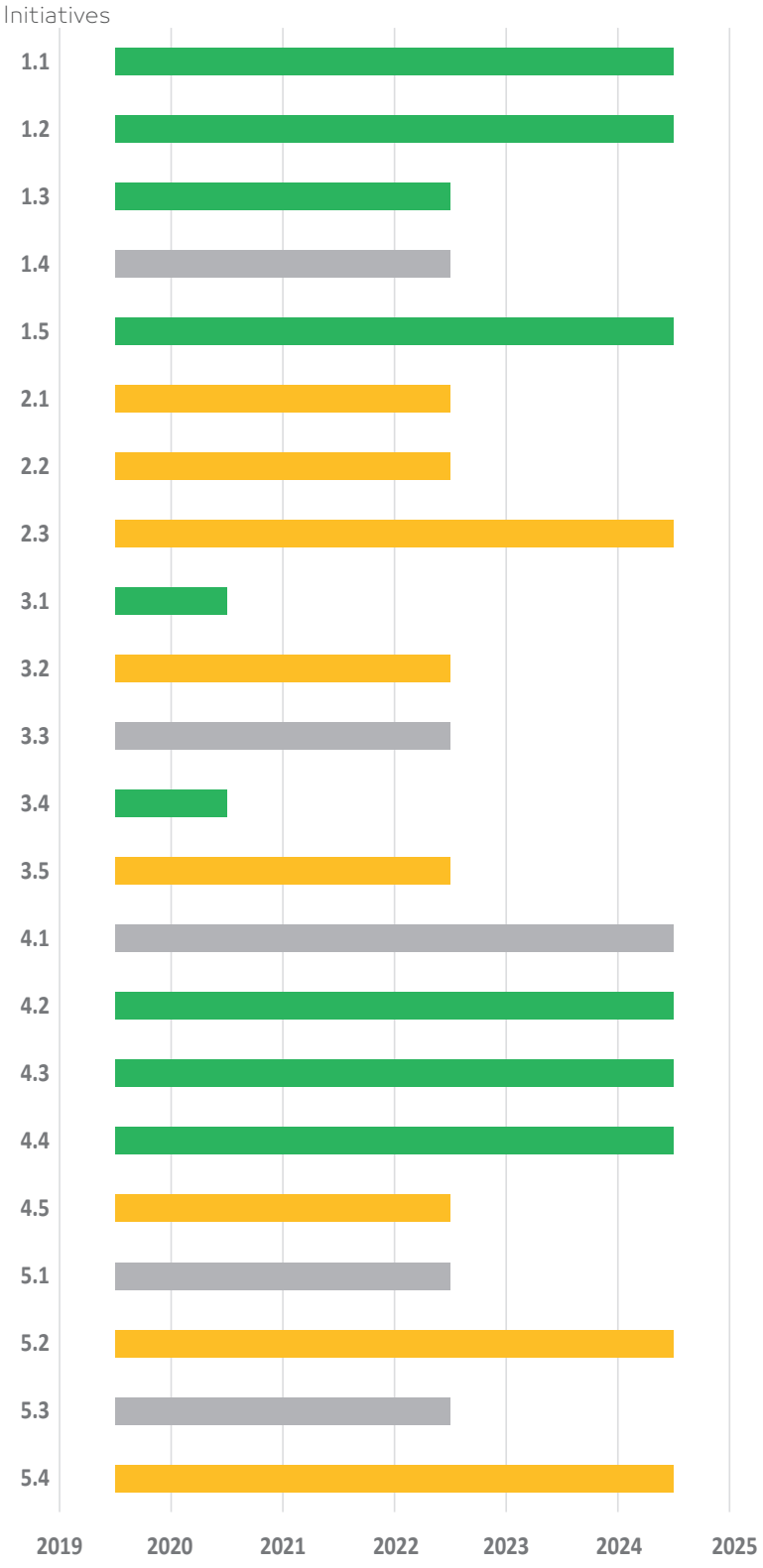
Integrity in the performance of public service

Priority 4

Accountability in the public sector

Priority 5

Effectiveness and efficiency in the delivery of public services

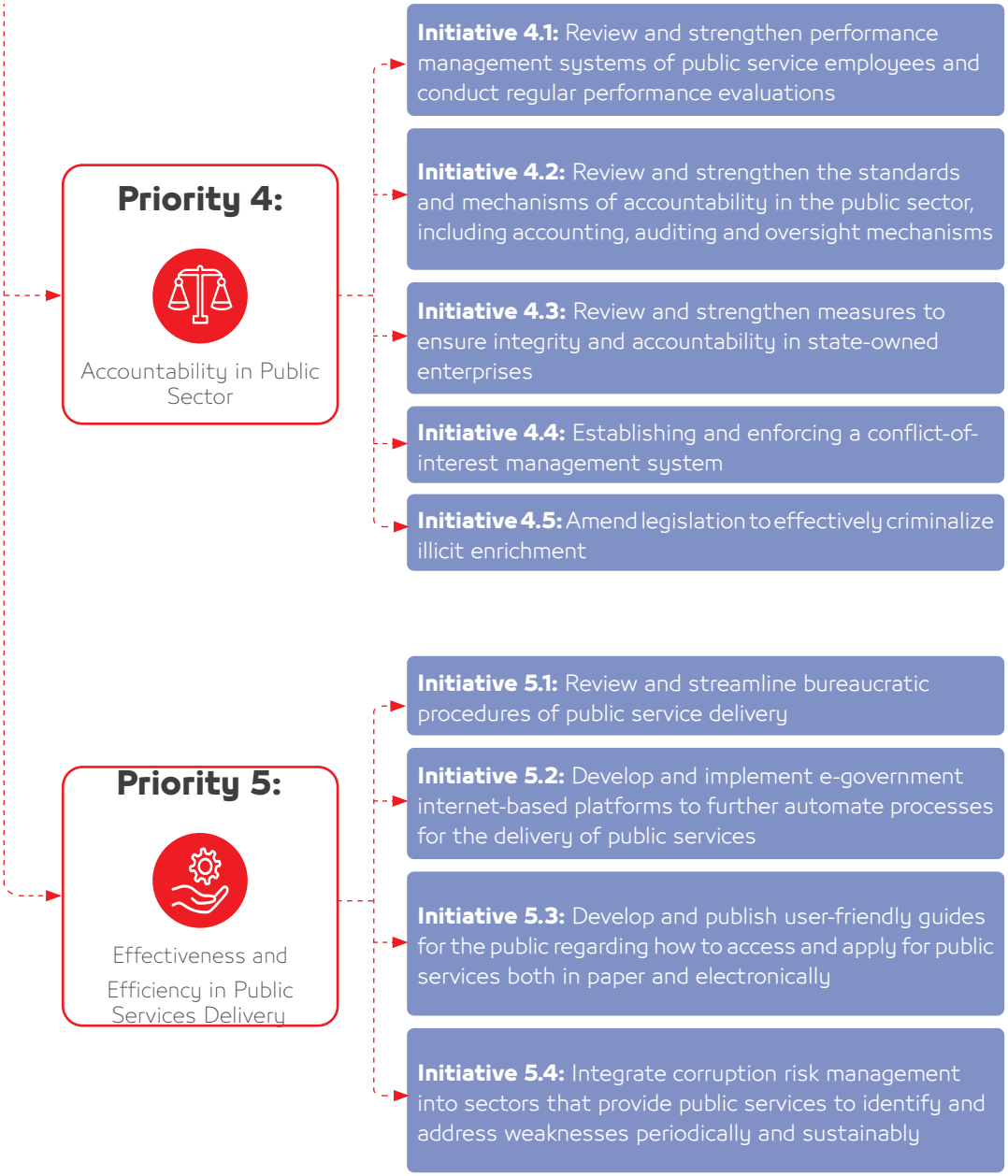


On-track

slightly off track

Off-Track

For details of the achievements of each initiative, please refer to page 38 of the report

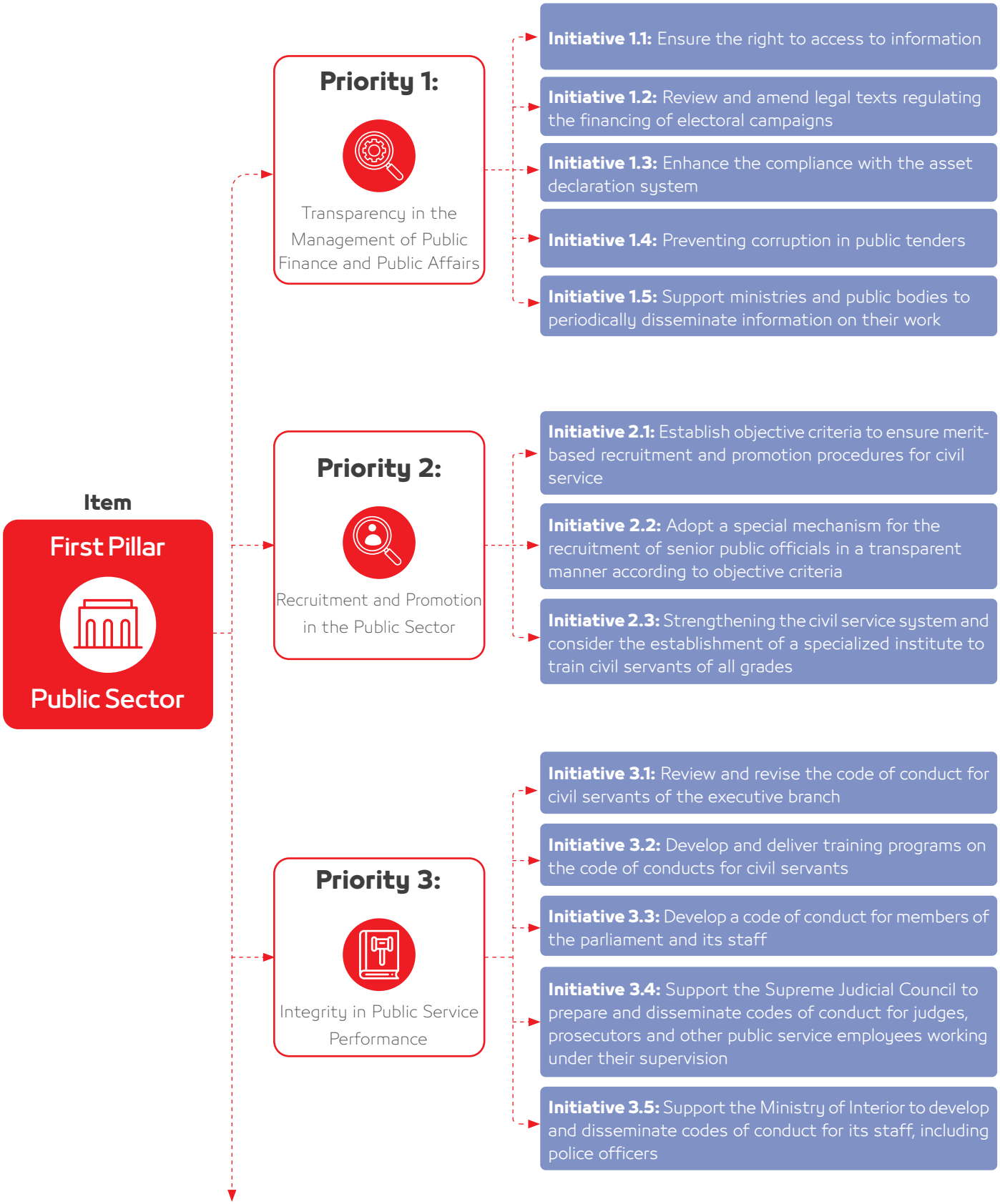

Priority 4:
Accountability in Public Sector
Initiative 4.1: Review and strengthen performance management systems of public service employees and conduct regular performance evaluations
Initiative 4.2: Review and strengthen the standards and mechanisms of accountability in the public sector, including accounting, auditing and oversight mechanisms
Initiative 4.3: Review and strengthen measures to ensure integrity and accountability in state-owned enterprises
Initiative 4.4: Establishing and enforcing a conflict-of-interest management system
Initiative 4.5: Amend legislation to effectively criminalize illicit enrichment
Priority 5:
Effectiveness and Efficiency in Public Services Delivery
Initiative 5.1: Review and streamline bureaucratic procedures of public service delivery
Initiative 5.2: Develop and implement e-government internet-based platforms to further automate processes for the delivery of public services
Initiative 5.3: Develop and publish user-friendly guides for the public regarding how to access and apply for public services both in paper and electronically
Initiative 5.4: Integrate corruption risk management into sectors that provide public services to identify and address weaknesses periodically and sustainably

1. First Pillar: Public Sector

Strategic Goal: Protecting the integrity of public sector and developing the efficiency and effectiveness of public services so that they are delivered in a transparent and accountable manner.

A) Progress Overview:

Initiatives in the First Pillar:





5

Outcomes and Progress of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy

1. Governance Model Components

KIACS success relies heavily on its governance mechanism, which ensures effective communication and clarity of responsibilities between KIACS' leadership, implementation, follow-up, and evaluation components. It also facilitates the decision-making process and provides technical and administrative support at all levels.

A clear, coordinated and effective governance model has been adopted that draws on the globally best practices and is commensurate with the work environment and the institutional and legal system in Kuwait. KIACS' governance mechanism is based on four (4) basic components, as indicated in the following figure:

Implementation Mechanism Structure

Directive and Strategic Level

High Committee for Leadership and Coordination of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy

Tasks

- Provide directions, instructions and all aspects of support as necessary to ensure the proper functioning of KIACS implementation.
- Follow-up KIACS progress and performance indicators periodically, examining any challenges or risks.

Periodicity of Meetings:

Quarterly and when required.

Technical Level

Technical Committees

First Pillar Committee	Second Pillar Committee	Third Pillar Committee	Fourth Pillar Committee
Public sector	Private Sector	Society	Specialized Bodies

Tasks

- Technical supervision of the initiatives related to each pillar and the analysis and follow-up of the factors that impact the achievement of initiatives' objectives.
- Provision of recommendations to enhance initiatives' implementation technically and organizationally, especially through the preparation of detailed implementation plans.
- Effective communication with all stakeholders, collecting and receiving data and reports from implementing entities and reviewing them to follow up on the progress of work.

Periodicity of Meetings:

Monthly

Monitoring and Evaluation Committee

Tasks

- Follow up on the progress of KIACS implementation in terms of schedule, operational indicators and preparation of consolidated reports.
- Evaluation of KIACS implementation effectiveness, documenting implementation impact and lessons learned.

Periodicity of Meetings:

Monthly

Nazaha نزاهة

Support Office for the Implementation of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy

Represented by) Nazaha's Planning (and Follow-up Office

Tasks

- Coordination between all levels of governance and technical committees.
- Applying the Governance Model and verifying compliance with the approved plans and conventions.
- Providing technical support for managing strategies and following up on their results.

Periodicity of Meetings:

Continuous Support

Administrative and Financial Team | **Technical Team** | **Media Team**



4

Governance Model for Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy

Leadership and Implementation

Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha"

Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" is an independent entity that was established under Law No. (02) of 2016, issued on 24/01/2016 in response to the requirements of the United Nations Convention Against Corruption. The UNCAC stipulates in Article Six that "Each State Party shall, in accordance with the fundamental principles of its legal system, ensure the existence of a body or bodies, as appropriate, that prevent corruption". One of the primary motivations behind the establishment of Nazaha was the recognition of the critical need for an integrated system to enhance integrity and combat corruption. The presence of Nazaha within this system is seen as an essential national requirement that serves the best interests of the state.

Furthermore, Nazaha has developed its first institutional strategy to organize and streamline its efforts in leading and supporting the implementation of KIACS. This strategy is designed to enhance Nazaha's institutional capabilities and align its scope of work with the provisions of the law.

Nazaha's First Five-Year Strategy 2024-2019

"We work together to combat corruption with all national elements through awareness, prevention and investigation."

"A trusted entity for an honest society and sustainable development"



1. Contributing to the development and implementation of anti-corruption legislations.
2. Developing institutional framework for combating corruption.
3. Enhancing transparency and the principle of accountability in the public sector.
4. Efficiently coordinating anti-corruption efforts with all stakeholders.
5. Raising awareness and spreading anti-corruption culture.
6. Promoting cooperation with regional and international organizations.

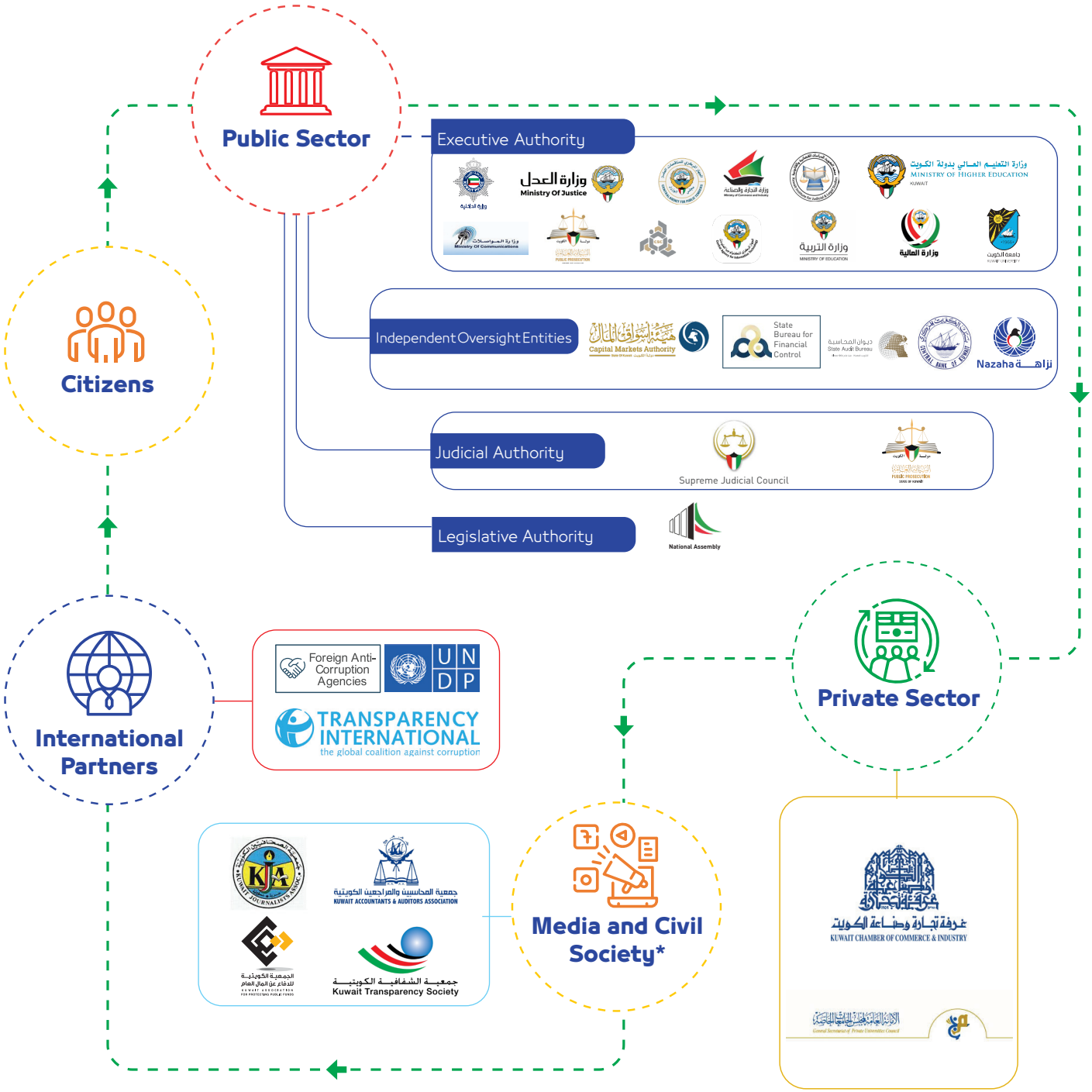
- **Credibility**
- **Transparency**
- **Accountability**

4. The Integrated System to Enhance Integrity:

Combating corruption is carried out in collaboration with all partners, both locally and internationally:

Corruption has administrative, societal, cultural, and legal dimensions, and combating it effectively requires a system that addresses all these aspects. KIACS recognizes the need for a strong and coordinated anti-corruption system that includes law enforcement agencies, legislative entities, oversight agencies, civil society, media, and other stakeholders. The success of KIACS depends on the active participation and cooperation of all parties involved, as combating corruption is a shared national responsibility.

The Integrated System to Enhance Integrity



* The entities are mentioned by example. The technical committee responsible for the Third Pillar of KIACS is in contact with a wide range of civil society and media representatives.

3. KIACS' Priorities:

For its work term (2019-2024), KIACS has 4 pillars: Public Sector, Private Sector, Society, and Specialized Bodies. These pillars are inspired by its vision, mission and principles. Each pillar is based on a strategic goal that can be monitored and evaluated.

Across the four pillars, KIACS includes 13 priorities and 47 initiatives. The First Pillar on Public Sector includes 5 priorities and 22 initiatives. As for the Second Pillar on Private Sector, it has 2 priorities and 6 initiatives. The Third Pillar on Society contains 3 priorities and 11 initiatives. Lastly, there are 3 priorities and 8 initiatives in the Fourth Pillar on Specialized Bodies.



Principles

1. National Sovereignty
2. Engagement
3. Broadness in Scope
4. Practicality
5. Responsibility

Pillars

Public Sector

Strategic Goal:

Protecting the Integrity of the Public Sector and Developing the Efficiency and Effectiveness of the Public Services so that They are Delivered in a Transparent and Accountable Manner.

Private Sector

Strategic Goal:

Encouraging the Private Sector to Promote Integrity and Fight Corruption.

Society

Strategic Goal:

Enabling the Society to Contribute to Building a Culture that Promotes Integrity and Anti-Corruption.

Specialized Bodies

Strategic Goal:

Enhancing the Efficiency and Effectiveness of Specialized Bodies that Focus on Promoting Integrity and Combating Corruption.

2. Vision, Mission and Goals

Over the years, Kuwait has made significant efforts to combat corruption. To further promote these efforts, the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy was launched. KIACS was developed by Nazaha in collaboration with the United Nations Office on Drugs and Crime, the United Nations Development Program, and the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development. According to the United Nations Development Program, KIACS "is the first of its kind at the level of the GCC Member States in terms of the participatory preparation methodology. It is also the first in a decade at the level of the GCC Member States."

The launch and approval of KIACS was sponsored by His Highness the late Emir Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah (may Allah rest his soul) on 15 January 2019. The event took place as part of the first Kuwait International Anti-Corruption Conference, which was held under the title "Integrity for Development" on 15-16 January 2019.

KIACS extends for five years, from 2019 to 2024. It seeks to contribute substantially to achieving reformations in Kuwait. The strategy aims at achieving this by promoting the implementation of the UNCAC and SDGs in line with the "New Kuwait 2035," and ultimately improving Kuwait's status on international indicators related to integrity and combating corruption.

To achieve its goals, KIACS must have a clear and ambitious vision, reflect a specific and actionable message, and adopt principles and values that reflect the essence of its aspirations. KIACS was designed with all of these elements in mind, and reflects the aspirations, convictions, and commitments of all those responsible for its preparation and implementation.

Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019 – 2024)

Vision 2024

To build a New Kuwait, on a foundation of trust that would embody the principles of transparency, accountability and the rule of law, with all parties striving in unison to eliminate corruption.

Mission

To promote the values of integrity and anti-corruption in the public and private sectors and in the society at large, thereby contributing to sustainable development.

Objectives

Pillars

	Nationals' Involvement and Respect for Law	Effective and Transparent Government	Thriving and Sustainable Economy	Interconnected Community	Prominent International Standing
6 Creative Human Capital			Better education system to provide qualified human capital	Better education system to provide greater skills and knowledge in society	
7 Global Positioning	Strengthening the rule of law to ensure security and peace		Foreign investment for economy stimulation		International impact is s essential for developing economic and political ties

Crucial	Combating corruption is crucial to achieving outcomes expected from Vision 2035
Important	Combating corruption is important to achieve outcomes expected from Vision 2035
Relevant	Combating corruption is linked and relevant to achieving better outcomes from Vision 2035

Alignment with the Sustainable Development Goals (UN Global Goals)

KIACS is aligned with Kuwait's obligations at the international level with regard to corruption and development. It focuses on the two most prominent frameworks in this field; namely, the United Nations Sustainable Development Goals 2030 (SDGs) and United Nations Convention Against Corruption (2003).

Kuwait ratified the 17 Sustainable Development Goals (SDGs) in September 2015. These goals are interrelated and integrated, reflecting the importance of a holistic approach to achieving the purpose of this new plan by the United Nations. Kuwait's success in realizing the aspirations of this plan would significantly improve the lives of all citizens and residents, contributing to transforming the state and the world for the better.

KIACS has been designed to enable Kuwait to make genuine progress towards achieving the UN SDGs plan, with a specific focus on the Sixteenth Goal related to "peace, justice, and strong institutions". This goal calls on all nations to promote peaceful and inclusive societies, provide access to justice for all, and build effective, accountable, and inclusive institutions at all levels in order to achieve sustainable development. In this context, KIACS has been aligned with this goal and aims at achieving its targets related to enhancing integrity and combating corruption, which are:

16.3 Promote the rule of law at the national and international levels and ensure equal access to justice for all.

16.4 By 2030, significantly reduce illicit financial and arms flows, strengthen the recovery and return of stolen assets and combat all forms of organized crime.

16.5 Substantially reduce corruption and bribery in all their forms.

16.6 Develop effective, accountable and transparent institutions at all levels.

16.7 Ensure responsive, inclusive, participatory and representative decision-making at all levels.

16.8 Ensure public access to information and protect fundamental freedoms, in accordance with national legislation and international agreements.

1. Alignment with National Priorities

Combating corruption is one of the key enablers to achieve Kuwait Vision 2035

Kuwait launched its national vision "New Kuwait 2035" in January 2017 with a view to transform Kuwait into a regional financial, commercial and cultural hub that attracts investments and promote diversification of income and gradual reduction of total dependence on oil revenues.

Kuwait Vision 2035 is based on (7) pillars to achieve five (5) strategic directions, as indicated in below figure. Combating corruption is one of the crucial factors in achieving these pillars and goals, directly and indirectly, as it contributes to improving effective government administration and enhances accountability and transparency in public funds' management. This is in addition to enhancing government effectiveness by improving the formulation of public policies and government work procedures.

Kuwait Vision 2035

Objectives

Pillars

Nationals' Involvement and Respect for Law	Effective and Transparent Government	Thriving and Sustainable Economy	Interconnected Community	Prominent International Standing
1 Effective Public Administration				
Just laws enhance the government's accountability	Clarity of responsibilities and effective government enhance public policies Public expenditure management is the basis for public finances' sustainability	Better laws to encourage greater private sector participation		
2 Sustainable Diversified Economy				
		Diversifying sources of income helps the state's prosperity	Economy that provides jobs and necessary income for the nationals	Robust economy that enhances Kuwait's standing internationally
3 Developed Infrastructure				
	Improving the application of technology to enhance transparency in the provision of services	Efficient infrastructure enhances the growth of the economy	Providing the best facilities and services to the nationals	Growth of air transport to enhance international connectivity
4 Sustainable Living Environment				
	Rationalizing subsidies to support the sustainability of public finances	Effective housing programs to boost the economy	Housing and environmentally sound plans for a better standard of living	
5 High Quality Health Care				
			Improving the public health care system quality to provide a longer and healthier life	

Crucial	Combating corruption is crucial to achieving outcomes expected from Vision 2035
Important	Combating corruption is important to achieve outcomes expected from Vision 2035
Relevant	Combating corruption is linked and relevant to achieving better outcomes from Vision 2035



3

General Framework **of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy**

Arab Convention on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism: The Convention was signed on 21 December 2010 by all Arab League member states for the purpose of enhancing combating money laundering and financing of terrorism supporting measures and strengthening cooperation among states in this regard.

United Nations Convention Against Transnational Organized Crime: Kuwait signed this Convention on 12 May 2006. The Conventions aims to enhance cooperation to combat transnational organized crime effectively and efficiently.

Arab Convention on Combating Transnational Organized Crime: This Conventions aims to enhance cooperation among Arab states to combat transnational organized crime. Kuwait signed it on 21 December 2012 and ratified it on 5 September 2013.

Memoranda of Understanding:

Nazaha has signed some Memoranda of Understanding with counterpart anti-corruption entities to enhance bilateral cooperation in the areas of preventing and combating corruption, as follows:

- Memorandum of Understanding between Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" and the Palestinian Anti-Corruption Commission regarding joint cooperation in the areas of combating corruption and preventing its risks.
- Memorandum of Understanding between Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" and the Administrative Control Authority of the Arab Republic of Egypt regarding bilateral cooperation in the areas of combating and preventing corruption.
- Memorandum of Understanding between Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" and the French Anti-Corruption Agency regarding bilateral cooperation in the areas of combating corruption.
- Memorandum of Understanding between Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" and the Anti-Corruption and Civil Rights Commission of the Republic of Korea regarding bilateral cooperation in the areas of combating corruption.
- Memorandum of Understanding between Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" and the Oversight and Anti-Corruption Authority "Nazaha" of Kingdom Saudi Arabis regarding enhancing and coordinating bilateral cooperation in the field of combating corruption.

Regional and International Cooperation

United Nations Convention Against Corruption (UNCAC)

The United Nations Convention Against Corruption (UNCAC) is the preeminent international convention adopted by the United Nations General Assembly in October 2003 and is considered the primary tool for combating corruption worldwide. The international negotiations surrounding the UNCAC and its ratification by 168 states represent significant achievements in the fight against corruption at the global level, providing an international solution to an international problem.

Kuwait signed the United Nations Convention Against Corruption on 9 December 2003 and ratified it through Law No. 47 of 2006, pursuant to Article 70 of the Kuwait Constitution, which provides that ratified treaties shall have the force of law from the date of their ratification and issuance. Kuwait became an official state party to the Convention on 16 February 2007.

Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy, with the national legislation, systems, policies, procedures and relevant practices, is in line with the best international standards set forth by the UNCAC, rendering Kuwait an exemplar for other states to follow among counterpart states and globally.

Arab Anti-Corruption Convention

League of Arab States' Arab Anti-Corruption Convention serves as the first official instrument at the Arab level to combat corruption. The Convention was signed by 21 Arab states on 21 December 2010, represented by the Arab Ministers of Interior and Ministers of Justice.

The Convention aims to activate both Arab and international efforts to combat all aspects of corruption, with a particular focus on extradition and the recovery of property. The Convention emphasizes that combating corruption is not limited to official authorities, but also includes individuals and civil society organizations, which should play an effective role in this field. Additionally, the Convention stresses the importance of respecting the sovereignty of its states parties and ensuring full equality among all states.

The Convention defines 13 crimes as acts of corruption, including bribery in public offices and public and private sector companies, bribery of public officials of international institutions in connection with international business, money laundering, illicit enrichment, abuse of public office, trading in influence, embezzlement of public and private institutions' property, and obstruction of justice.

In addition, the Convention highlights the importance of preventing corruption and raising awareness, outlining measures to ensure nationals' effective participation in combating corruption. This includes developing standards of transparency and competition in public procurement and setting rules of professional conduct in public services.

Makkah Al-Mukarramah Convention of the Member States of the Organization of Islamic Cooperation of Anti-Corruption Law Enforcement Cooperation.

This Convention is significant in enhancing procedures for exchanging information and investigations among anti-corruption law enforcement authorities, so as to prevent, detect, investigate, prosecute and recover stolen assets. This is in addition to enhancing the exchange of technical assistance, training and expertise among member states to improve the efficacy of information exchange and investigations in corruption crimes. In November 2024, Nazaha signed Makkah Al-Mukarramah Convention of the Member States of the Organization of Islamic Cooperation of Anti-Corruption Law Enforcement Cooperation, affirming Kuwait's commitment to continuing its efforts to enhance international cooperation in advancing global collaboration in the fight against corruption crimes and facilitating the sharing of knowledge in the creation of anti-corruption plans and initiatives.

Other signed Treaties and Conventions:

Agreement for the Establishment of the International Anti-Corruption Academy (IACA) as an international organization:

IACA is the first international organization dedicated to overcoming current deficiencies in knowledge and practice in the field of anti-corruption. It empowers professionals to meet future challenges in anticorruption. Kuwait has signed its establishment agreement on 5 March 2015 and ratified it on 4 May 2015. This Agreement aims to enhance the effectiveness and efficiency of combating corruption and preventing its risks through the following:

1. Providing the necessary academic education and vocational training with regard to combating corruption.
2. Conducting and supporting research related to all aspects of corruption.
3. Providing all aspects of anti-corruption technical assistance.
4. Enhancing international cooperation and communication among the participating parties to combat corruption.



It is widely recognized that corruption is a significant barrier to economic development, depleting resources, diverting them away from efforts to achieve developmental outcomes, and compromising the efficiency of public spending. Given the strong correlation between corruption and low growth rates, efforts to combat corruption are increasingly crucial for achieving sustainable structural reform. Corruption in the business environment also creates instability, hinders business efficiency, and results in additional costs, making the state less attractive to investors and compromising the private sector's investment and competitiveness. In the medium and long terms, corruption may be widespread and lead to deepening social disparities, greater inequality in society, declining trust in the state, and weakened effectiveness of government institutions and agencies.

(Source: OECD)

Political will is a key factor in long-term effectiveness of combating corruption. This includes the following:

1. Preserving **public sector** integrity and developing the efficiency and effectiveness of public services, to achieve transparency and accountability.
2. Encouraging the **private sector** to enhance integrity and combat corruption.
3. Enabling the community to participate in establishing a culture of integrity and combating corruption.
4. Enhancing the efficiency and effectiveness of **specialized bodies** that aim to promote integrity and combat corruption.

1. Legal and institutional framework for combating corruption

There is no standard or universally recognized definition of corruption as the United Nations Guide for Anti-Corruption (2003) indicates that "Current definitions of corruption vary from one state to another according to cultural, legal and other relevant factors, in addition to the nature of corruption challenges faced by each state. A number of institutions (such as Transparency International) define corruption as "the abuse of entrusted power for private gain".

The World Bank also defines the practice of corruption as "the offering, giving, or receiving, directly or indirectly, of anything of value to unlawfully influence the actions of another party."

Kuwait has implemented numerous mechanisms and regulations to establish a legal and institutional framework for combating corruption. This includes the creation of specialized entities dedicated to combatting corruption crimes and preventing the misuse of public funds. In 2016, Kuwait enacted Law No. (02) of 2016 on Establishing Kuwait Anti-Corruption Authority "Nazaha" and empowering it with the necessary authorities to enforce the legal and institutional framework for anti-corruption efforts. These efforts include the prevention of corruption risks, the detection and monitoring of corruption crimes and the investigation of such crimes.

In addition, a high national committee was formed on 24 August 2019. The Committee is chaired by His Highness the Prime Minister and its membership includes government oversight agencies and specialized bodies in combating corruption and protecting public funds. Its mandate is as follows:

- Supporting the implementation of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy.
- Promoting cooperation and coordination among oversight agencies and examining the comments and violations mentioned in reports by these agencies on the work of ministries and government departments and agencies.
- Enhancing the integration of oversight agencies, with a view to unify government efforts to follow-up on issues related to public funds inside and outside Kuwait.
- Following-up the recovery of public funds to state treasury.
- Developing preventive measures to combat all forms and causes of administrative and financial corruption, in an attempt to fulfill the anti-corruption elements in all its forms.

Main Legislations

In Kuwait, laws addressing bribery and corruption are numerous and interconnected. The country has taken a particularly noteworthy step in creating an independent anti-corruption law (Law No. (02) of 2016) that is aligned with the United Nations Convention Against Corruption. Under this law and in accordance with Law No. (16) of 1960 (Penal Law amended by Law No. 31 of 1970), bribery is considered a crime of corruption (Anti-Corruption Law - Article No. 22.2). Furthermore, the implementation of the Anti-Corruption Law takes precedence over other laws that may conflict with it (Anti-Corruption Law - Article 58).

Kuwait's legal framework criminalizes a broad range of crimes, in accordance with international conventions and treaties that the country has ratified or acceded to. In particular, Kuwait is committed to aligning its national legislative system with the requirements of the United Nations Convention Against Corruption and other relevant international agreements. To this end, Kuwait is currently pursuing legislative amendments that will criminalize bribery in the private sector, as well as bribery of foreign public officials and employees of public international institutions.

Kuwait's Anti-Corruption Law criminalizes several corrupt practices, including the manipulation of public tender and auction procedures, bribery, forgery, illicit enrichment, and other offenses related to financial disclosure and money laundering. Those found guilty of corruption offenses can face criminal penalties of up to seven (7) years' imprisonment. Additionally, Kuwait's Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Law stipulates that organized crime groups and non-governmental organizations (NGOs) convicted of money laundering offenses may face up to 20 years in prison. In line with its commitment to combatting corruption, Kuwait has also ratified the United Nations Convention Against Corruption (UNCAC) and signed the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime.

	Law	Responsible Entity	Draft Prepared	Draft is Reviewed by Nazaha	Draft is Reviewed by Department for Legal Advice and Legislation	Draft is Reviewed by Concerned Parties	Law is Approved	Remarks
7	Amended draft-law for Public Tenders	Central Agency for Public Tenders	☑	–		Under Review	–	Draft law is currently under review by the Council of Ministers.
8	Financing election campaigns	Ministry of Interior	☑	☑	☑ ☑	☑	☑	An Emiri decree was issued dissolving the Kuwaiti National Assembly on 5/10/2024 and suspending some articles of the Constitution for a period not exceeding four years.

Summary of the main challenges in KIAC's fourth year of implementation:

The final review of KIACS (2019–2025) revealed a number of challenges that affected the pace of implementation and the level of impact achieved. These challenges contributed to drawing significant lessons that will be used to develop the next strategic framework. The most prominent of these challenges may be summarized as follows:

- **Legislative Challenges:** The need to review and update some relevant legal frameworks, varying levels of preparedness among relevant entities to deal with the newly issued legislations and the requirements for completing related legislative and regulatory procedures. For several initiatives, this had an impact on when they were implemented.
- **Financial Challenges:** Stemmed from the limited financial resources allocated to implementing a number of initiatives, particularly those requiring specialized consultancy studies or advanced technological solutions. This affected the scope of implementation and the completion of some activities according to the targeted timelines.
- **Administrative and Coordination Challenges:** Varying levels of coordination among partner entities and the impact of changing institutional priorities or internal procedures on the implementation of some initiatives, leading to partial delays in implementation or the rescheduling of some activities.
- **Monitoring and Evaluation Challenges:** The absence of an integrated monitoring and evaluation system in the initial stages of KIACs' implementation, adopting traditional monitoring mechanisms that required additional effort and time in data collection and the preparation of periodic reports, particularly regarding measuring the actual impact of initiatives.
- **Exceptional Circumstances:** The implementation of several initiatives was affected by the repercussions of the COVID-19 pandemic. Government agencies implementing KIACS experienced temporary work stoppages or restrictions during the pandemic, which impacted the approved schedules and contributed to extending KIACS' implementation term to ensure the achievement of its objectives under the exceptional circumstances faced by the State.

In entirety, these challenges provided realistic and practical input for the evaluation and analysis phase and formed an important basis for redesigning the approaches



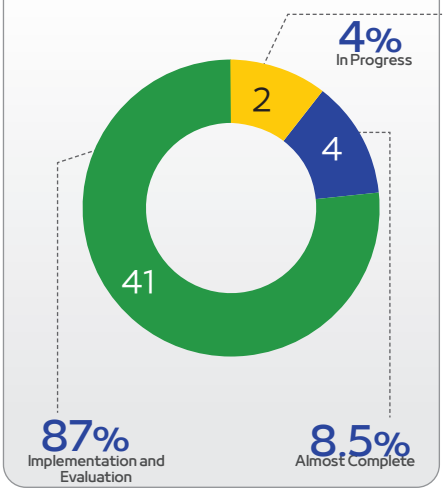


Summary of the laws and legislations promoted by KIACS and their progress:

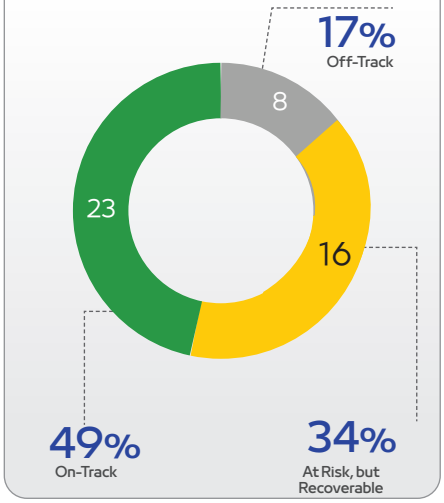
Year 2025 witnessed the issuance of several laws related to the integrity and anti-corruption system. Decree-Law No. (69) of 2025 was issued to amend some provisions of Law No. (2) of 2016 concerning the Establishment of Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha) and the provisions related to financial disclosure. It was published in the Official Gazette on 25/05/2025. Decree-Law No. (79) of 2025 concerning International Judicial Cooperation in Criminal Matters was also issued and published in the Official Gazette on 27/05/2025. The issuance of these laws comes within the framework of efforts exerted to update relevant legislation during 2025. The below table indicates data on all the legislation included in KIACS:

	Law	Responsible Entity	Draft Prepared	Draft is Reviewed by Nazaha	Draft is Reviewed by Department for Legal Advice and Legislation	Draft is Reviewed by Concerned Parties	Law is Approved	Remarks
1	Right to Access to Information	Nazaha	☑	☑	☑	☑	☑	Law No. 12 of 2020 was issued and published in the Official Gazette on 06 September 2020, and the Executive Regulations were issued on 27 January 2021.
2	Criminalization of Bribery in Private Sector	Nazaha	☑	☑	Under review	Under review	–	The project is still under review by the relevant authorities, in accordance with the procedures established in this regard.
3	Liabilityoflegal persons	Nazaha	☑	☑	☑	☑	☑	Law No. (2) of 2023 was issued on 22 January 2023, regarding the amendment of some provisions of Penal Law No. (31) of 1970, including the determination and designation of the criminal liability of the legal person in corruption crimes.
4	Amended Conflicts of Interest Law	Nazaha	☑	☑	☑	☑	☑	Law and Executive Regulations on Conflict of Interest Law No. (1) of 2023 were issued on 22 January 2023 and was published in the Kuwait Gazette today..
5	Amended establishment-law for Kuwait Anti-Corruption Authority and the provisions of financial disclosure	Nazaha	☑	☑	☑	☑	☑	Decree Law No. (69) of 2025 was issued amending some provisions of Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of Nazaha and it was published in the Official Gazette on 25/05/2025.
6	International legal and judicial cooperation	Nazaha	☑	☑	☑	☑	☑	Decree Law No. (79) of 2025 was issued concerning international judicial cooperation in criminal matters, and it was published in the Official Gazette on 6/7/2025.

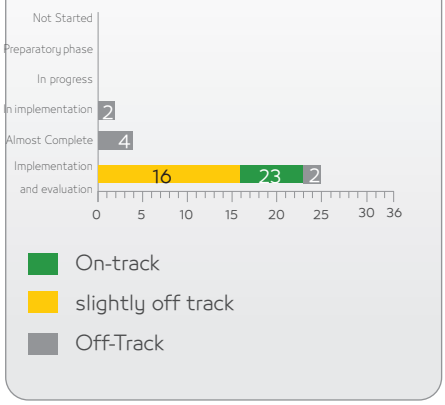
Distribution of initiatives according to the percentage of completion



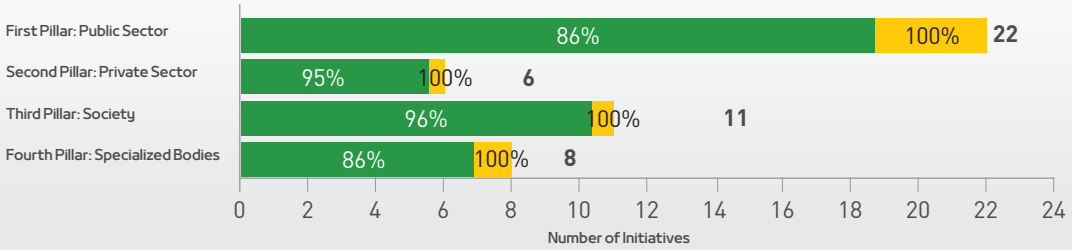
Distribution of initiatives according to their compatibility with the schedule



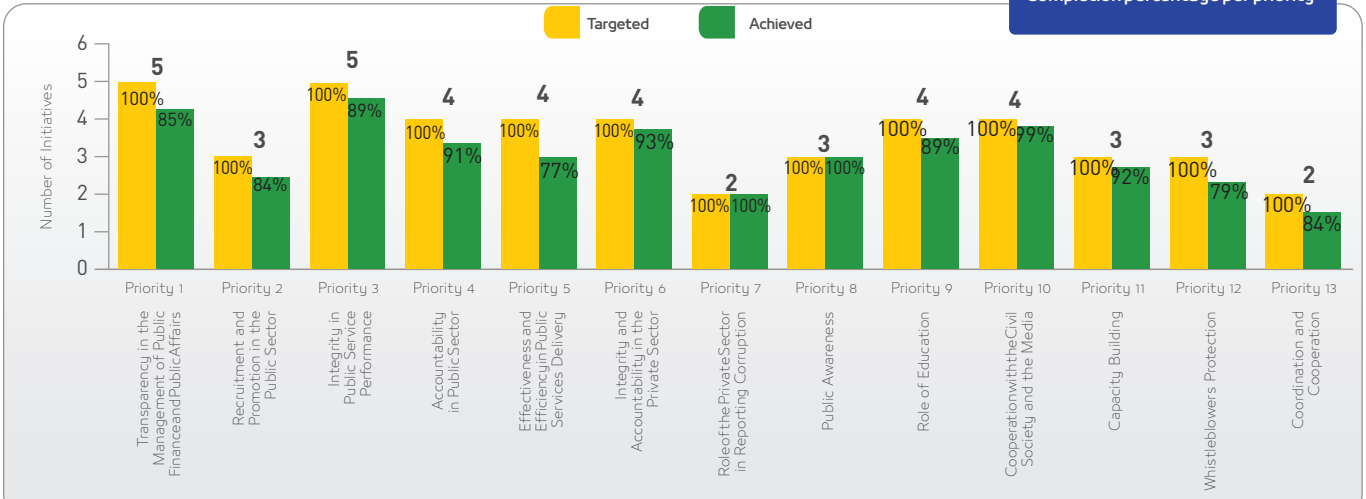
Aligment of initiatives with the established schedule and completion percentage



Completion percentage per pillar



Completion percentage per priority



Completaion rate by implementing agencies



*Joint educational initiatives are explained in detail on pages No. (63) of the report

Executive Summary

Kuwait's Integrity and Anti-Corruption Strategy (KIACS) has been launched in January 2019 under the patronage and with the approval of His Highness the late Amir Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, may Allah have mercy on him, during the first Kuwait International Anti-Corruption Conference. In accordance with the methodology of the United Nations Development Programme (UNDP), KIACS is the first of its kind in the Gulf Cooperation Council (GCC) States in terms of its participatory approach to development and implementation and the first in a decade to adopt a comprehensive national framework for promoting integrity and combating corruption.

KIACS term of implementation was initially set to run from 2019 to 2024. However, based on a decision by the Supreme Committee for KIACS Leadership and Coordination, established by Cabinet Resolution No. (961), KIACS implementation was extended until the end of 2025 in response to the exceptional challenges encountered in implementing some initiatives during the preceding years, most notably the repercussions of COVID-19 pandemic and the disruption of operations by several implementing agencies.

KIACS aims to support the institutional reform process in the State of Kuwait, and to enhance compliance with the provisions of the United Nations Convention Against Corruption, thereby contributing to the achievement of the Sustainable Development Goals and the New Kuwait Vision 2035, and supporting the improvement of Kuwait's ranking in international indicators related to governance, integrity and transparency.

KIACS is based on four main strategic pillars, encompassing (13) strategic priorities and (47) executive initiatives. Numerous government agencies, the commercial sector, and civil society organizations participated in the implementation of these projects, which comprise a variety of processes, activities, and performance measures. In accordance with its legal duty, Nazaha is in charge of directing, organizing, and overseeing the execution of KIACS.

This Sixth Annual Report reviews the results of Kuwait's Integrity and Anti-Corruption Strategy during 2025, the final year of KIACS implementation. It demonstrates the progress achieved in implementing the initiatives, with the cumulative completion rate thereof since the strategy's launch reaching roughly 90%, reflecting the culmination of six years of organized institutional work and the level of maturity reached by KIACS implementation framework in its final year. The sixth year was marked by several significant achievements, most notably the issuance of decrees that strengthened the anti-corruption legislative framework. For example, amending certain provisions of the law establishing Nazaha and issuing a decree on international judicial cooperation in criminal matters, thus enhancing the efficacy of prosecutions and international cooperation in corruption cases. In order to encourage institutional compliance and uphold the values of openness, national efforts also persisted in implementing awareness campaigns pertaining to the Right to Information Law and the Law on Prohibiting Conflicts of Interest.

The National Guide for Assessing and Managing Corruption Risks in Public Entities, a standardized tool that supports a proactive and preventative approach within the State's administrative apparatus, was developed and adopted, marking significant progress in the fight against corruption. Additionally, the "Adaa" project is still being implemented with the goal of creating standards for professional behavior and encouraging adherence to public service ethics, which would have a favorable effect on the institutional work environment.

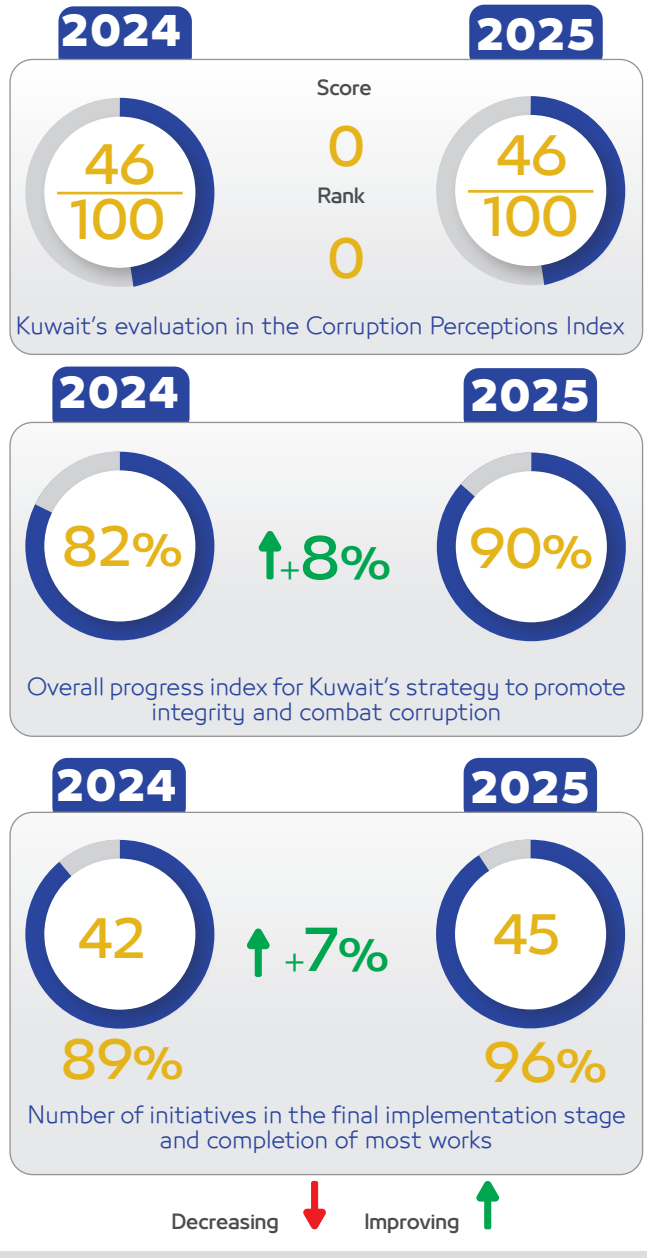
As the number of government agencies using the "Sahl" application increased to 42, the number of electronic services offered through the application amounted to about 491 services, and the number of completed transactions and beneficiary satisfaction levels increased, the State continued its efforts in digital transformation in the area of developing government services, which helped to reduce procedures, improve transparency, and lessen opportunities for corruption.

Partnerships with national, regional, and international organizations increased in 2025 in terms of institutional and global cooperation. The most important of these was collaboration with the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development and the United Nations Development Programme (UNDP). This cooperation was a component of the planning for the introduction of a new national strategic framework for upholding integrity and fighting corruption for the post-2025 era, which involved conducting numerous workshops and consultations with pertinent stakeholders as part of an extensive participatory methodology.

As demonstrated by its receipt of the Best Arab Initiative for Developing Government Work award, KIACS was also acknowledged regionally. The excellence of the Kuwaiti experience and its comprehensive institutional approach in this subject are acknowledged in this way.

This report concludes that what was achieved during the sixth year represents an important final milestone in KIACS' path, and establishes a new, more mature and sustainable phase, based on lessons learned and accumulated experiences, thus enhancing the State of Kuwait's readiness to move to the next strategic framework and solidifying an efficient national system for integrity and combating corruption.

An Overview of the Indicators of Strategy Implementation Progress





Message from the President

In compliance with the Kuwaiti Constitution and the State of Kuwait's international obligations, particularly the United Nations Convention against Corruption, this Sixth Annual Report of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019–2025) represents the culmination of six years of national institutional work aimed at consolidating the values of integrity and transparency and strengthening the system for preventing and combating corruption.

The sixth and final year of KIACS implementation highlights the cumulative accomplishments at the legislative, regulatory, executive, and awareness-raising levels, demonstrating the State's capacity to carry out institutional work in spite of numerous obstacles, depending on the support of astute political leadership and the positive collaboration between government agencies, civil society organizations and private sector.

A number of noteworthy events occurred in 2025, including the issue of decrees that enhanced international judicial cooperation, reinforced the anti-corruption legal framework, and increased the protection of whistleblowers. Additionally, national initiatives to foster professional behavior, enhance government performance and advance transparency in the provision of public services were still being carried out. These efforts culminated in the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (KIACS) being recognized regionally for the excellence of the Kuwaiti experience and its integrated institutional approach in this field by earning the award for Best Arab Initiative for Developing Government Work.

Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha) has also placed a high priority on preparing for the next stage by working with the United Nations Development Programme (UNDP) and the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development to create a new national strategic framework for enhancing integrity and combating corruption in the upcoming years. This framework is based on a comprehensive participatory methodology that reflects the State's priorities and future aspirations. It was founded on a comprehensive evaluation of the existing strategy, which resulted in three main reports that included an assessment of institutional capacities of Nazaha and key national stakeholders, an evaluation of the results and impact achieved from this strategy's implementation and an analysis of the needs and priorities of the public and private sectors, civil society and relevant specialized bodies. This ensures that the new strategic framework is grounded in objective evaluation criteria and realistic data.

As we present this report to you, we reaffirm Nazaha's dedication to continuing its role in leading and coordinating relevant national initiatives, operating with accountability and transparency and contributing to the safeguard of public funds, bolstering confidence in state institutions and promoting the comprehensive development of the State of Kuwait.

Abdulaziz Abdullatif Al-Ibrahim

Chairman of Kuwait Anti-Corruption Authority

جـــائزة التميّـــز الحكومي العربـــي

ARAB GOVERNMENT EXCELLENCE AWARD



"For Kuwait"

Integrity for Development

Key achievements within this ambitious national project during 2025 are:

1. Under the auspices of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum and in collaboration with the League of Arab States General Secretariat, the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (KIACS) project won the Arab Government Excellence Award (AGEA) in the category of Best Arab Initiative for Developing Government Work.

2. 96% of KIACS' initiatives have advanced to the final implementation, and the majority of work completed stages.

3. Collaboration with the United Nations Development Programme (UNDP) to initiate a project supporting the development of the new strategic framework for enhancing integrity and combating corruption, which started with the execution of (11) consultative meetings and workshops, with the participation of more than (70) national entities from government agencies, the private sector, and civil society organizations, with a total attendance of (236) participants. This illustrates the expansion of the participatory development methodology and the enhancement of the inclusive representation of stakeholders in drafting the new strategic framework.

4. Issuance of multiple decrees supporting the integrity system, most notably the amendment to the law establishing Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha) and the decree on international judicial cooperation in criminal matters, which enhances the effectiveness of prosecution and international cooperation.

5. Continued implementation of awareness and training programs related to pertinent laws, particularly the Right to Information Law and the Law on Prohibiting Conflicts of Interest, which strengthens institutional compliance and raises public awareness.

6. Preparation and adoption of the National Guide for Assessing and Managing Corruption Risks in Public Entities, as a standardized tool to support proactive corruption prevention.

Table of Content

01	Message from the President	13
02	Executive Summary	14
03	KIACS General Framework	23
04	Governance of Leadership and Implementation	31
05	Results and Progress	33
06	From Evaluation the Experience to Building the Upcoming Integrity and Anti-Corruption National Strategu	77

Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy 2019-2025 was launched as a comprehensive framework for national efforts in promoting integrity and combating corruption. It unites these efforts in an integrated plan with the necessary legislations, policies, and procedures.

The Fifth Annual Report showcases the strategy's achievements, progress, challenges and lessons learned from the launch of this strategy until December 2025.

Despite the challenges, the team at Nazaha has done the highest degree of due diligence to collect data and measure impact as reflected in this report.

This report was prepared by Nazaha's Planning and Follow-up Office, which carries out the tasks of the Strategy Implementation Support Office, in cooperation with all technical committees concerned with KIACS all four axes.

An electronic version of the report is available on:

www.nazaha.gov.kw.

Member Entities of the High Committee for Leadership and Coordination of Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy

The High Committee for Leadership and Coordination of KIACS was formed pursuant to Council of Ministers' Resolution No. 961, dated 15 July 2019. The resolution identifies the Committee's members and mandate. The Committee was renewed as per the Committee's Chairman's Resolution No. 169, dated 11 October 2020. Headed by the President of Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha), the Committee includes 19 entities, representing public and private sectors and civil society.

- General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development (GSSCPD).
- Central Agency for Information Technology
- Central Agency for Public Tenders
- Superior Council of the Judiciary
- Public Prosecution
- Kuwait Anti-Corruption Authority - Nazaha
- Kuwait Society Of National Integrity
- Civil Service Commission (CSC)
- Kuwait Chamber of Commerce and Industry
- The Public Authority For Civil Information
- Council of Private Universities
- Capital Markets Authority
- Ministry of Information
- Ministry of Commerce and Industry
- Ministry of Education
- Ministry of Higher Education
- Ministry of Interior
- Ministry of Justice
- Ministry of Finance



His Highness The Crown Prince of Kuwait

Sheikh Sabah Al-Khaled Al-Hamad Al-Sabah

May Allah Protect Him



His Highness the Amir

Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah

May Allah Protect Him


بسم الله الرحمن الرحيم

Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy

2019 - 2025

Sixth Annual Report

2025

6th



كويت جديدة
NEWKUWAIT

Nazaha نزاهة